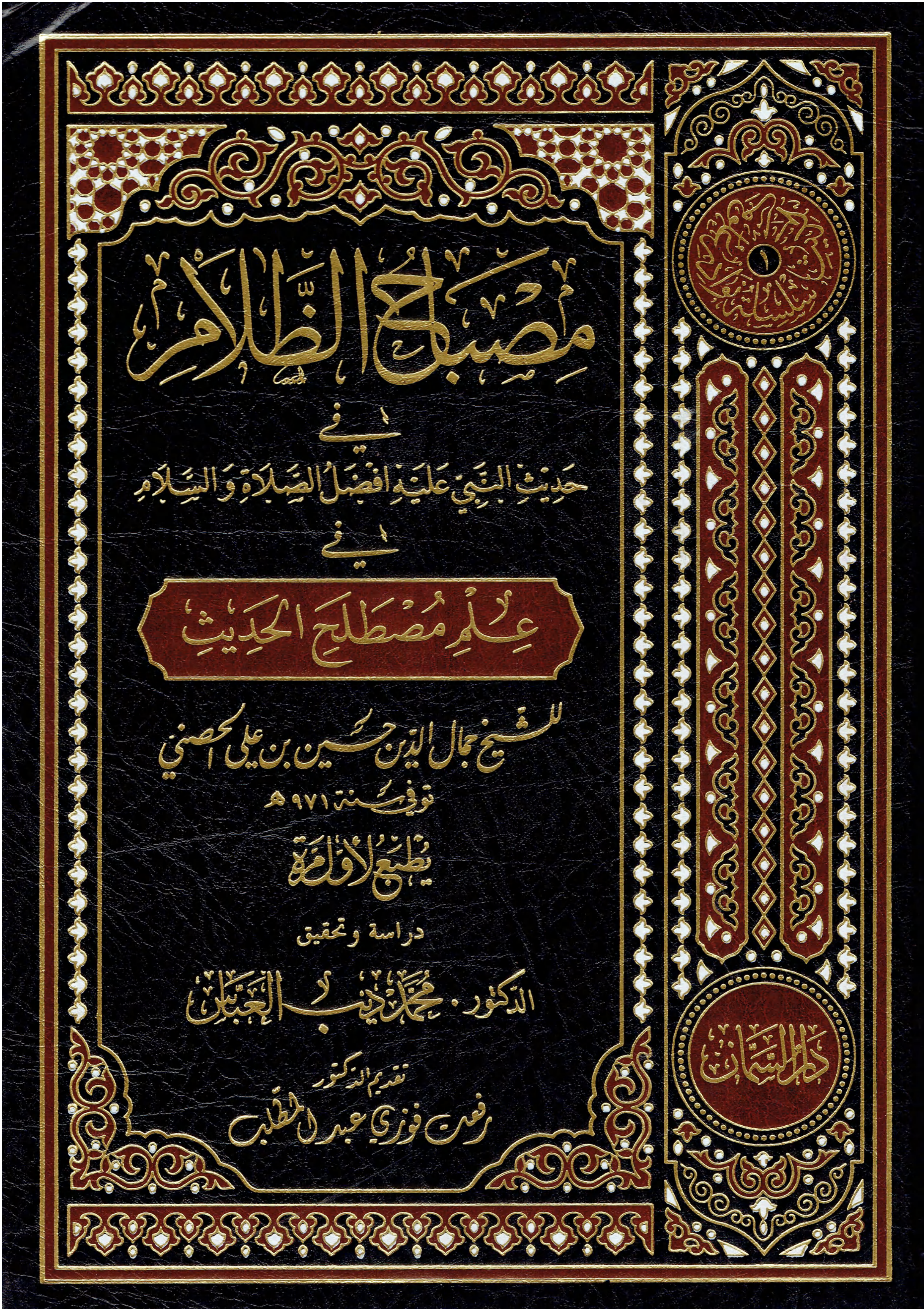
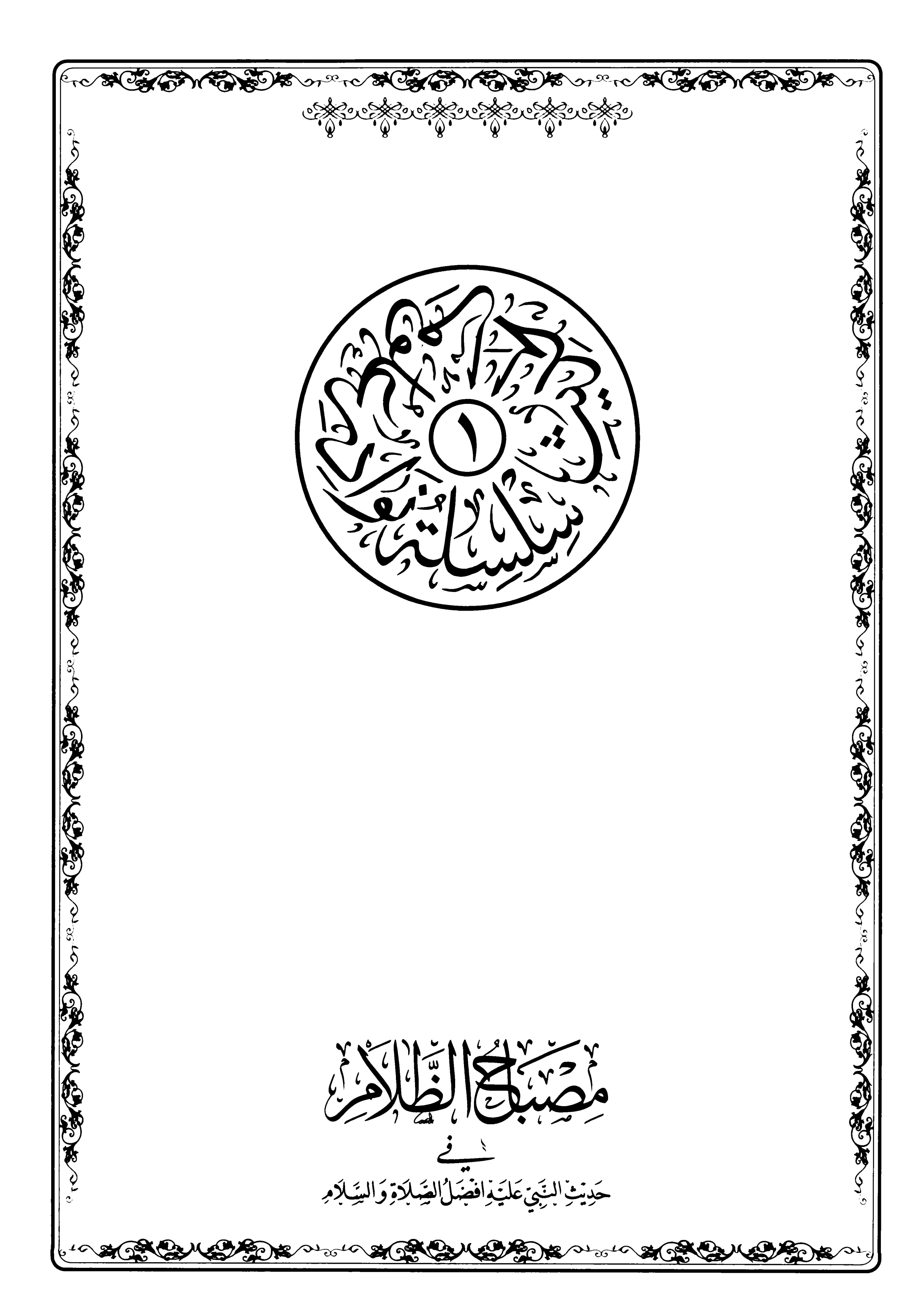

مصباح الظلام
في
حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام
في
علم مصطلح الحديث
للشيخ جمال الدين حسين بن علي الحصني
توفي سنة ٩٧١ هـ
يطبع لأول مرة
دراسة وتحقيق
الدكتور محمد ديب العبيلان
تقديم الدكتور
رفعت فوزي عبد المطلب
١
دار السمان


سلسلة تراث ١
مصباح الظلام
في
حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام



مصباح الظلام

٢٠١٩

الشيخ جمال الدين الحصني

الأولى

٣٠٤

٢٥ × ١٧,٥

تركيا ـ اسطنبول ـ الفاتح ـ جادة اسكندر باشا
İlskenderpaşa Mahallesi, Balipaşai
Cd No: 1, 34080 Fatih/İstanbul

+905050839104
+905367772338

www.daralsamman.com
info@daralsamman.com

مصباح الظلام

في

حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام

في

علم مصطلح الحديث

للشيخ جمال الدين حسين بن علي الحصني

توفي سنة ٩٧١ هـ

يطبع لأول مرة

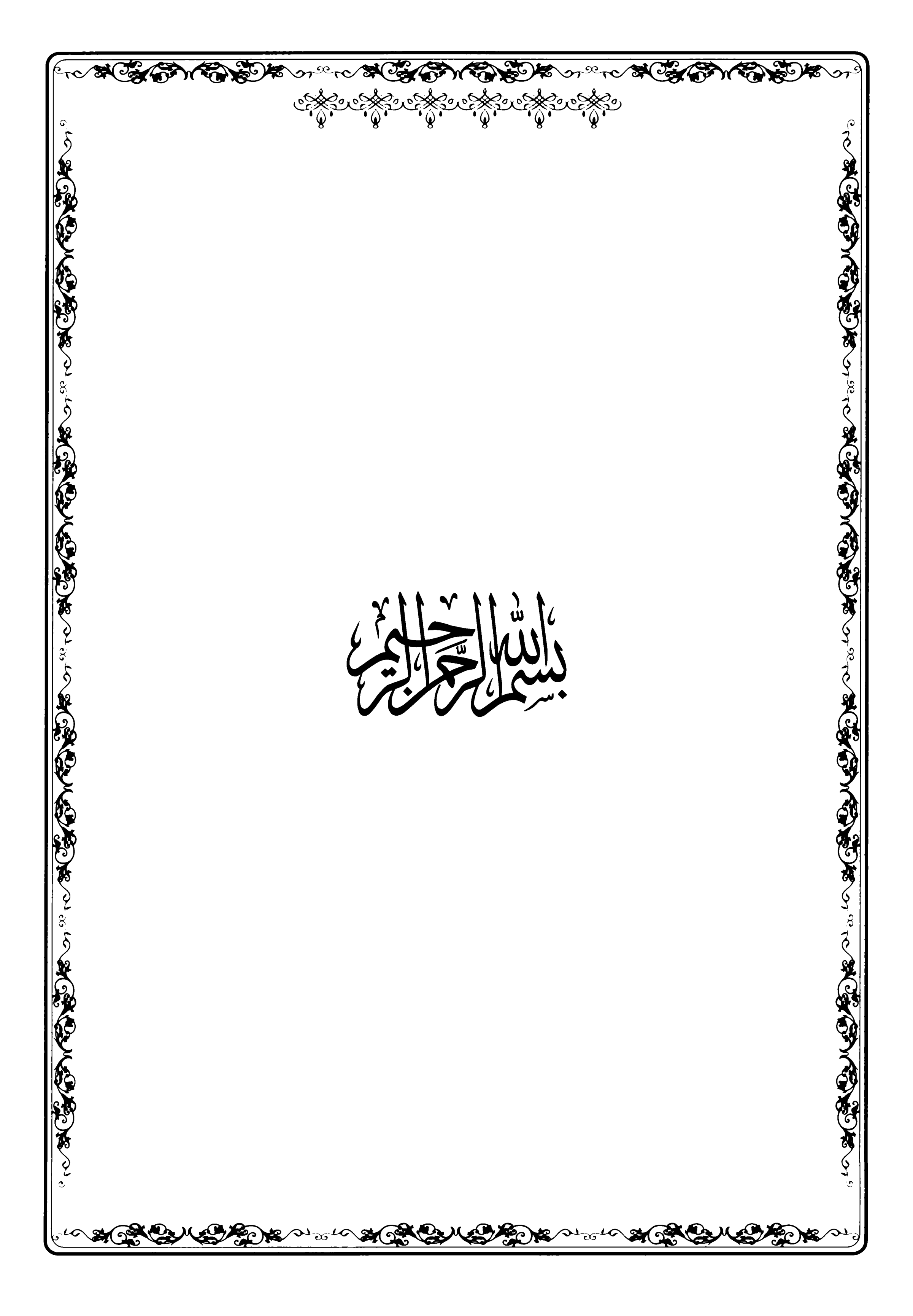
دراسة وتحقيق

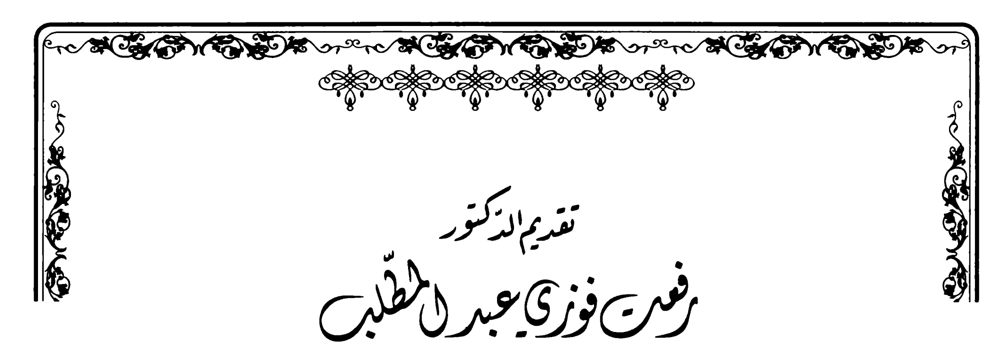
الدكتور . محمد ديب العبابل

تقديم الدكتور

رفعت فوزي عبد المطلب

دار السمان


بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ للهِ رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه.

وصلَّى الله تباركَ وتعالى، وسلَّمَ وبارك على سيدِنا محمد، وعلى آله وصحبِه، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

وبعدُ:

فهذا كتابُ «**مصباحِ الظَّلام في حديثِ النبيِّ عليه أفضل الصلاة والسلام**» للشيخِ جمالِ الدينِ حسينِ بنِ عليٍّ الحصنيِّ (ت٩٧١هـ) وهوَ في مصطلحِ الحديثِ.

وهوَ كتابٌ لهُ مِنَ اسمهِ نصيبٌ؛ فقد كشفَ به مؤلفُهُ كثيرًا مِن الصِّعاب التي قد تكتنفُ هذا العلمَ، فقد قدَّمه بشكلٍ سهلِ التَّناولِ، وغذَّاه بالأمثلةِ التوضيحيةِ، وشَرَحَ المصطلحاتِ وعرَّفَها بطريقةٍ متقنةٍ.

وهوَ يقدِّمُ صورةً واضحةً مُشرقةً لعلمِ مصطلحِ الحديث؛ ليجذبَ إليهِ طلابَ العلمِ بعدَ انصرافِهم عنِ الاشتغالِ بهِ إلى غيرِه، كمَا أشارَ إلى ذلكَ مؤلفُهُ في مقدمةِ الكتاب.

وهو بهذا الثوبِ الجديدِ الذي اصطفاه إليهِ محقِّقُه الأستاذُ الدكتور **محمد ديب العباس** (أبو سارية) جديرٌ أنْ ينشرَ، وأن يكونَ في مُتناولِ طلابِ العلم لينهلُوا مِن مَعينِهِ مَا يمكنُهم مِن علومِ مصطلحِ الحديث.

نسألُ العليَّ القديرَ أنْ ينفعَ به، وأنْ يكونَ لَبِنَةً من لبناتِ هذا العلمِ الشَّامخِ، وأنْ يجزيَ مؤلفَهُ ومحقِّقَه خيرَ الجزاءِ وأحسنَهُ.

وصلَّى الله تعالى وسلمَ وبارك على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبهِ ومَن تبعهمْ بإحسانٍ.

والحمد لله رب العالمين

رفعت فوزي عبد المطلب

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه .
وصلى الله تبارك وتعالى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

فهذا كتاب « مصباح الظلام في حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام » للشيخ جمال الدين حسين بن علي الحصني (ت ٩٧١) وهو في مصطلح الحديث

وهو كتاب لم ينل من اسمه نصيب، فقد كشف به مؤلفه كثيراً من الصعاب التي قد تكتنف هذا العلم ، فقدمه بشكل سهل التناول ، وغذاه بالأمثلة التوضيحية .
وشرح المصطلحات وعرفها بطريقة متقنه

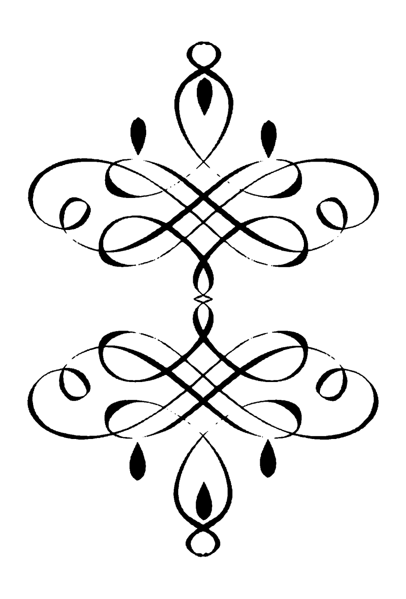
وهو يقدم صورة واضحة مشرقة لعلم مصطلح الحديث ليجذب إليه طلاب العلم بعد انصرافهم عن الاشتغال به إلى غيره - كما أشار إلى ذلك مؤلفه في مقدمة الكتاب
وهو بهذا الثوب الجديد الذي أضفاه إليه محققه الأستاذ الدكتور أبو سارية - جديراً أن ينشر ، وأن يكون من متناول طلاب العلم لينهلوا من مَعِينِهِ ما يُمَكِّنُهُم من علوم مصطلح الحديث ،

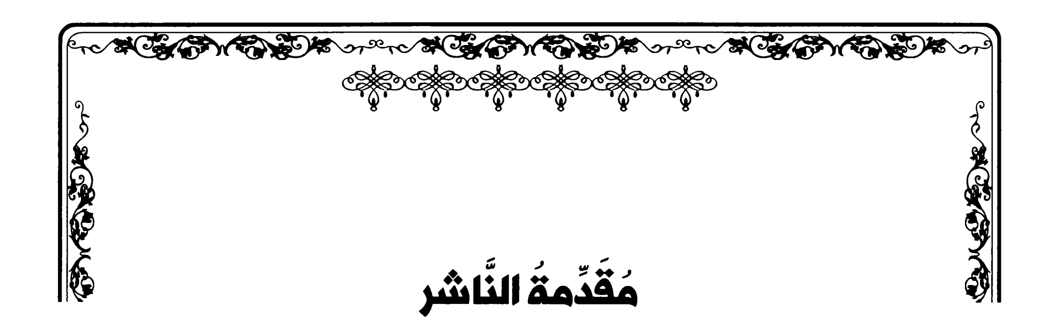
نسأل الله العلي القدير أن ينفع به ، وأن يكون لبنة من من لبنات هذا العلم الشامخ .
وأن يجزي مؤلفه ، ومحققه خير الجزاء وأحسنه

وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان .
والحمد لله رب العالمين

دكتورة
رفعت فوزي عبد المطلب

رفعت فوزي





مُقَدِّمَةُ النَّاشر

بسم الله الرحمن الرحيم، إنَّ الحمدَ لله نحمدُه، ونستعينُه ونستهديهِ ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا ومِن سيئات أعمالنا، إنَّه مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسولُه ونبيُّه وحبيبُه، اصطفاهُ مِن خلقهِ ليكونَ بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، فصلواتُ ربِّي وسلامُهُ عليه.

أمَّا بعدُ:

إنَّ علومَ الحديثِ ومصطلحِهِ مِن أُمَّاتِ العلوم وأجلِّها، الذي يعرف به قبولَ الحديثِ مِن ردِّه، ورجالَهُ وسندَهُ وصِحَّةَ متنه، ونعرفُ الثقاةَ مِن الرِّجال مِن ضعفائهم، والصَّحيحَ مِن حديثِ خير البريَّةِ مِن حَسَنِه وضعيفِه وموضوعِهِ.

وقد حظيَ هذا العلمُ باهتمامٍ بالغٍ مِن قِبَل طلبةِ العلمِ وأهلِ التَّخصُّصِ، ولقد أَلَّفَ فيه الكثيرونَ مِن متأخرينَ ومتقدِّمينَ، ومطوِّلينَ ومختصرين.

وحظيت هذهِ المؤلفاتُ بالنَّشر والطِّباعةِ، ولَقِيَ بعضُها قبولًا لدى طلابِ هذا العلمِ على العمومِ، وطلابِ هذا التَّخصُّص على الخصوص.

ونحن اليومَ نقدمُ ثروةً علميةً في هذا الفنِّ ضمنَ سلسلةٍ سمَّيناها (**نوادرَ علومِ الحديثِ**) تضمُّ كتبًا لم يسبقِ العملُ عليها ونشرُها مِن قبلُ لدى الباحثينَ أو الناشرين.

وكان منشأَ الفكرةِ خدمةُ التُّراث الإسلاميِّ والمكتبةِ الإسلامية، والبعدُ عنِ

الكتبِ التي خُدِمت مِن النَّاحيةِ العلميَّةِ أو الفنيةِ، ولذلك انطلقنا بتوفيقِ الله بالبحثِ عن كتبِ المصطلحِ التي لم تُخدَم وتُحقق وتُنشرُ مستعينينَ بالله تعالى أن يوفِّقَنا ويجعلَ ذلك في صحائفِ أعمالنا أجمعين.

وشاءَ اللهُ أن يخرجَ أولُ كتابٍ ـ وهو الذي بين أيدينا ـ للإمامِ الشيخِ **جمالِ الدِّين حسينِ بنِ عليٍّ الحصني**، صاحبِ المكانةِ العليَّةِ في زمانه، الذي برعَ في علمِ الحديثِ واللغةِ والقراءات.

وكتابُه هذا فيه من المباحثِ ما لا يوجد في غيرِهِ مِن كتب مُصطلَحِ الحديثِ، وترتيبُه مغايرٌ لترتيبِ المصنِّفينَ في هذا العلمِ، كما سيرى القارئُ في فصلِ (التعريفِ بالكتاب)، فهو ذو أهميَّةٍ في بابِه.

وأخيراً:

الحمدُ لله أنْ وفَّقَنا لإخراج هذا العملِ بتحقيقٍ علميٍّ رصينٍ، وإخراجٍ فنِّيٍ راقٍ وجميل، راجينَ مِن الله تعالى حُسنَ القَبولِ في الدنيا والآخرة.

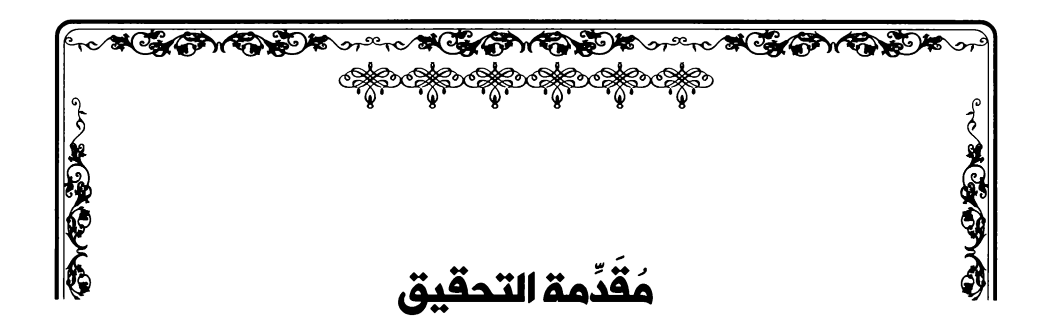
وانطلاقاً من قوله ﷺ: «**من لم يشكر الناس لم يشكر الله**»، فإنَّا نتوجه بخالص الشُّكرِ للدكتور **محمد ديب العبَّاس** على ما بذلَهُ مِن وقتِه وجهدِهِ العلميِّ حتى أخرجَ لنا هذا الكتابَ بحلتِهِ وزهوَتِه.

وكذلكَ الشُّكرُ موصولٌ للفريقِ العلميِّ والفنيِّ بالدارِ ممَّن يساهمونَ في إخراجِ هذهِ السلسلةِ بتوفيقِ الله ورضَاهُ. والحمد لله رب العالمين.

وكتبَهُ



١٢/ ربيع الأنور/ ١٤٤٠هـ ٢٩/ ١١/ ٢٠١٨م



مُقَدِّمة التحقيق

الحمـد لله الـذي جعل لأمَّـة الإسـلام خصوصياتٍ كثيـرة، وكرامـات عظيمة جليلـة، ومـن أهمِّ هـذه الخصوصيـات، وأجلِّ هـذه الكرامات خصوصية الإسـناد الـذي وضعـه علمـاء هـذه الأمـة لضبـط الحديـث وروايته وحفظـه وترجمتـه إلى عمـل تطبيقي.

فنحن بحمد الله تعالى بعد ألف وأربع مئة سنة ويزيد من بدء الدعوة المحمدية الكريمة، نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون أن حديث النبي ﷺ حُفِظَ من التحريف أو التزوير، فقد نقله رجال عدول ضابطون كان عندهم حفظ إسناد الحديث ومتنه أسهل من شرب الماء البارد في حرّ الهجير.

ولكن ليس كلُّ إسناد يُقبَل عند علماء الحديث، بل جُعِلَ لذلك ضوابط وشروط، تتمثّل بعلم مصطلح الحديث، الذي أبدعته عقول خيار هذه الأمّة، للتمييز بين الصَّحيح والسقيم والمقبول والمردود.

ولذلـك كثُـرَت المصنفات في هـذا الفن في القديـم والحديث، فمـن أوائلها كتـاب (المحـدِّثُ الفاصِـلُ) **للرامهرمزي** الذي وصفـه ابن حجر فـي (نزهة النظر) أنه لم يسـتوعب[1].

---

(١) نزهة النظر (ص٣٨).

وكتاب (معرفة علوم الحديث) للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، لكنه لم يُهَذّب ولم يرتّب[١]. وقد تكاملت أبحاث هذا الفن في كتاب (علوم الحديث) لابن الصلاح الذي وصفه ابن حجر بقوله: «فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، ولهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»[٢].

ومن بعد ابن الصلاح كَثُرَت المؤلفات في علم مصطلح الحديث، ولم يخلُ عصر من كتب جديدة، تعرض موضوعات هذا الفن، منها يقوم على الاختصار والنقل، ومنها ما احتوى جوانب جديدة في العرض والنقاش.

ومن مؤلفات علماء القرن العاشر الهجري في هذا الباب، الكتاب الذي بين أيدينا:



لمؤلفه الشيخ جمال الدين حسين بن علي الحصني، الذي ألبس كتابه ثوباً جديداً في عرض مسائل هذا الفن، وفي ترتيبه، وضمَّن الكتاب أبواباً وفصولاً مهمة لطالب الحديث، زادت من قيمته وجعلته زاداً مختصراً يغني الطالب المبتدئ عن أُمَّات الكتب.

* * *

(١) نزهة النظر (ص٣٨).

(٢) نزهة النظر (ص٤٠).



منهج التحقيق

١ ـ نسخ المخطوط وفق القواعد الإملائية الحديثة، وإعجام ما أُهمل إعجامه من الكلمات، مع وضع علامات الترقيم.

٢ ـ ضبط المشكِل من الكلمات.

٣ ـ وضع عناوين لتسهيل الإفادة من الكتاب بين معقوفين [].

٤ ـ تخريج أحاديث الكتاب باختصار، فما كان منه في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت عليه، وما كان في شيء من بقية الكتب الستة اكتفيت به أيضاً لشهرتها، إلا إذا اقتضت الحاجة إلى التوسع في التخريج من الكتب الأخرى، كما أني بينت ما في هذه الأحاديث من ضعف أو مقال إن وجد معوِّلا في ذلك على أقوال العلماء في هذا الباب.

٥ ـ وضّحت وجه الاستشهاد في الحديث، ومطابقته للغرض الذي أورد المؤلف الحديث لأجله.

٦ ـ عزو النصوص التي اقتبسها المؤلف وتوثيقها وبيان مصادرها.

٧ ـ شرح مقصود المؤلف في المواضع المبهمة التي قد تشكل على القارئ.

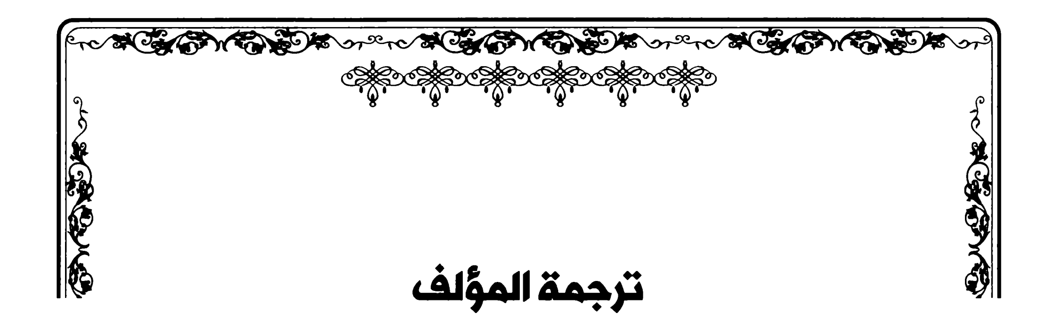
٨ ـ الاستدارك على المؤلف في بعض المواضع.

٩ ـ استكمال فوائد الكتاب من بيان احتراز، أو التنبيه على فائدة مهمة، أو تحقيق مسألة غامضة، أو تصحيح خطأ وقع فيه المؤلف وهو أمر نادر.

١٠ ـ التعريف بغير المشهور مما ذكره المؤلف من الأعلام، والكتب، والأماكن والبلدان.

١١ ـ وضع كشَّافات شاملة لمحتوى الكتاب كالآيات، والأحاديث، والأعلام.

***



ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه:

هو حسين بن علي بن عبد الرحمن الحصني، ويقال أيضاً الحَصْكَفي[1]، نسبة إلى حِصْن كَيْفا، ولقب بجمال الدين[2] وشمس الدين[3] وتقي الدين[4].

ولد سنة ٩٣٢هـ.

نشأته العلمية:

نشأ في بيت علم، فكان جده لأبيه الشيخ المحدث زين الدين عبد الرحمن بن محمد جمال الدين، وجده لأمه الشيخ أبو بكر بن محمد بن جمال الدين[5].

اشتغل بالعلم صغيراً، ونظم «تصريف العزِّي» وهو ابن أربع عشرة سنة، وكان من قوله فيه:

وبعد ذا فإنني بعجزي ناظم تصريف الإمام العزّي

---

(١) وهي بلدة وقلعة عظيمة مشرفة على دجلة بين أمد وجزيرة ابن عمر من ديار بكر. انظر (معجم البلدان ٢/ ٢٦٥).

(٢) انظر كشف الظنون ١/ ٣٤، ٢/ ٦٤٧، ٦٢١/ ١٧٠٦، ١٤٩١، ١٢٥٤ وهدية العارفين ٥/ ٣١٨.

(٣) انظر الكواكب السائرة ٣/ ١٢٨

(٤) انظر كشف الظنون ١/ ٢، ٤٢٢/ ٢٠٢٨، ١٥٠١.

(٥) أشار المؤلف إلى ذلك حين ذكرهما في الوفيات.

وعمــري أربــع عشــرة ســنة　　　وكلُّ الأعمــار كأنهــا ســنة[١]

شيوخه وتلاميذه:

أخذ عن الشيخ محمد بدر الدين الغَزِّيِّ الفقيه المحدث النحوي شيخ القراء بالجامع الأموي وإمام المقصورة.

كمـا أخذ عـن محمد بن طولون الحنفي المؤرخ المشـهور، والشـيخ شـهاب الدين الطيبـي المقرئ.

أما تلامذته فلم أقف على ذكر لهم، ولعلَّ السبب أنه لم يعمَّر طويلاً ليشتهر له تلاميذ يأخذون عنه، بل من شيوخه من توفي بعده، مع أنه كان له حلقة للتدريس في الجامع الأموي، ومما أملاه فيها هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

مكانته العلمية:

برع في العلم صغيراً، وأثنى عليه العلماء الثناء الجميل، فقد قرّظ له الشيخ بدر الدين الغزي لمَّا نظم «تصريف العزِّي» في صغره فقال:

أحمــد رَبـي العلـيّ المنعــما　　　معلِّمَ الإنسـان مـا لـم يعلمـا

كرمَــه علــى جميــع الخـــلق　　　مفضِّلا أبعاضَــه فــي الــرزق

إلى أن قال:

وبعـد فالطفل الأديـب البــارعُ　　　الفاضل النّدب الأديـب الفارعُ

وهو الحسين بن علي الحصكفي　　　عـامَـلَـه الله بـلـطـفـه الـخـفـي

أطلعنـي علـى انتـظام رُصِــفَا　　　في علـم تصريـف لـه قـد أُلِفَـا

(١) انظر الكواكب السائرة ٣/ ١٢٨

نظـم تصريـف الإمـام العزِّي ... فيـه ولـم يُبْـدِ مـن عَجْـزِ
وسـوف يـرتـقـي إلـى مـقـام ... فـي العلم شامخ الذُرى وسامي
فـإنَّـه ذو هـمّـة عـلـيّـة ... وفـطـنة فـي العلـم ألمعيّـة
وقـد أجزتـه بـهـذا الـفـنِّ ... وكـلما يجـوز لـي وعنّـي

ووصفه أيضاً «صاحب الكواكب السائرة»: بأنه الشيخ البارع الفاضل، وكان له وعظ في الجامع الأموي، وكان حسن الخط، كتب لشيخه بدر الدين الغزّي كثيراً من الكتب من مؤلفاته وغيرها، وكان غزير التأليف في علوم شتى من العربية وعلم القراءات والحديث والفلك وغيرها.

آثاره العلمية:

ألف كثيراً من الكتب في علوم شتى منها:

١ ـ الاختيار فيما اعتبر من قراءات الأبرار.

٢ ـ تحفة البررة في القراءات العشرة.

٣ ـ التعليقات في علوم الأوقات.

٤ ـ التعريف في نظم التصريف.

٥ ـ التعليقات في علم الأوقات.

٦ ـ الجوهرة في القراءات العشرة.

٧ ـ شرح حرز الأماني وهي القصيدة المشهورة بالشاطبية، وسماه «الغاية».

٨ ـ حياة القلوب.

٩ ـ شرح الدرة المضية في قراءات الأئمة الثلاثة المرضية، لشمس الدين ابن الجزري، وسماه «الغرة».

١٠ ـ الشافي في علم العروض والقوافي.

١١ ـ فرد القصيد في قصد الفريد، وهو ديوان شعر.

١٢ ـ قوت الأرواح في التصوف.

١٣ ـ الكشف عن أحكام الهمزة في الوقف لهشام وحمزة.

١٤ ـ الكفاية المحررة في نظم القراءات العشرة، جمع فيه «الشاطبية» و«الدرة»، وخالف الشاطبي في بعض المواضع، ثم التمس منه بعض الطلاب أن ينثره لسهولة الأخذ عنه، فنثره وسماه: «تحفة البررة».

١٥ ـ المفهمة الشافية.

١٦ ـ نور العين في العمل بما على الربعين في علم الميقات.

١٧ ـ شرح منظومة الهداية إلى علوم الدراية للجزري، وسماه «العناية».

١٨ ـ مصباح الظلام في حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام، وهو كتابنا هذا.

وغيرها من المصنفات.

ولم أقف على شيء من هذه الكتب مطبوعاً.

وفاته:

اختلف في وفاته فقد ذكر صاحب: «كشف الظنون»[1] وتبعه على ذلك في

---

(١) انظر كشف الظنون ٢/ ١٢٥٤.

«هدية العارفين»[1] أنه توفي سنة ٩٦٣هـ، وذكر صاحب «الكواكب السائرة»[2] وتبعه صاحب «الشّذرات»[3] أن وفاته ٩٧١هـ وكذا هو في «الأعلام»[4] للزركلي، وجزم صاحب «معجم المؤلفين»[5] أنه كان حياً في سنة ٩٦٣هـ.

أقول: ولعلَّ الراجح أنه توفي عام ٩٧١هـ كما ذكر صاحب «الكواكب السائرة» ومن تبعه، لأن المؤلف من تلاميذ والده وهو أعلم به من غيره.

ومما يقوّي ما ذكرت أني وقفت على نص في كتاب «سلم الوصول إلى طبقات الفحول»[6] لحاجي خليفة، عندما ترجم للمؤلف ذكر من كتبه: «شرح هداية الرواة في أصول الحديث» للجزري في مجلد سماه: «العناية»، قال: وفرغ منه في محرم سنة ست وستين وتسع مئة بحصن كيفا، والله أعلم.

***

---

(١) انظر هدية العارفين ١/ ٣١٨.

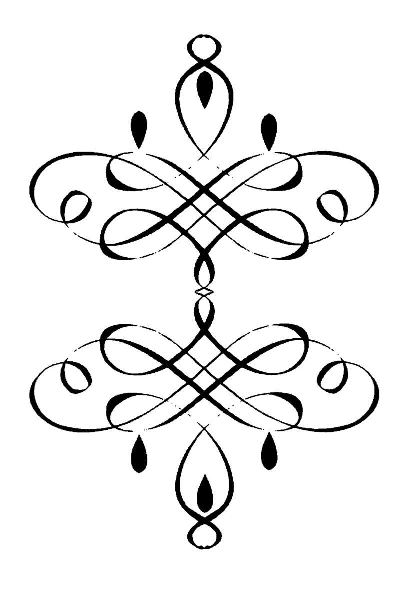
(٢) انظر الكواكب السائرة ٣/ ١٢٨.

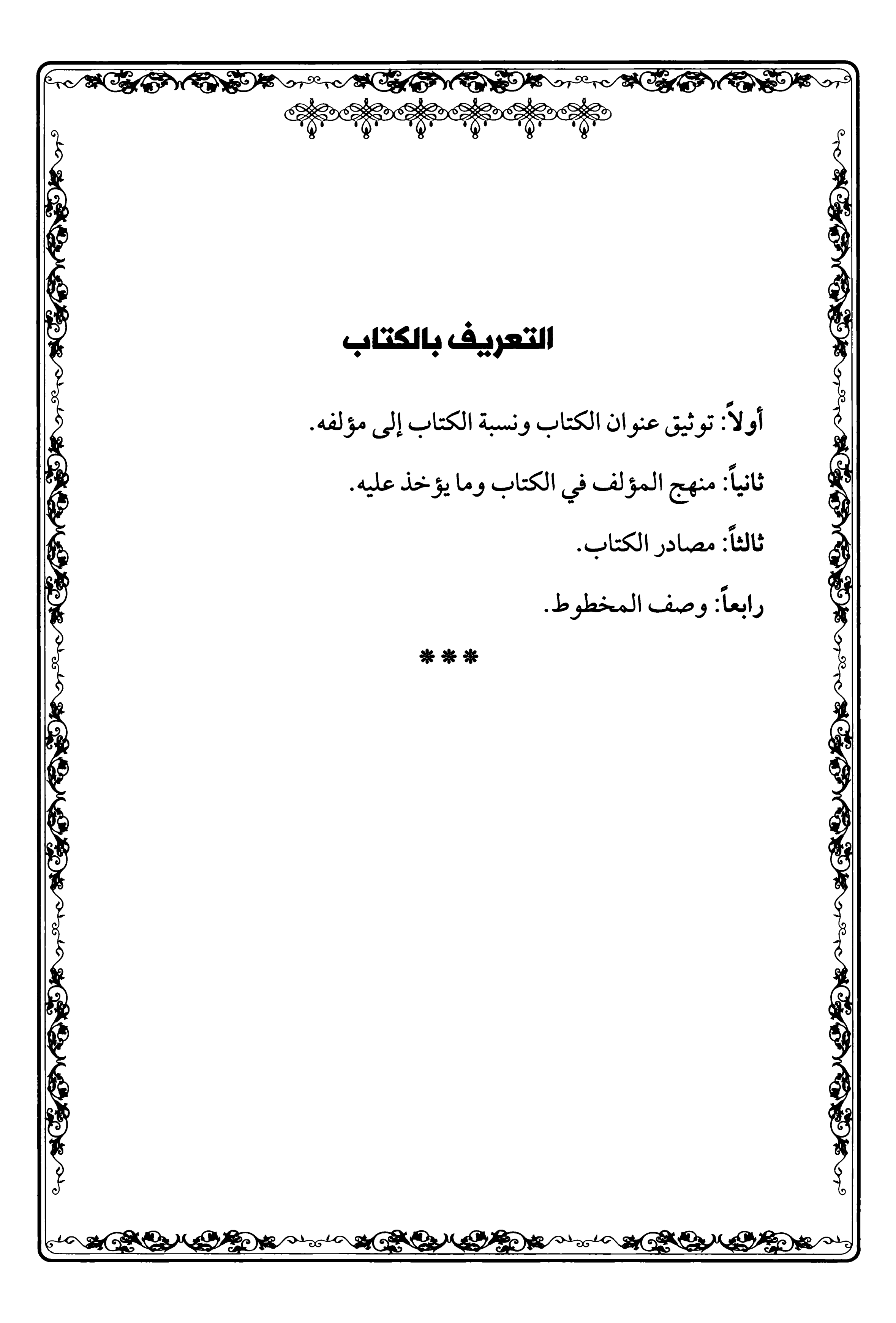
(٣) انظر شذرات الذهب ٨/ ٣٥٩.

(٤) انظر الأعلام ٢/ ٢٤٧.

(٥) انظر معجم المؤلفين ١/ ٦٢٥.

(٦) واختار محقق الكتاب أنه توفي (٩٧١هـ)، ينظر «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» ٢/ ٥١.





التعريف بالكتاب

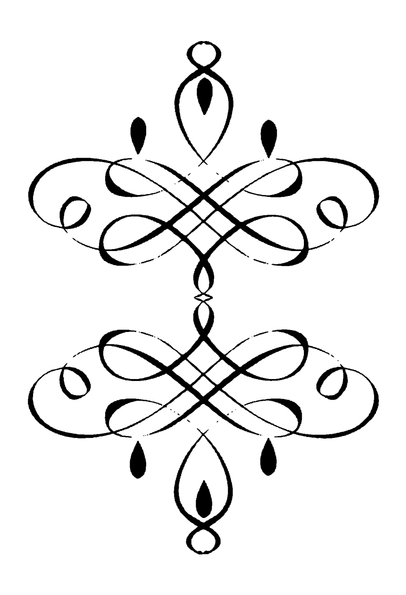
أولاً: توثيق عنوان الكتاب ونسبة الكتاب إلى مؤلفه.

ثانياً: منهج المؤلف في الكتاب وما يؤخذ عليه.

ثالثاً: مصادر الكتاب.

رابعاً: وصف المخطوط.

* * *





أولاً
توثيق عنوان الكتاب

أجمعت المصادر التي رجعت إليها على أن عنوان الكتاب كما هو مثبت في النسخة التي حصلت عليها حيث قال المؤلف: «فلما رأيت علم الحديث قلَّ علماؤه الكرام... سميته بمصباح الظلام في حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام».

و جاء في «كشف الظنون» تسمية الكتاب بـ: «مصباح الظلام في علم حديث الرسول عليه الصلاة والسلام»، والأولى ما تقدم من تسمية الكتاب.

وقد ذكرت المراجع التي ترجمت للمؤلف، أو ذُكر اسم الكتاب فيها كتاب «مصباح الظلام» منسوباً إلى مؤلفه حسين بن علي الحصني بلا خلاف.

* * *



ثانياً
منهج المؤلف في الكتاب وما يُؤْخَذُ عليه

موضوع الكتاب في الأصل هو مصطلح الحديث، لكن مؤلفه توسَّع فضمَّ إليه فصولاً جرت عادة المحدثين على إفرادها بالتأليف، فهو أشبه ما يكون بموسوعة مصغرة في علوم الحديث المتنوعة.

ومن أهم ما يلمح من منهج المؤلف في الكتاب:

أولاً ـ انتهج المؤلف نهجاً جديداً في ترتيب مادة الكتاب، فبدأ بآداب الطالب ثم بكتابة الحديث وتحمله وأنواع التحمل، ومن تقبل روايته ومن لا تقبل، ثم جاء بأقسام الحديث، وانتهى بغريب الحديث والوفيات، وختم بآداب المحدث، وهذا لعمري انسجام جيد ينطبق على ما قاله في المقدمة عن هذا الكتاب: «مرتبه على ترتيب عجيب الانسجام».

أقول: وهذا الترتيب بهذا الشكل لا يوجد في كتب المصطلح الأخرى، بدءاً من كتاب ابن الصلاح الذي التزمت ترتيبه معظم كتب المصطلح، حيث بدأ مباشرة بأقسام الحديث وأنواعه، ثم جعل كتابة الحديث وتحمله وضبطه، ومَنْ تقبل روايته، وآداب الطالب والمحدِّث في وسط الكتاب تقريباً، وختم بالكلام عن الرواة وتاريخهم وطبقاتهم وأوطانهم، من غير تجانس في الترتيب، وإن كان بعض العلماء قد عذر ابن الصلاح بأنه قد أملى كتابه إملاء كيفما اتفق على فترات، لذلك

كان بهذا الشكل، حتى جاء ابن حجر فابتكر ترتيباً جديداً في كتابه نزهة النظر، ربط فيه بينَ الأنواع، وبيَّنَ أوجه الصلة فيما بينها ومع ذلك يختلف ترتيب مؤلف هذا الكتاب عن تريب ابن حجر.

ثانياً ـ جعل لموضوعات الكتاب عناوين رئيسة ـ وهي قليلة نسبياً ـ تحتها فصول متتالية غير معنونة مع قلة في التفريع.

ثالثاً ـ طريقته في صياغة العبارة طريقة سهلة ومبسطة، تأخذ طريق الشرح بعيدة عن العبارات العلمية المقننة، حتى في التعريفات والحدود يفعل ذلك أحياناً كما في تعريف الحديث الصحيح والموقوف مثلاً.

رابعاً ـ لا يَنسبُ الأقوالَ إلى أصحابها، بل يبهمها كغيره من العلماء في ذلك العصر، فيقول: قال بعضٌ، أو قال: بعضهم، كما فعل في المرفوع والمرسل والصحابة والتدليس والغريب وغيرها.

خامساً ـ كان للمؤلف اختيارات وترجيحات في مسائل علمية تخالف ما رجَّحَهُ المحققون من علماء الحديث، كتفريقه في المعنعن بين (عن) و(أن) فاختار أنَّ الاتصال بـ (عن) والإرسال بـ (أنْ)، ولكن الراجح التسوية بينهما.

وكما اختار التسوية بين القراءة على الشيخ، والسماع منه في أنواع النقل، والصحيح ترجيح السماع.

سادساً ـ زاد في أقسام الحديث أنواعاً لم يفردها جماهير المحدثين بالتقسيم، كالصالح، والمضعَّف، وكذلك جعل مراتب الجرح والتعديل سبعاً، وأكثر تقسيم ذكره العلماء هو ست مراتب.

سابعاً ـ توسَّعَ في بحث غريب الحديث على نحو كبير، مع أن حجم

الكتـاب صغيـر، ومعظـم كتـب المصطلـح تشـير إليـه بشـكل مختصـر، كمـا فعل ابـن الصـلاح مثلاً، حيـث ذكر مثـالاً واحداً فـي هذا البـاب[1]، وبعـض المصنفين لـم يتعرَّضُـوا لـه أصلاً.

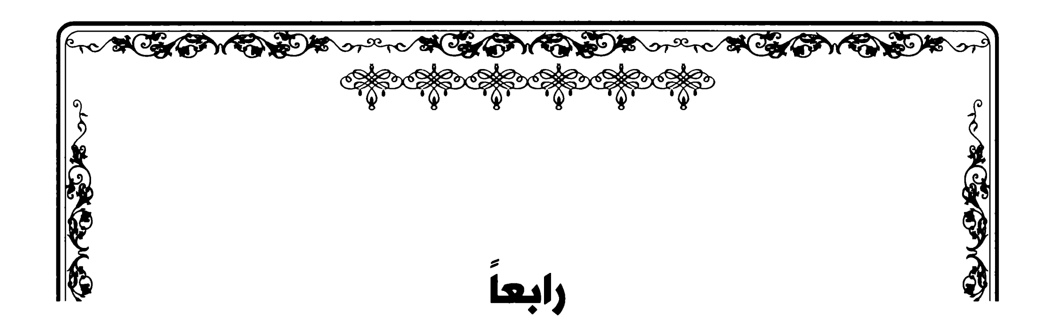
وكذلك توسَّع في بحث الوَفَيات بشكل كبير مما زاد من حجم الكتاب ومع ذلك فإنَّ هذا قد جعل له قيمة إضافية.

ثامناً ـ عَرَض موضوعات مصطلح الحديث الأساسية بشكل مختصر ـ مع قلة في التمثيل لها كما نلاحظ ذلك في أقسام الحديث في حين توسع في الأبحاث الأخرى وخاصة في ما يتعلق بالضبط كالإخوة والأخوات، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والألقاب، وأغناها بالأمثلة.

* * *

---

(١) «معرفة أنواع علوم الحديث»: ١/ ٢٧٢.



رابعاً

وصف المخطوط

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسخة خطية وحيدة وعليها علامة وقف للمدرسة الصدّيقية في حلب، وهي الآن محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية رقم: (١٧٣٢٠).

* عدد أوراقها (٦٦) ورقة.
* في كل ورقة (١١) سطراً.
* قياسها (١٨×١٣ سم).

وهي نسخة مصححة ومقابلة ومعروضة على المؤلف، فقد جاء في آخر المخطوط: «بلغت المقابلة والقراءة فيه عليّ وصح إن شاء الله تعالى فليعتمد وكتبه المؤلف عفا الله عنه وغفر له وللمسلمين».

وهذه النسخة مكتوبة بخط نسخي واضح بصورة عامة، إلافي بعض المواضع حيث تأثّر بالرطوبة.

وقد كُتبت العناوين بالحمرة، وفيه نظام التعقيبة وجاء على هامشها بعض التعليقات المفيدة.

أُثبتَ اسمُ الكتاب واسم المؤلف في أولها هكذا: «كتاب مصباح الظلام في

حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام، تصنيف الشيخ الإمام العلامة المحقق الفقيه المحدث حسين بن علي بن عبد الرحمن الحصني الشافعي رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين آمين آمين».

بداية المخطوط: «نسألك اللهم التوفيق... فلما رأيت علم الحديث قلَّ علماؤه الكرام، وبقيت آثاره كالرُّسوم والأعلام، بل محيت حتى اندرست في الشام، فاشتعلتُ بنيران الضِّرام، تأسفاً على العلم الجليل المَقَام».

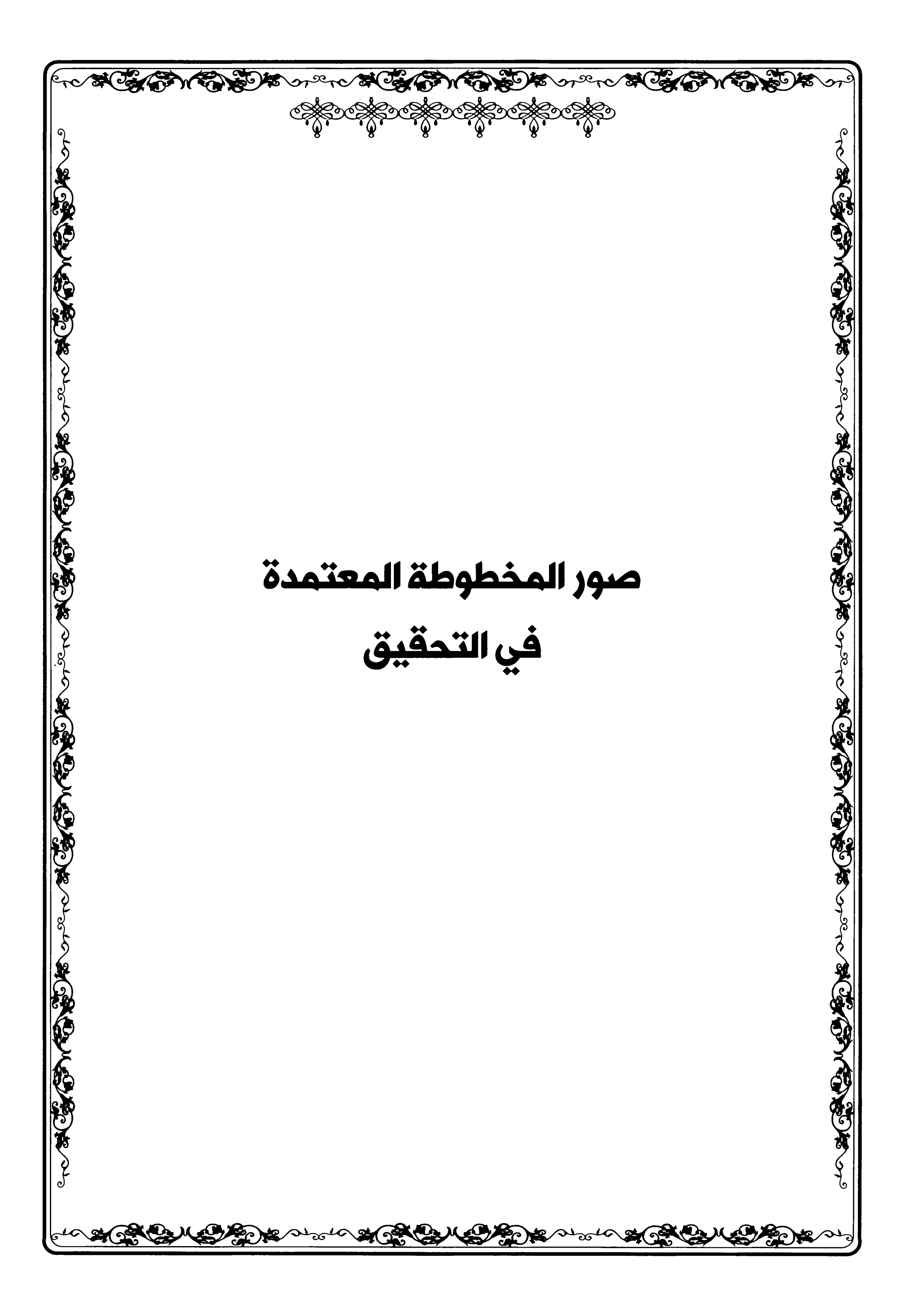
فلجأتُ بسري إلى رب الأنام متوسلاً بمصباح الظلام ﷺ وعلى آله وأصحابه السادة الأعلام، وكلُّ هذا مع الاختصار التامِّ، مُرَتِّبُه على ترتيبٍ عجيبِ الانسجامِ، سميتُه:



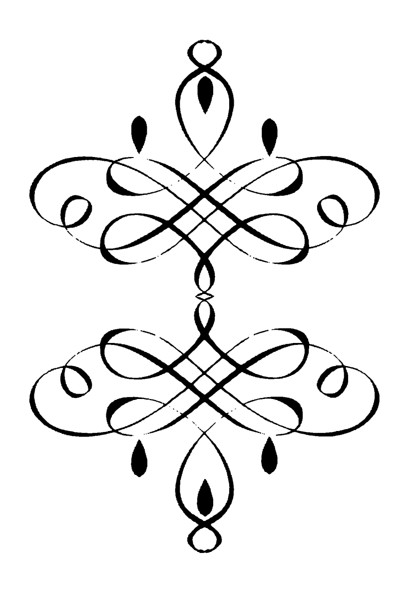
نهاية المخطوط: «خاتمة يجب على المحدث أن ينشر العلم ولا يبخل به على أهله الحديث الوارد...».

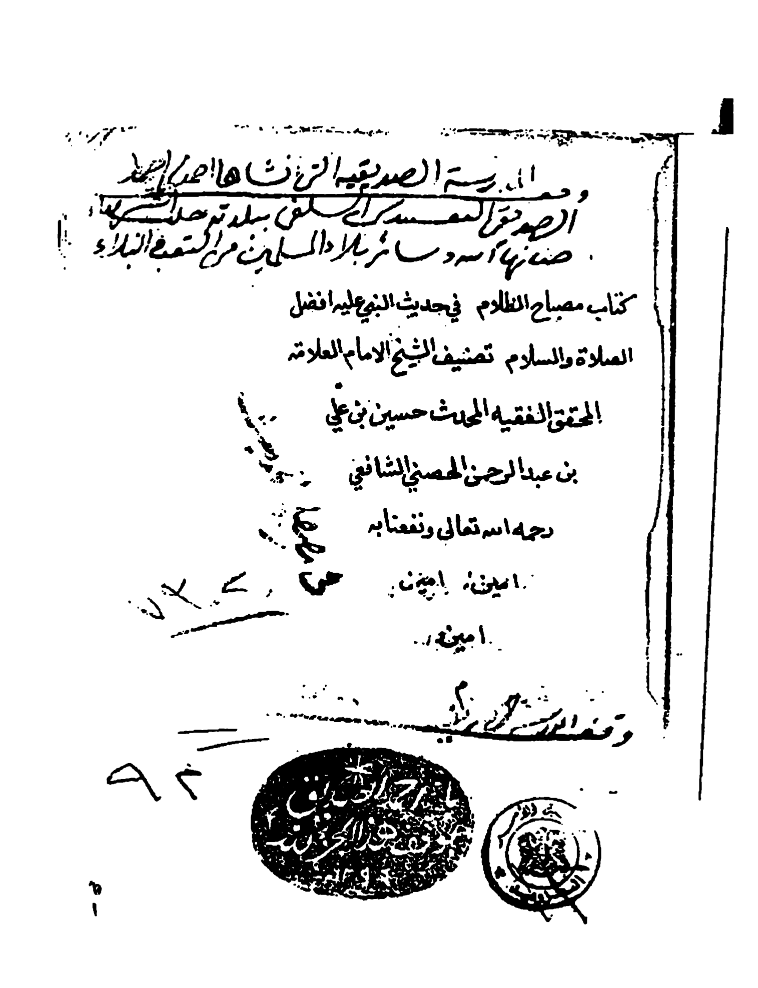
وقد انتهى المصنف من تأليفه في أواخر ذي الحجة سنة ٩٦٢هـ، كما ثبت اسم الناسخ هكذا: «وكتبه العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير إبراهيم بن أبي الفتح المصري بلداً الشافعي مذهباً غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين».

***



صور المخطوطة المعتمدة
في التحقيق

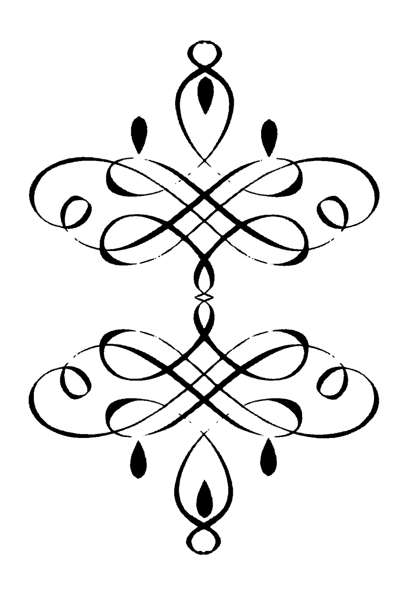


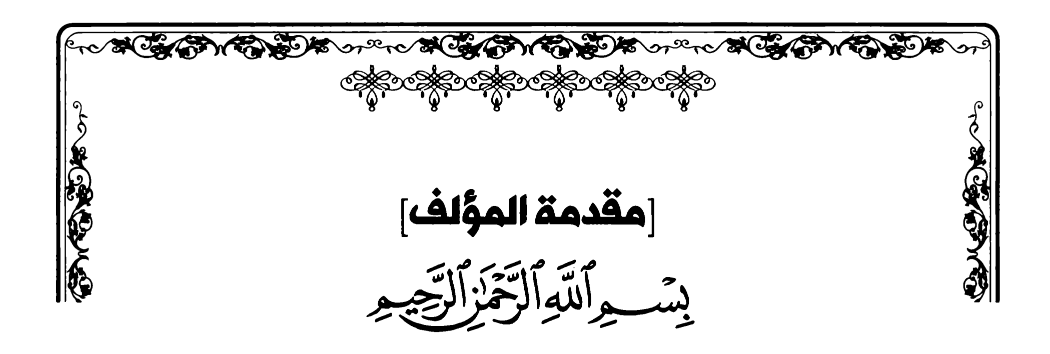

كتاب مصباح الظلام في حديث النبي عليه افضل
الصلاة والسلام تصنيف الشيخ الامام العلامة
المحقق الفقيه المحدث حسين بن علي
بن عبد الرحمن الحصني الشافعي
رحمه الله تعالى ونفعنا به
امين امين
امين

صورة صفحة العنوان

صورة الورقة الأولى

صورة الورقة الأخيرة





[مقدمة المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نسألك اللهم التوفيق إلى أقوم طريق.

إنَّ من أحسن النثر والنظام، وأجلِّ ما في العقول والأفهام، حمدَ الله تعالى الملك العلام، وعلى رسوله محمد وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة والسَّلام، وبعد:

فلمَّا رأيتُ علم الحديث قَلَّ علماؤه الكرام، وبقيت آثاره كالرُّسوم والأعلام؛ بل مُحيت حتى اندرسَت[1] في الشَّام، فاشتعلتُ بنيران الضِّرام[2]، تأسفاً على هذا العلم الجليل المَقَام.

فلجأتُ بسري إلى ربِّ الأنام متوسلاً بمصباح الظَّلام صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه السادة الأعلام، أنْ يوفقني لتأليف كتاب ينتفع به أهل الإسلام، حسبةً للهِ الملكِ القدوسِ السلامِ، وكلُّ هذا مع الاختصار التامِّ، مُرَتِّبُه على ترتيبِ عجيبِ الانسجامِ، سميتُه: بـ (مصباح الظلامِ في حديثِ النبيِّ عليهِ أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ)[3].

---

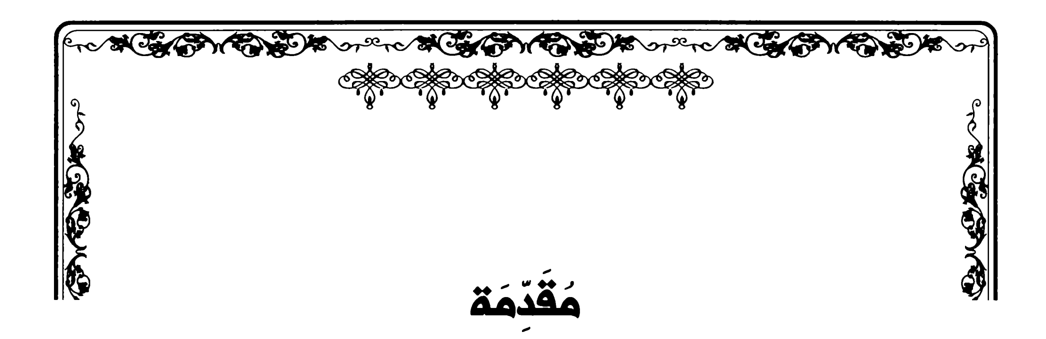
(١) اندرست: أي عفت وانطمست. انظر تاج العروس مادة (درس).

(٢) الضِّرام: بالكسر: اشتعال النار في الحَلْفَاءِ ونحوها. انظر (مختار الصحاح) مادة (ضرم).

(٣) وهذا يوثق اسم الكتاب كما هو موجود في صفحة العنوان.

وقد خرجَ مِنْ بحرِ كتابِنا العنايةُ من غيرِ إيهامٍ، سائلاً من الله أن ينفع به الخاص والعام، وأن يدعو لي منتفِعٌ به على الدوام.

* * *



مُقَدِّمَة

اعلم أنَّ علم الحديث عليه مدار الإسلام، وبه يَعرِف الإنسانُ الحلال من الحرام، وحمَلتُه أجلاء كرام، وقد أجمع أئمة الإسلام[1] على أنَّ الحديث الوارد وهو: «**لا يزال طائفةٌ من أمتي منصورين لا يضُرُّهم من خذلهم حتى تقوم الساعة**»[2] أنَّ معناه: أنَّ هذه الطائفة المنصورة هم أهل الحديث حتى قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «إنْ لم تكن هذه الطائفة المنصورة هم أهلَ الحديث فلا أدري من هم»[3].

---

(١) نقل الإجماع هنا فيه نظر؛ إذ كل طائفة استدلت بهذا الحديث لنصرة مذهبها، قال الإمام النووي في شرح مسلم: (ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين، منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد، وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أنواع أخرى، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونوا متفرقين في أقطار الأرض). اهـ انظر (شرح مسلم للنووي) ١٣/ ٦٩.

(٢) رواه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم. رقم: (٧٣١١) ومسلم في الإمارة. باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي». رقم (٤٩٢٧)، وابن ماجه واللفظ له في المقدمة باب اتباع سنة رسول الله ﷺ.

(٣) رواه الحاكم في (معرفة علوم الحديث) بسنده عن الإمام أحمد ص ٢.

قلتُ: وكيف لا يكون الأمر كذلك، وهم قوم سلكوا مَحَجَّة الصالحين، وقمعوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله ﷺ، ورفضوا الإلحاد والأهواء، وقيّدوا أنفسهم باتباع ما جاء من الله والرسول ﷺ.

* * *



[الباب الأول]

فصل

[فضل علم الحديث]

وعلمُ الحديث أحد العلوم الشرعية، وطلبه من خير الأعمال، حتى قال سفيان الثوري رحمه الله فيما روينا عنه: «ما أَعْلَمُ على وجه الأرض من الأعمال شيئاً أفضلَ من علم الحديث لمن أراد به وجهَ الله»[1].

قلتُ: والإخلاص أمرٌ لا بدّ منه.

وحيثُ كان علم الحديث بهذه المثابة؛ وجب صرف بُرهةٍ من الزمان إلى الاشتغال به، فلهذا أَلّفْتُ هذا الكتاب لتنجليَ به ظلمةُ خابطِ عشواءَ[2] بمصباح الأحاديث النبوية، وبيَّنتُ فيه ما يحتاج طالبُ الحديثِ، والمحدِّثُ من لوازم هذا العلم الشريف.

* * *

(١) رواه الخطيب بسنده في (شرف أصحاب الحديث) ١/ ٢٠٨.

(٢) العشواء: الناقة التي لا تبصر أمامها، فهي تخبط بيديها كل شيء، وركب فلان العشواء إذا خبط على غير بصيرة. انظر (مختار الصحاح) مادة (عشا).

آداب الطالب

يجب على الطالب بعد إخلاصه في الطلب الصدقُ في حالاته، والعملُ بما عَلِمَ ليورثه الله علمَ ما لم يعلم، وعدمُ التعصب، ولا يردُّ حديثاً صحيحاً بمذهب يخالفه، فإنَّ المذاهب جاريةٌ على السُّنن ولا عكس[١].

ويقصِدُ السماع العالي[٢] ولو بسفره مقدِّماً الأعلى فالأعلى، ولا يستقلُّ ما يُحصِّلُه في سفره، فقد روينا عن سعيد بن المسيّب «رحمه الله» أنه قال: «إنْ كنتُ لَأسافرُ مسيرةَ الأيام والليالي في الحديث الواحد»[٣].

وكلما علا الإسنادُ وقَرُب إلى النبي ﷺ كان أسلمَ من احتمال تَطرُّقِ خطأ؛ حين يكثُرُ رجال الإسناد.

***

---

(١) وهذا شأن العلماء الربانيين من هذه الأمة على مرّ العصور.

(٢) وهو الذي قَلَّ عدد رجاله مع الاتصال، وسيأتي تفصيله.

(٣) رواه الحاكم في (معرفة علوم الحديث) ص٨، ورواه الخطيب أيضاً بسنده في: (الرحلة في طلب الحديث) ص١٢٧.

فصل

[العلو وأنواعه]

والعلو أنواع[١]: كقربِ الراوي إلى رسول الله ﷺ من حيث العدد، ما لم يكن في قرب الإسناد ضعفُ بعضِ الرُّواة. وحيث كان هذا[٢] مع القرب ولا اعتماد[٣] به فمع البعد أولى.

وقربهِ إلى إمام مشهور كالشَّافِعيّ والأَوْزَاعِيّ رضي الله عنهما إذا صحَّ المسند إلى واحد منهما.

أو قربهِ بموافقةٍ[٤] قارنت العلو.

---

(١) ومحصَّله خمسة أقسام:

١ ـ القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح بشروطه.

٢ ـ القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ.

٣ ـ العلو بالنسبة إلى الكتب الحديثية المشتهرة وتحته عدة فروع كالموافقات والأبدال والمساواة والمصافحة، وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع.

٤ ـ العلو بتقدم وفاة الراوي، وقد أغفل المصنف هذا النوع، مع العلم أنه مع ما بعده يمكن أن يكونا شيئاً واحداً، وقد عدهما بعض العلماء قسماً واحداً.

٥ ـ العلو بتقدم السماع. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٧٥ وما بعدها، وأيضاً (منهج النقد) ص٣٦١.

(٢) أي: الضعف.

(٣) هكذا في المخطوط ولعلها «ولا اعتداد به».

(٤) الموافقة: أن يقع لك حديثٌ عن شيخِ مسلم مثلًا من غير جهته بعدد أقل من عددك إذا رويته عن مسلم عنه.

أو بمساواته[١] بإسنادٍ صحيحٍ شيخاً مشهوراً، له إسنادٌ بعددِ إسناد الرَّاوي.

أو بمصافحته[٢] بإسناده معنىً إماماً من أئمة المسلمين مشهوراً لقرب إسناد الراوي، حتى كأنه لقيه من حيث العدد، والذي قبل هذا أقرب منه.

أو ببدلٍ[٣] وهو لا يختص بزمنٍ، فإنّه يصح مع المتقدمين والمتأخرين.

أو بقِدَم تاريخِ السَّماع من شيخ واحد.

فلو تعارضا فُضِّل علو الإتقان والضبط.

***

---

(١) المساواة: هي قلة عدد رجال الإسناد إلى الصحابي أو من قاربه، بحيث يقع بين الراوي وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع بين مسلم والصحابي في ذلك. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٧٦.

(٢) المصافحة: هي أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون لك مصافحة كأنك صافحت مسلماً وأخذته عنه. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٧٦.

(٣) البدل: أن يقع هذا العلو عن شيخ مثلًا غير شيخ «مسلم»، وهو مثل شيخ «مسلم» في ذلك الحديث. انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٦١١.

فصل

[ماذا يقدِّم في السَّماع]

يُقدِّمُ في السَّماع صحيحَ البخاري، ثم صحيحَ مسلم، ثم موطأ مالك[١]، وقيل لا يضر بأيِّهما[٢] بدأ الطالب.

ثم «سنن» أبي داود السجستاني، والترمذي، والنسائي، ثم «سنن» ابن ماجه، ثم المسانيد ومن خيرها «مسند الإمام أحمد بن حنبل» رحمه الله.

ثم ما بقي من السنن خصوصاً «السنن الكبرى» للنسائي، و«السنن» للبيهقي، ولا يعلم مثله في بابه.

وما تيسر من مسانيد ابن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأبي خيثمة[٣]، وغيرهم.

ثم الكتب المصنفة مثل: كتب ابن جريج[٤]،..............................

---

(١) وذلك لتقدم «موطأ مالك» في التأليف على الصحيحين زمنياً من جهة، ولصحة أحاديثه من جهة أخرى، وما كان فيه من الأحاديث المرسلة والبلاغات، فقد وصل معظم أسانيدها الإمام ابن عبد البر في كتابه الشهير: (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، وهو مطبوع في المغرب منذ عدة سنوات.

(٢) هكذا في الأصل، والأولى (بأيها).

(٣) هو زهير بن حرب بن شداد الحَرَشي أبو خيثمة النسائي، نزيل بغداد مولى بني الحريش بن كعب، روى عن ابن عيينة وابن عُلَيَّة، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه، توفي سنة ٢٣٤هـ انظر (سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٨٩) ذكر كتبه المطبوعة ككتاب العلم، وذكر الفرق بين مسند ابن أبي شيبة ومصنفه.

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي، وهو بأبي الوليد أشهر، أصله رومي، روى عن عطاء بن أبي رباح وزيد بن أسلم والزهري، وروى =

وابن المبارك[١]، وابن عيينة[٢] وغيرهم.

ثم المعاجم[٣]، ثم الأجزاء[٤] من حيث هي، وكثيراً ما يقع فيها من الفوائد كالموافقات وغيرها.

ثم كتب الضبط لمشكل الأسماء، كـ «تهذيب الأسماء واللغات»[٥]، ومن أكملها كتاب «الإكمال»[٦].



= عنه الأَوْزَاعِيّ والليث ويحيى بن سعيد الأنصاري وهو من شيوخه، توفي سنة ٢٥٠ هـ وهو ابن سبعين سنة. انظر (سير أعلام النبلاء) ٦/ ٣٢٥.

(١) وكتابه «المسند» وهو مطبوع في دار المعارف، بتحقيق صبحي البدري السامرائي (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

(٢) وله جزء مطبوع باسم (جزء فيه حديث سفيان بن عيينة)، طبعته مكتبة المنار في الخرج عام ١٤٠٧هـ، بتحقيق أحمد بن عبد الرحمن الصويان، وهو يضم خمسين حديثا.

(٣) المعجم: كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ، والغالب عليها الترتيب على الحروف الهجائية. ذكر بعض المعاجم المطبوعة، ومن أشهرها معاجم الطبراني الثلاثة ومعجم الشيوخ لابن جُميع الصيداوي، ومعجم ابن المقرئ، ومعجم ابن الأعرابي، ومعجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي.

(٤) الجزء: هو تأليف يجمع الأحاديث المروية عن رجل واحد سواء كان ذلك الرجل من طبقة الصحابة أو من بعدهم، ويطلق أيضاً على التأليف الذي يدرس أسانيد الحديث الواحد كما أنه قد يوضع في بعض الموضوعات الجزئية. انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٥٩٨ وما بعدها، ومنهج النقد ص ١٩٩ وما بعدها، كجزء رفع اليدين للبخاري وهو مطبوع، وأجزاء ابن أبي الدنيا كالشكر والصبر والتواضع والجوع.... وهي كثيرة.

(٥) للإمام النووي رحمه الله، وهو مطبوع في دار الفكر بيروت، ويتألف من قسمين: الأول في الأسماء، والثاني في اللغات.

(٦) هو (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى) لعلي بن هبة الله بن أبي نصر ابن ماكولا، وهو مطبوع في دار الكتب العلمية، في خمسة أجزاء.



[الباب الثاني]
السَّماع والتحمُّل

يُستحب إحضارُ الأطفال في مجالس الحديث، لاعتدادِ أهل الحديث بهم.

وفي وقت التمييز إذا سمعوا تُقبل روايتهم بذلك السَّماع في الأصح، لقَبول رواية الحسن والحسين وغيرهما[١]، وهم أطفال رضي الله عنهما.

والتمييز في الأصح: هو وقت العقلِ والضبط[٢]، وقيل: آخرُ خمس[٣]، وقيل غير ذلك.

وبالغ بعضهم فذكر أنه لا يجوز سماع الصبي حتى يبلغ سن البلوغ[٤]، وضُعِّف.

---

(١) كالعبادلة: ابن جعفر بن أبي طالب، وابن الزبير، وابن عباس، والنعمان بن بشير، والسائب بن يزيد، والمسور بن مخرمة، وأنس ومسلمة بن مخلد، وعمر بن أبي سلمة، ويوسف بن عبد الله بن سلام، وأبي الطفيل وعائشة ونحوهم، رضي الله عنهم، انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٢/ ١٤٠.

(٢) هو قول الإمام ابن الصلاح والنووي وغيرهما، قال القسطلاني في كتاب (المنهج): ما اختاره ابن الصلاح هو التحقيق والمذهب الصحيح. انظر: (مقدمة ابن الصلاح) ص٦٢، و(تدريب الراوي) ١/ ٤١٦.

(٣) حجتهم في ذلك ما رواه البخاري وغيره من حديث محمود بن الربيع رضي الله عنه قال: «عَقَلت من النبي ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دَلْوٍ». وبَوَّب عليه البخاري: (متى يصح سماع الصغير) كتاب العلم رقم٧٧.

(٤) وهو وجه للشَّافِعيّة، وعليه أبو منصور محمد بن المنذر بن محمد المراكشي الفقيه الشَّافِعيّ، وكذا كان ابن المبارك يتوقف في تحديث الصبي. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٢/ ٧.

ويصح تحمُّلُ كافرٍ الحديثَ، ويُقبل منه إذا حدَّث بعد إسلامه، وذلك: كجُبَيْر بن مُطعِم، وقصتُهُ مشهورةٌ[1].

***

(١) رواها البخاري في المغازي، رقم (٤٠٢٣)، ومسلم في الصلاة باب القراءة في المغرب، رقم (١٠٣٥) عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ، وَذَلِكَ أَوَّلَ مَا وَقَرَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِي»، وكان جاء في فداء أسرى بدرٍ قبل أن يُسلم.

فصل

[الاشتغال بالحديث والرحلة في طلبه]

وإذا تَأَهَّلَ الصَّبي لكتابة الحديث وتحصيلِه وضبطِه واستعدّ له؛ ينبغي حينئذٍ له الاشتغال به.

وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، ويكون من قبل هذا مشتغلاً بالسَّماع، فيكتب عندما يُنهي ما عند أهل بلده من الأحاديث ما عندَ غير أهل بلده برحلته لتحصيل علو الإسناد وقدمِ السماع؛ لأنه قد لا يحصُلُ له ذلك وهو في بلده.

ولِلُقْيا الحفاظ ومذاكرتهم، فإنَّ الذي لا يرحل في طلب الحديث لا يُؤنس منه رشدٌ[1].

ولا يتكبر ولا يستحي في طلب العلم، فإنه رُوي عن مجاهد أنه قال: «لا ينال العلمَ مستحي ولا متكبرٌ»[2].

قلتُ: ولا يَنْبُلُ إلَّا مَنْ كتب عن مَنْ عنده فائدة من غير نظرٍ إلى مرتبته.

***

---

(١) في الأصل (رشداً)، والصواب في النحو: «رشدٌ»، وللخطيب البغدادي كتاب جليل في هذا الباب، وهو (الرحلة في طلب الحديث) وهو مطبوع في دار الكتب العلمية.

(٢) رواه البخاري عن مجاهد تعليقاً بصيغة الجزم كتاب العلم باب الحياء في العلم ١/ ٢٧٦ ولفظه: لا يتعلم العلم مستحي ولا متكبر.

فصل

[آداب الطالب مع الشيخ]

يجب على طالب الحديث أَنْ يُجِلَّ شيخَه ويُعظِّمَهُ، ولا يتثاقلْ عليه لئلا يضجر منه فإنه يُخْشَى على من أضجر شيخه وأغاظه أن يُحرم الانتفاعَ به ولو تعلّم.

وليحذر الطالبُ أن تكون همتُه تكثيرَ الشيوخ لأجل الكثرة، ولا يُلتفتُ إلى من قال: «ضيِّع ورقة ولا تضيع شيخاً»[1]، فإنه يفهم منه تكثيرُ الشيوخ دون المسموع؛ إذِ المراد تحصيل الفائدة بالضبط؛ سواء وقعت بعلو أو نزول من شيخ أو من أشياخ.

***

(١) نقله عن مشايخه الحافظ أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميمي، كما في (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب البغدادي ٤/ ٤٣٧.

فصل

[وقت الكتابة ووقت الرواية]

للطالب وقتان:

وقتٌ للكتابة والتحمل: فينبغي له أن يكتب ولا ينظر أهو أهل أن يُؤخَذَ عنه أم لا، خصوصاً إن خاف سفرَهُ أو سفرَ الشيخ أو موته.

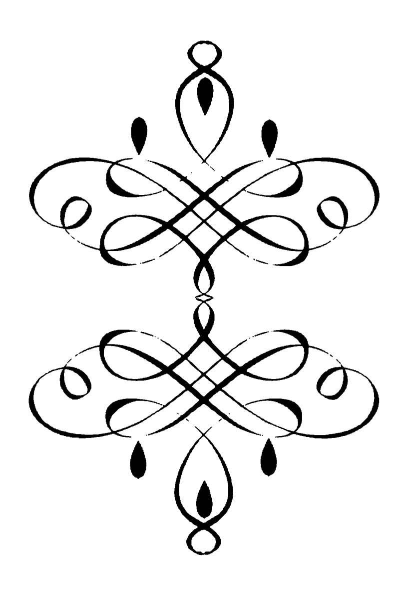
ووقتُ الرواية والعمل: وحينئذٍ ينبغي له أن ينتخب ما يريد من الأحاديث والمشايخ، ويستعين ببعض حفاظ وقته على انتقاء ما له غرضٌ في إسماعه وكتْبِهِ؛ وإن طال باعُهُ في الانتخابِ وجودتِه أو قَصُر عنه.

ويعلِّمُ في أصل شيخه على ما انتخبه لأجل المقابلة، أو لاحتمال ذهاب الفرع فيَنقلُ من الأصل، أو لغير ذلك بما شاء من الأشكال، وهذا الشكل (ســ)[1] وهو المختار عندي، يعلِّم ما انتقاه وانتخبه.

***

---

(١) الشكل في الأصل هو خط صغير باللون الأحمر، قال ابن الصلاح: «وكانت العادة جارية برسم الحافظ علامةً في أصل الشيخ على ما ينتخبه، فكان النعيمي أبو الحسن يُعلِّم بصاد ممدودة، وأبو محمد الخلال بطاء ممدودة، وأبو الفضل الفلكي بصورة همزتين، وكلهم يعلم بحبر في الحاشية اليمنى من الورقة، وعَلَّم الدارقطني في الحاشية اليسرى بخط عريض بالحمرة، وكان أبو القاسم اللالكائي الحافظ يعلم بخط صغير بالحمرة على أول إسناد الحديث؛ ولا حَجْر في ذلك ولكلٍّ الخيار». انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٥٠.





[الباب الثالث]

كتابة الحديث

تجـوز كتابة الحديـث لطالبٍ في الأصح[1] مضبوطاً بشـكله ونَقْطه ولـو عَلِمَهُ؛ إذ قـد يـراه مـن لا يعلمه فيُشْـكِل عليـه خصوصاً لمـا يترتب على ذلك مـن الخلاف بيـن الأئمـة، كقول النبي ﷺ: «ذكاة الجنيـن ذكاةُ أمِّه»[2] وصُحح الإعـراب فيه الرفعُ والنصبُ[3]، والرفـعُ في الرواية.

---

(١) حيث اختلف الصدر الأول في كتابة الحديث والعلم، فكرهها طائفة وأمروا بالحفظ؛ واحتجوا بحديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه» رواه مسلم في الزهد باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم رقم (٧٤٣٥). وأباحها طائفة، وهو ما أشار إليه المصنف هنا بالأصح، واحتجوا لجواز ذلك بقوله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه» رواه البخاري في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة (٢٤٣٤) ومسلم في الحج باب تحريم مكة (٣٢٩٢). وأيضاً بقول أبي هريرة: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله ابن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب» البخاري في العلم باب كتابة العلم (١١٣) انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ١٢٤ و(تدريب الراوي) ١/ ٤٩٤.

(٢) رواه أبو داود في الذبائح، باب ما جاء في ذكاة الجنين، رقم (٢٨٢٨) من حديث جابر، والترمذي في الصيد باب ذكاة الجنين رقم (١٥٠٣) من حديث أبي سعيد الخدري، وابن ماجه في الذبائح، باب ذكاة الجنين ذكاة أمه رقم (٣١٩٩).

(٣) حيث استدل الجمهور بناءً على الرفع أنه لا تجب ذكاة الجنين، ورجّح الحنفية الفتح على التشبيه؛ أي يذكّى ذكاة أمه. وقال الإمام الزيلعي من الحنفية: وليس بشيء ـ أي رواية النصب ـ وإنما هو بالرفع، كما هو المحفوظ عن أئمة الشأن. انظر (نصب الراية) ٦/ ٥٢، و(تدريب الراوي) ١/ ٤٩٧.

وخصوصاً ما اشتبه من أسامي الرُّواة، فإن القياس لا يَدْخلها[1].

وإذا كتب حديثاً يجعل كأنه في شكل دائرة هكذا ○ وإذا عَرَضه على الشيخ ترك فيها نقطة هكذا ⊙، هكذا اصطلح عليه أهل الحديث، فلا ينبغي له أن يتعدَّاه ولا أن يصطلحَ على شيءٍ لا يعرفه غيرُه مالم يُبيِّنْه.

***

(١) روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي إسحاق النَّجيرميّ أنه قال: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قَبله شيء يدلُّ عليه، ولا بَعْده شيء يدلُّ عليه. انظر (الجامع لأخلاق الراوي) ١/ ٤١٧ باب تقييد الأسماء بالشكل والإعجام.

فصل

[آداب الكتابة]

وينبغي للطالب إذا كتب التحرزُ من بشاعةٍ تَظهَرُ في اللفظ إذا قرأ من أول السطر، فلا يكتب في مثل «**قاتل ابن صفية في النار**»[١]؛ «قاتل» في آخر السطر و«ابن صفية» وما بعده أول ما بعده للبشاعة ونحوه، فإذا لم يحصل ما ينافيه فليكتب كيف اتفق.

وليحافظ على كتابة لفظي الصلاة والسَّلام عند كتابة لفظ النبي أو الرسول.

وكذا الترضي عن الصحابة، والترحم على التابعين ومن بعدهم من الأئمة من غير رمز[٢].

وليقابل ما كتبه، وإلا فهو كأنه لم يكتب.

***

---

(١) رواه الإمام أحمد من قول علي رضي الله عنه رقم (٦٨١) ١/ ٤٦٤، والحاكم في المستدرك في كتاب معرفة الصحابة رقم (٥٥٧٩) وصححه ووافقه الذهبي. وهو موقوف من كلام علي رضي الله عنه، وله حكم الرفع.

(٢) فلا يكتب (ص) بدل ﷺ مثلًا ولا (رض) بدل رضي الله عنه، ونحو ذلك.

فصل

[تصحيح الكتابة]

إذا كتب شيئاً ثم ظهر له صوابُ خلافه فلا يكْشِطْه بل يُضبِّبُ[١] عليه لأنه ربما صح في رواية أخرى، أما إذا علم خطأ ما كَتَب فالكشطُ، ومن ذلك أن يقع في الإسناد انقطاع أو إرسال.

وما نقص عن الصِّحة يكتب لَحَقاً في الحاشية[٢]، فإن ظهر لَحَقٌ آخر يكتب في الحاشية اليسرى، ويشار إليه ما بين الكلمتين حيث كان السقط بينهما.

ويجتنب تسخيم[٣] الكتاب وتسويده بما لا فائدة فيه.

***

---

(١) التضبيب: ويسمى «التمريض» أن يُمدَّ خط أوله كالصاد هكذا صـ. ولا يُلزق بالكلمة عليها لئلا يظن ضرباً. ويستخدم فيما هو ثابت في النقل فاسد لفظاً أو معنىً، أو ضعيف أو ناقص. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٤٨ و(تدريب الراوي) ١/ ٥١٤.

(٢) اللَّحَق: بفتح اللام والحاء المهملة، يسمى بذلك عند أهل الحديث والكتابة، أخذاً من الإلحاق أو من الزيادة، وكيفيته أن يخطَّ من موضع سقوطه في السطر خطاً صاعداً إلى فوق معطوفاً بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللَّحَق، انظر (تدريب الراوي) ١/ ٥١١.

(٣) التسخيم: التسويد. انظر (لسان العرب) مادة (سخم).

فصل

[من مصطلحات المحدثين]

ومما اصطلح عليه علماء الحديث أن اختصروا أخبرنا خطاً (أنا)، وحدثنا (ثنا) و(نا)، وأنبأنا (أنبا)[١].

وكتبوا لتحويل السند صورة حاءٍ مُهملةٍ هكذا (ح)، واختلفوا في التلفظ بها، والذي عليه عملهم أن ينطقوا بها كذلك مفردة، وإنّما انتُخِب من الحيلولة؛ لأنها تحول بين الإسناد السَّابق واللّاحق في الأصح، وقيل من الحديث[٢].

وإذا قرأ من كتاب أو روى منه، لا بد من إسناد إلى المؤلف، فإذا ساق الإسناد يعود عاطفاً فيقول: وبه قال كذا.

***

---

(١) لم يصطلح أكثر المحدثين على اختصار (أنبأنا) كما يظهر ذلك من صنيعهم، وقد أشار إلى ذلك الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) ٣/ ١٠٧.

(٢) انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ١٥١.

فصل

[كتابة أسماء السامعين]

ينبغـي أن يكتب أسـماء السَّـامعين طبقةً بالسَّـماع، ولا يُسـقطْ واحـداً[١] منهم لغرض فاسـد[٢].

وليكن الكاتب ثقةً حافظاً ضابطاً.

وإن كان في كتابه طبقةً بالسّماع فلا يمنعْه ممَّنْ كان له اسم فيه[٣]، ويتأكد عدم المنع إن كانت الطبقة بخط صاحب الكتاب.

ويجـب علـى من اسـتعار كتابـاً أن لا يحبسـه عنده فـوق الحاجة فإنـه يُعَدُّ من الغُلول[٤].

***

---

(١) في الأصل (واحدٌ) ولعله سهو قلم.

(٢) فإن ذلك مما يؤديه إلى عدم انتفاعه بما سمع. انظر (تدريب الراوي) ١/ ٥٢٣.

(٣) أي لا يمنع الكتاب عمن له اسم فيه من السامعين.

(٤) قـال الزهـري: (إيـاك وغلول الكتـب. قيل له وما غلـول الكتب؟ قال: حبسـها عن أصحابهـا). رواه الخطيـب فـي (الجامـع لأخـلاق الـراوي) ١/ ٢٤٢. بـاب كراهـة حبس الكتـب المسـتعارة. وانظر (مقدمـة ابن الصـلاح) ص ١٠١.



[الباب الرابع]
أنواع النقل

هي السَّماعُ من لفظ الشيخ من كتابه حدَّث، أو من حفظه، فيقول السَّامع سمعت، أو حدَّثنا، أو أخبرنا، وفصَّلَ بعضهم[١] فقال: أرفع العبارات سمعت ثم حدثنا ثم أخبرنا وما منها، وهو كثير في الاستعمال.

والقراءةُ على الشَّيخ وتسمى عرضاً، قرأ بنفسه أو سمع غيرَه يقرأ على الشَّيخ، وكلٌّ منهما من حفظه أو من كتاب، والشيخُ حافظ لما عُرِض، أو من غير حافظ مع مَسْك أصله بيده، أو ثقةٍ غيره في الأصح[٢]، أو مع حضرة من يحفظ ذلك فإنه كافٍ.

وبعضهم[٣] عكس فقدَّم القراءة على السماع، وذكر آخرون أنَّ الأحوط الإفصاح بصورة الواقع من قراءة أو سماع.

---

(١) هو الخطيب البغدادي كما في (الكفاية) ص ٢٤٨. وقال الحافظ ابن حجر: وصيغ الأداء على ثمان مراتب: الأولى سمعت وحدثني. ثم أخبرني وقرأت عليه. ثم قرئ عليه وأنا أسمع. ثم أنبأني. ثم ناولني. ثم شافهني أي بالإجازة. ثم كتب إلي أي بالإجازة. ثم عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسماع والإجازة ولعدم السماع أيضاً. وهذا مثل قال وذكر وروى. انظر (نزهة النظر شرح نخبة الفكر) ص١٢٣.

(٢) قال الإمام ابن الصلاح: ولا خلاف أنها رواية صحيحة إلا ما حكي عن بعض من لا يُعتد بخلافه. اهـ انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ٦٥.

(٣) وقد نسب ابن الصلاح ذلك إلى الإمام أبي حنيفة وابن أبي ذئب. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٦٥.

والمختارُ التسوية بينهما لقوة الدليلين، وعليه عوَّل إمامُنا الشَّافِعيّ رضي الله عنه[1].

***

(١) حكاه أبو بكر الصيرفي في كتاب الدلائل عن الشَّافِعيّ، وقد ذهب إلى التسوية أيضاً مالك وأصحابه ومعظم علماء الحجاز والكوفة، وهو مذهب البخاري أيضاً، ومع هذا قال ابن الصلاح: قيل والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ، وتبعه على ذلك الإمام النووي والحافظ العراقي. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٦٥ و(إرشاد طلاب الحقائق) ص١٢٣ و(شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص ١٩٣.



[الباب الخامس]

أنواع الإجازة

وهي إجازةُ مُعيَّن لمعيَّن بمعيَّن[١]، كأن يقول: أجزت لكم أو لفلان ـ ويعيّنه بما يميّزه ـ كذا وكذا.

وإجازةٌ بتعميم، كأجزت المسلمين، أو لكل أحد خصوصاً إذا قُيِّدت بوصفٍ حاصرٍ، كقوله: أجزت لمن هو الآن من طلبة العلم بموضع كذا[٢].

وإجازةٌ بمجهول لمعين، كقوله أجزت مسموعاتي، فلو قال: جميع مسموعاتي تعميماً، فالظاهر الصحة[٣].

---

(١) وهذه أجاز الجمهور من المحدثين وغيرهم الروايةَ بها. انظر (المنهل الراوي) ص ٨٤، وانظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٢٨.

(٢) قال ابن الصلاح، وتبعه على ذلك الإمام النووي في الإرشاد: أن المقيد بوصف حاصر هو إلى الجواز أقرب، وأما ما كان بوصف العموم ومثاله ما ذكره هنا كأجزت للمسلمين، أو لكل أحد، فقال ابن الصلاح بعد نقل كلام من جوز ذلك: ولم نرو ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها، ولا عن الشرذمة المستأخرة الذين سوغوها، والإجازة في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله اهـ. وقد نازعه في ذلك الإمام النووي في الإرشاد حيث قال: وهذا الذي قاله الشيخ خلاف ظاهر كلام هؤلاء الأئمة المحققين والحفاظ المتقنين، وخلاف مقتضى صحة الإجازة، وأي فائدة لها إذا لم يرو بها اهـ. وجمهور المتأخرين مالوا إلى صحتها. وقال الإمام النووي في الروضة: الأصح جوازها. انظر: (مقدمة ابن الصلاح) ص ٧٣، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص ١٢٩ (والتقييد والإيضاح) ص١٧٣، و(الروضة) ٨/ ١٤٣.

(٣) ظاهر كلام الإمام النووي في الإرشاد: أنه لم يفرق بين قوله أجزت مسموعاتي وجميع مسموعاتي. =

أو إجازةٌ لمجهول بمعين، كقوله: أجزتُ لبعض المسلمين مسموعاتي[1].

أو إجازةٌ لمجهول بمجهول، كقوله: أجزتُ لبعض المسلمين بعض مسموعاتي.

وإذا امتنعت الصحة في اللذَين قبل هذا؛ ففيه من باب أولى[2].

ومن ذلك قوله: أجزتُ لك أن تروي عن[3] كتاب السنن، أو أجزتُ لجماعة المسلمين أن يرووا عني، أو أجزتُ لإبراهيم أن يروي عني، ولم يتضح مراده فإنها غير صحيحة، فإن خرج الجواب على السؤال عنه صحت[4].

***

= ولعل المصنف ما ذكره هنا فهمه من كلام ابن الصلاح حيث مَثَّل لذلك بقوله: أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي أو مروياتي وما أشبه ذلك. اهـ. وقد ذكر ذلك ابن الصلاح على سبيل التمثيل كما يظهر، ولذلك ذكر الإمام النووي هذا المثال في الإرشاد بقوله: أجزتك مسموعاتي أو مروياتي. وبهذا يظهر أنه لا فرق. وحكم هذا النوع كما ذكر ابن الصلاح وتبعه الإمام النووي أن الخلاف فيه أقوى وأكثر. والجمهور من المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجويز الرواية بها ووجوب العمل. (مقدمة ابن الصلاح) ص٧٣ و(إرشاد طلاب الحقائق) ص١٢٩.

(١) قال ابن الصلاح وتبعه النووي: فهذه إجازة فاسدة لا فائدة لها. «مقدمة ابن الصلاح» ص٧٤، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص١٣٠.

(٢) لأن الجهالة أعظم من كل الأنواع.

(٣) هكذا في الأصل، والصواب (عنِّي).

(٤) بأن يقال له مثلا: أجزتَ لإبراهيم بن محمد الدمشقي؟ فقال: أجزتُ لإبراهيم. أو أجزتَ لي كتاب السنن لأبي داود مثلا؟ فقال: أجزتُ لك رواية السنن. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص ٢٠٧.

فصل

[الإجازة للمعدوم وعديم الأهلية]

وتجوز الإجازة للمعدوم الممكن وجودُه، عطفاً على الموجود، كقوله: أجزت لك ولذريتك ما تناسلوا وتعاقبوا، أو بغير عطف كأن يقول أجزت لمن يولد لك[١].

وإن علَّق بمشيئةِ المجاز له، أو بمشيئة غيره مع تعيين المجاز له أو مع إبهامه، أو يكون التعليق لروايته بالإجازة أو لنفس الإجازة، ولا يصح من هذه الأنواع إلا الرواية المعلَّقة من حيث تفويضُ الرواية بكل إجازة إلى مشيئة المجاز له عموماً كقوله: أجزت لمن شاء الرّواية عني[٢]، ومن حيث التصريح بالمجاز له والمشيئة خصوصاً كقوله: أجزت لك إن شئتَ الرواية عني[٣]، فإنَّ الجهالة فيهما انتفت بحصول المشيئة.

---

(١) قال الحافظ العراقي: وهو أضعف من القسم الأول، والأول أقرب إلى الجواز وهو المعطوف على الموجود. وقد نقل ابن الصلاح عن الخطيب وغيره جواز الإجازة للمعدوم ابتداءً من غير عطف. ثم ذكر رأي من رأى بطلانها ثم قال: وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٧٦، و(شرح التبصرة والتذكرة) ص٢٠٩.

(٢) قال ابن الصلاح: فإن أجاز لمن شاء الرواية عنه فهذا أولى بالجواز من حيث أن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة المجاز له فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق تصريحا بما يقتضيه الإطلاق وحكاية للحال لا تعليقاً في الحقيقة ولهذا أجاز بعض الأئمة الشَّافِعيّين في البيع أن يقول: بعتك هذا بكذا إن شئت، فيقول: قبلت. اهـ لكن استدرك عليه الحافظ العراقي فقال: والصحيح فيها عدم الصحة. (مقدمة ابن الصلاح) ص٧٥، والتقييد والإيضاح ص ١٧٥.

(٣) قال الإمام ابن الصلاح: الأظهر الأقوى في هذه الصورة الجواز، ووافقه عليها الحافظ العراقي، لأنه قد انتفت الجهالة وحقيقة التعليق، ولم يبق سوى صيغته، ولم يوافقه على الصورة الأولى وهي قوله: (أجزت لمن شاء الرواية عني)، لأن التعليق وإن لم يضره فالجهالة مبطلة له. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٢٠٨.

واختلفوا في الإجازة لمن ليس أهلاً للأداء كالصبي والكافر، والأصح صحة الرِّواية بها إذا تَأَهَّلا، وكالمجنون والفاسق والمبتدع، والظاهر جوازها فإذا زال عنهم الأذى صح منهم الأداء[1].

***

(١) انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص ٢١٠، ٢١١.

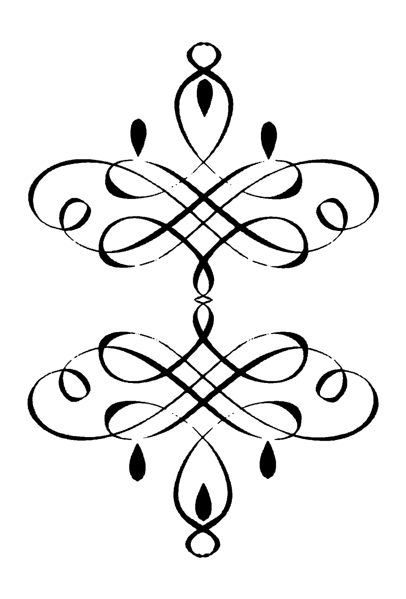
فصل

[الإجازة على الإجازة]

واختلفـوا فـي صحة الإجـازة على الإجـازة، والأظهـر الصحة إن علـم كيفية إجـازة الشـيخ له، أو شـيخِ الشـيخِ للشـيخ، وهكـذا، وبمـا اقتضت حتى يـرويَ بها ما انـدرج تحتها[1].

***

(١) العبارة عند ابن الصلاح أوضح: ينبغي لمن يروي بالإجازة عن الإجازة أن يتأمل كيفية إجازة شيخه ومقتضاها حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها. اهـ. (مقدمة ابن الصلاح) ص ٧٨.





[الباب السادس]

والمناولة

وهي من أنواع الأخذ والتحمُّل، إن قارنت الإجازة صحَّت وإلاّ بطلت في الأصح[١].

ومن ذلك المكاتَبة مطلقاً.

والوصيةُ كالمناولة.

والوِجادة إن كانت بخط من تَعْرِفُه أو سمعتَ به؛ وأنت تعرف خطه مع حذرك من التزوير عليه، صح لك أن تقول: وجدتُ بخط فلان كذا وكذا، ولا تقل في ذلك: حدثنا ولا أخبرنا[٢].

والضابط في السماعِ الصحيحِ مع ما تقدم الفهمُ والضبطُ بحيث لا يَعزُبُ[٣] فيما بعد شيء.

وإن كان المحدِّثُ وراء ستر فلا بدَّ من معرفة صوته أو يخبره بذلك ثقةٌ ليصَّح السماع.

ولا يُقبل رجوع الشيخ بعدما أجاز أو روى ما لم يشكَّ فيما روى أو ينفِهِ.

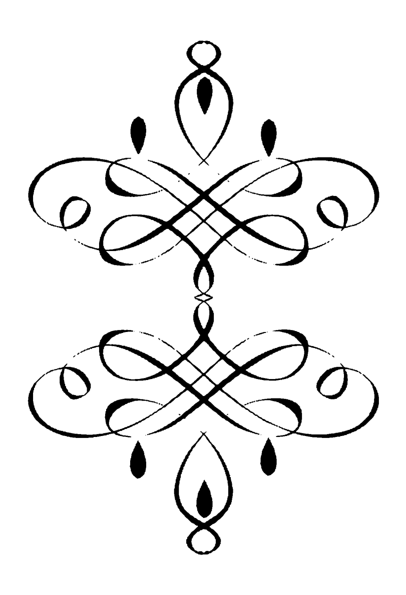
***

---

(١) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٨١، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص ١٣٦.

(٢) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ٨٦.

(٣) يعزُب: عزَب: بَعُد وغاب وبابه: دخل، وجلس. انظر (مختار الصحاح) مادة (عزب).





[الباب السابع]
أداءُ الحديث وروايتُه

يجب على الطالب أن يقرأ الحديث صحيحاً مُعرَباً من غير لحنٍ(١) وتصحيف(٢)، فإن النبي ﷺ لم يَلحَن.

فمتى ما لَحَن الطالب ظناً منه أنَّ الحديث هكذا فقد كذب على رسول الله ﷺ؛ وقد قال: «**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»(٣).

ولا يروي الحديث من صحفٍ؛ بل يأخذه من أفواه أهل العلم الضابطين.

وليقرأه بصوت حسنٍ ولا يسرُدْه؛ بل يبيّنه حتى لا يعزُبَ عن السامع منه حرف، فإنَّ من إجلال علم الحديث عدمَ الاستعجال في قراءته.

***

---

(١) اللحْن: الخطأ في الإعراب. (مختار الصحاح) مادة (لحن).

(٢) التصحيف: الخطأ في الصَّحيفة، والصَّحَفي الذي يروي الخطأ من قراءة الصُّحف. (القاموس المحيط).

(٣) حديث متواتر، رواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم بروايات مختلفة: فالبخاري في كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، رقم (١٢٩١) ومسلم في مقدمته، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، الحديث الرابع.

فصل

[الرواية بالمعنى واختصار الحديث]

يجوز نقلُ الحديث بالمعنى لِعَالمٍ به لأمرٍ محبوبٍ مالم يُدوَّن في الكتب[١]، وتفسيرُه لأهل كلِّ لغةٍ بلغتهم.

ويجوز الاقتصار على بعضه مالم يتعلق المحذوف بالمأتي به تعلّقاً يُخِلُّ حذفه بالمعنى؛ كالاستثناء ونحوه[٢] فإذا حذف ما لم يتعلق جاز له ما لم يروه كاملاً قبل ذلك.

ويجب عليه إذا رواه ناقصاً أن لا يرويَه كاملاً لتطرقِ سوءِ الظنِّ إليه.

والأميُّ والضرير إذا استعانا بموثوق به في سَماعِهما مع حفظ كتابيهما عن التغيير بحيث يغلب على الظن السَّلامةُ؛ صحّتْ روايتهما والروايةُ عنهما.

***

(١) لأن الرواية بالمعنى رُخِّص فيها للحرج في التقييد باللفظ، وهذا منتفٍ في المصنَّف. (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٥٦.

(٢) مثال الاستثناء قوله: (لا يباع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء)، وكذلك الغاية مثل قوله: («لا يباع النخل حتى تزهى» والشرط ونحوها..)، انظر (فتح المغيث) ٣/ ١٥٢.



[الباب الثامن]
الثقات والضعفاء

يشترط في قَبول الرِّواية ضبطُ الراوي وعدالتُه وحفظُه كتابَه من تغيير، قد سَلِم من ارتكاب كبيرةٍ وإصرارٍ على صغيرةٍ وما يخرِم المروءة.

وإذا عُدِّل راوٍ أو جُرِح لا يقبل إلّا مفسَّراً، وقيل: إذا جُرِح فقط[١].

ويلزم الراويَ تسميةُ من روى عنه لاحتمال أن يَعلمَ أحدٌ مِنْ حاله مالم يعلمه هو.

وإذا قال الثقة: مَنْ سميته لكم فهو ثقةٌ. لا يُقبل منه إلّا مسمّىً[٢]؛ وإن كان معوَّداً بالرواية عن الثقات[٣].

***

---

(١) الذي عليه جمهور العلماء أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً، وقال الحافظ ابن حجر: فإن خلا المجروح عن تعديل قُبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار، أما التعديل فيقبل من غير ذكر سببه؛ لأن أسبابه كثيرة فيثقل ويشق ذكرها. انظر (نزهة النظر) ص١٣٩، و(تدريب الراوي) ١/ ٣٥٩، و(الرفع والتكميل) للَّكنوي ص٧٩.

(٢) لأنه وإن كان ثقة عنده، فربما لو سماه لكان مِمَّنْ جَرَّحَهُ غَيرُهُ بِجَرْحٍ قادح، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع تردداً في القلب، بل زاد الخطيب أنه لو صرح بأن كل شيوخه ثقات، ثم روى عمن لم يسمه، لم يعمل بتزكيته، لجواز أن يعرف إذا ذكره بغير العدالة، تدريب الراوي ١/ ٣٦٦.

(٣) قال الإمام ابن الصلاح: فإن كان القائل عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه على ما اختاره بعض المحققين. (مقدمة ابن الصلاح) ص٥٢.

فصل

[مراتب الجرح]

مراتب الجرح:

كذَّاب، ووضَّاع، وساقط.

أو متهم، ومتروك، وليس بثقة.

أو ليس بشيءٍ، وضعيفٌ جداً،

ورُدّ حديثه، ولا يحتج به، ومنكر الحديث.

أو مقارَب بفتح الرَّاء على الأصح.

أو ليس بالمتين، وتعرف وتُنْكِر، وفيه مقال، فإنْ ظهرَ ذلك المقال، أو النكر من المراتب السَّابقة لحق بها.

أو مقارِب بكسر الراء، وليِّنُ الحديث.

ولا يعتبر نظراً أحاديث أهل هذه المراتب؛ غير السَّادسة والسَّابعة[1]

---

(١) وهذه المراتب بناءً على جعله مقارَب للجرح، ومقارِب للتعديل.

قال الحافظ العراقي تعليقاً على ابن الصلاح: قوله (مقارب الحديث) ضُبطَ في الأصول الصحيحة المسموعة على المصنف بكسر الراء، وكذا ضبطه الشيخ محيي الدين النووي في مختصره، وقد اعترض بعض المتأخرين بأن ابن السيد حكى فيه الوجهين الكسر والفتح، وأن اللفظين حينئذ لا يستويان؛ لأن كسر الراء من ألفاظ التعديل وفتحها من ألفاظ التجريح. وهذا الاعتراض والدعوى ليسا صحيحين؛ بل الوجهان فتح الراء وكسرها معروفان، وقد حكاه ابن العربي في كتاب الأحوذي، وهما على كل حال من ألفاظ التوثيق. اهـ.

أقول: وهناك خلاف في عدد هذه المراتب وترتيبها، وهي محل اجتهاد عند المحدثين، فمنهم من =

فينظـر فيهـم اعتبـاراً[1]، فـإن كان لهمـا مـا يقويهما سَـلِما وإلا فيلحقان بما سـبق.

***

= جعلها أربعاً كابن أبي حاتم وابن الصلاح، ومنهم من عدها خمساً كما نُقل عن الذهبي، ومنهم من عدها ستاً كالسخاوي والسندي. انظر (التقييد والإيضاح) ص١٥٥، و(فتح المغيث) للسخاوي ١/ ٣٩٧، (الرفع والتكميل) للّكنوي ص١٤٧.

(١) الاعتبار: هو البحث في الأسانيد لمعرفة وجود المتابعات والشواهد أو عدم وجودها. والمقصود هنا أن أصحاب هذه الرتبة يكون حديثهم قابلاً للتقوية عن طريق الشواهد والمتابعات مثلاً. لأن هناك ما يتقوى به من غيرهما فالضعف هنا محتمل بخلاف المراتب السابقة، فإنها غير قابلة للاعتبار لشدة الضعف. انظر (نزهة النظر) ص٧٥.

فصل

[مراتب التعديل]

ومراتـبُ التعديـلِ: ثقـةٌ ثبْتٌ، وثقـةٌ حجةٌ، وثقـةٌ ثقة، وحجةٌ حجـة، مع تكرار التوثيق بتبايـن وإعادة(١).

أو ثقةٌ، وحجةٌ، وثبتٌ، من غير تكرار.

أوْ حافظٌ، وضابط، ومتقن(٢).

أو خيّر، وصدوق، ولا بأس به.

أو محلّه الصّدق، وشيخ، ورَوَوا عنه.

أو صالح، وجيد الحديث، ومقاربه.

أو صويلح، وصدوق إن شاء الله، وأرجو أنه ليس به بأسٌ.

وهذه الألفاظ وإن اشتركت في مطلق التوثيق فقد اختلفت في المرتبة.

ويكتب حديث أهل المرتبة السَّادسة والسابعة للاعتبار، فإن ظهر بعده ما يَلحَقُ بالمراتب السابقة لَحِق، وإلاَّ فيَلحَق بمراتب الجرح.

***

---

(١) أغفل المؤلف مرتبة تسبق هذه كما ذكر الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: أَرْفَعُها: الوَصْفُ بما دلَّ على المُبالغةِ فيهِ.

وأَصْـرَحُ ذلـك: التَّعبيـرُ بأَفْعَـلَ؛ كـ: أَوْثَـقِ النَّـاسِ، أَو: أَثْبَتِ النَّـاس، أَو: إِليـهِ المُنْتَهى فـي التَّثَبُّتِ، (نزهـة النظـر) ١/ ١٣٦.

(٢) هذه المرتبة يمكن أن تلحق بالتي قبلها.

فصل

[من لا تقبل روايته]

من أقرَّ بأنه كذب على النّبي ﷺ لا تقبل روايته وإن حَسُنَتْ توبته[(١)].

ولا تقبل رواية المبتدع إن كان داعياً إلى بدعته[(٢)].

ولا محدِّث[(٣)] عن حيٍّ من مشايخه؛ إلا إذا أَمِن تكذيبه أو جحود ما حدث به عنه.

---

(١) قطع الإمام النووي في شرح مسلم بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة، ولكنّ المعتمد عند المتأخرين ـ وهو أيضاً ما ذهب إليه الإمام أحمد والحُميدي شيخ البخاري والصيرفي الفقيه الشّافِعيّ وأبو المظفر السِّمعاني ـ عدم قبول روايته مطلقاً؛ وعللوا ذلك أنه جُعل تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب على رسول الله ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعاً مستمرّاً إلى يوم القيامة، وهناك تعليل مهم ذكره من منع قبول روايته وهو لكي لا تختلط روايته قبل التوبة بما بعدها.

أقول: ولا يظنَّ أحد أن ذلك ينقص من الدّين، فإن الله قد كفانا ذلك عن طريق الثقات الصادقين والله أعلم. انظر (شرح مسلم) ١/ ١٢٦ و(إرشاد طلاب الحقائق) ص١١٥، و(تدريب الراوي) ١/ ٣٩١.

(٢) المراد هنا رواية المبتدع الذي لم يُكفّر ببدعته تكفيراً مقبولاً، وقد اختلفوا فيها، فمنهم من ردها مطلقاً لفسقه، ومنهم من قبلها إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن، وهو محكي عن الشافعي، ومنهم من قال: تقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته، قال النووي: وهو مذهب الكثيرين أو الأكثر من العلماء، وهو الأعدل الأظهر.

وقد صحح هذا القول ابن حجر أيضاً، وعلَّله بأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص١١٤، و(نزهة النظر) ص١٠٣.

(٣) مقتضى عبارة المصنف: أنه لا تُقبل رواية محدِّث عن حيّ، والذي ذكر هذا من العلماء أشار إلى الكراهة. قال الخطيب: ولأجل أن النسيان غيرُ مأمون على الإنسان؛ فيتبادر إلى جحود ما روى عنه وتكذيب الراوي له. =

ولا تقبل الرواية عن مجهول العين؛ وهو الذي لم يرو عنه إلا راو واحد، إلا إذا كان المتفرد بالرواية لا يروي إلا عن عدلٍ ثقةٍ، واكتفينا في التعديل بواحد[1].

وحدُّ المجهول[2] ههنا هو من لم يشتهر بطلب العلم ولا عرفه العلماء به.

وتقبل رواية المستور[3]، والمأجور إن كان محتاجاً.

***

= وبعد أن ذكر السخاوي المسألة وما نقله عن الخطيب قال: لكن قيد بعض المتأخرين الكراهة بما إذا كان له طريق آخر سوى طريق الحي، أما إذا لم يكن له سواها وحدثت واقعة فلا معنى للكراهة، لما في الإمساك من كتم العلم، وقد يموت الراوي قبل موت المروي عنه فيضيع العلم، وهو حسن إذ المصلحة محققة والمفسدة مظنونة. اهـ (الكفاية) ص١٣٨، وانظر (فتح المغيث) ١/ ٣٤٤.

(١) أكثر العلماء على عدم قبول رواية مجهول العين مطلقاً، والذي اختاره الحافظ ابن حجر أنه يقبل حديث مجهول العين بأحد أمرين: الأول: أن يوثّقه غير من ينفرد عنه على الأصح.
والثاني: إذا زكّاه من ينفرد عنه إذا كان متأهِّلاً لذلك في الأصح أيضاً. (نزهة النظر) ص ١٠٢.

(٢) زاد الخطيب: ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد. (الكفاية) ص ٨٨. وقال ابن عبد البر: «كل من لم يرو عنه إلا واحدٌ فهو مجهولٌ عندهم، إلا أن يكون مشهوراً بغير حمل العلم» كمالك بن دينار في الزهد، وعمرو بن معد يكرب في النجدة. (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث) ص٦٧.

(٣) المستور: هو الذي يروي عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق، فهو مجهول الحال.
وأما حكم الرواية عنه: فقد قال الحافظ ابن حجر: قد قبل روايته جماعة من غير قيد وردها الجمهور، قال: والتحقيق: أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين. ونحوُه قول ابن الصلاح فيمن جُرح بجَرْح غير مفسَّر. اهـ.
وقد صحح الإمام النووي في شرح المهذب قبول روايته، وما قاله الحافظ ابن حجر قوي مُتَّجه لما فيه من احتمال العدالة وضدها، انظر (المجموع) ٦/ ٢٨٦، و(نزهة النظر) ص ١٠٢.



[الباب التاسع]
المخَلِّطون

يجب على طالب الحديث أن لا يرويَ عن المخلِّطين حالَ الاختلاط أو الإبهام؛ إذا لم يدرِ أحدَّث به قبل الاختلاط أو بعده.

ولا يعرف ذلك إلا من الرواة عنهم كالسَّبِيعيِّ[1]، والثَّقَفِيِّ[2]، والجُرَيْرِيِّ[3]، وغيرهم.

وما تراه من هذا القبيل محتجاً بروايته في أحد الصحيحين؛ فذلك قبل الاختلاط قد أخذوا عنه[4].

---

(١) هو أبو إسحاق السَّبيعي عمرو بن عبد الله الهمْداني الكوفي الحافظ شيخ الكوفة وعالمها ومحدثها، من جلة التابعين ت (١٢٧هـ). قال ابن الصلاح: اختلط. ويقال إن سماع سفيان بن عيينة منه بعدما اختلط. وقال الذهبي: وقد كبر وتغَيَّر حفظه تغيُّر السِّن ولم يختلط. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٩٥ و(سير أعلام النبلاء) ٥/ ٣٩٢.

(٢) هو عبد الوهّاب بن عبد المجيد بن الصّلت الثقفي البصري الحافظ الحجة، توفي سنة ١٩٤ هـ. قال ابن معين: ثقة اختلط بأَخْرة. وقال الذهبي: ما ضره تغيره؛ فإنه لم يحدِّث زمن التغير بشيء. (مقدمة ابن الصلاح) ص١٩٦، و(سير أعلام النبلاء) ٩/ ٢٣٧.

(٣) هو سعيد بن إياس الجُرَيْري البصري أبو مسعود؛ الإمام المحدث الثقة من كبار العلماء، اختلط وتغيّر حفظه قبل موته، توفي سنة ١٤٤هـ. (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٩٥، و(سير أعلام النبلاء) ٦/ ١٥٣.

(٤) (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٩٧.

وهذا يقع في أيامنا لأن التخليط ما ارتفع من الأرض، وقد خصَّ الله هذه الأمة شرفاً للنبي ﷺ بصحة الأسانيد؛ حتى يروي الآخر عن الأول رواية لا يشوبها شيء من الفساد.

ولهذا اكتفى بعضهم في مثل زماننا بثبوت السَّماع مضبوطاً؛ وذلك لأنَّ الأحاديث قد دُوِّنَت فيما جمعه أهل الحديث.

* * *

فصل

[تأليف الحديث وترتيبه]

وحيثُ بلغ الطالب ما ذكرناه آنَ له أن يُخرِّجَ الأحاديث، ويؤلِّفَ مُشتَّتَها ويَجمعَ متفرِّقها، فإنَّ ذلك يقويّ حفظه ويُثبّتُه، ويبسطُ لسانه ويُكسبُه الجميل إلى آخر الدَّهر.

وكان بعضهم يَستحب ترتيب الأحاديث بِحَسَب رواتها وسابقتهم في الإسلام، ومنهم من رتّبهم على القبائل، ومنهم من صنَّفَ على الأبواب على أحكام الفقه، وغير ذلك.

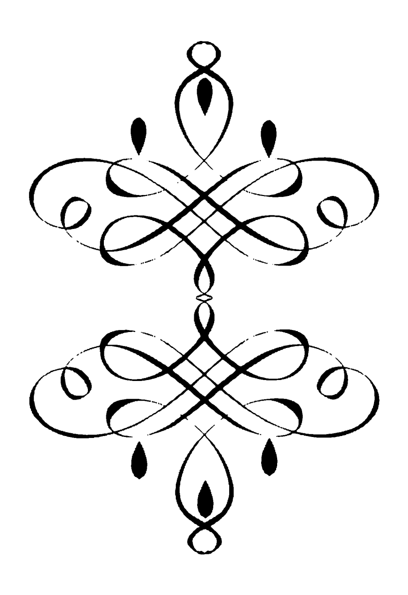
وكلُّ ذلك مطلوب لطالبه.

ويَفعل ذلك بالتعليل(١) فإنه مقصود، وليبدأ بالأهم فالأهم.

***

---

(١) وهو أن يجمع في كل حديث أو باب طرقه واختلاف رواته. وقد صنف الحافظ يعقوب بن شيبة مسنده معلّلاً ولم يتمه. انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٦٠٠.





[الباب العاشر]
أقسام الحديث

هـي: المتواتـر، والصَّحيـح، والمشـهور، والحَسَـن، والصَّالـح، والمضَعَّـف، والضَّعيـف، والمُسـنَد، والمرفوع والموقوف، والموصول، والمرسَـل، والمقطوع، والمنقَطِـع، والمُعضَـل، والمعَنعَـن، والمُؤَنَّـن، والمعَلَّـق، والمدلَّـس، والمُـدْرَج، والعالـي، والنَّـازِل، والمُسَلْسَـل، والغَريب، والعَزيز، والمُعَـلَّل، والمفْرَد، والشَّـاذّ، والمنْكَـر، والمُضْطَرِب، والموضُوع، والمقلُوب، والمُرَكَّـب، والمنقَلِب، والمُدبَّج، والمُصَحَّـف، والنَاسِـخ والمنسـوخ، والمختلِف.

ولا كلام في أنَّ الخمسة الأولى مما يحتج به[1] والباقي بشروطٍ أذكرها تفصيلاً لكلٍّ فصلاً.

***

---

(١) ومقتضى كلامه أن المشهور مما لا كلام في الاحتجاج به، وهذا على وجه الإجمال.

والتحقيق: أن المشهور يدخل فيه الصحيح والحسن والضعيف، فربما يُظن أن الحديث المشهور ملازم للصحة لما يدخل في رُوْع الناظر إلى تعدد الرواة من توهم القوة والصحة باديَ الرأي، لكنّ المحدثين لم يبالوا لمجرد هذا العدد؛ إذا لم يكن معه من الصفات ما يجعل هذه الأسانيد صحيحة أو صالحة للتقوي ببعضها والاحتجاج بها. (منهج النقد) ص٤٠٩.

فصل

[المتواتر]

المتواتر: هو الحديث الذي صحَّ إسناده بنقل العدول الضابطين[١] عن مثلهم إلى منتهاه، من جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب من غير تعيين عدد.

وللعمل بذلك شرطان: استواء الطرفين وما بينهما في استحالة التواطؤ، واستنادهم إلى الحسِّ وهو المشاهدة والسماع.

فخرج بذلك إخبار النصارى عن صَلْب عيسى عليه السلام، واليهود عمَّا أخبروه عن موسى عليه السلام بأنه كَذَّب كلَّ ناسخ لشريعته.

وخرج بذلك إخبارُ الشِّيعة بالنَّصِّ على إِمامةِ عليٍّ رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ بلا فَصْل.

وذلك مثل قول النبي ﷺ: «**من كذب عليَّ متعمداً فَلْيتبَوَّأ مَقْعَدَه من النَّار**»[٢].

***

(١) شرط العدالة والضبط في المتواتر: لا يستقيم إذ لا يشترط في المتواتر ما يشترط في رجال الصحيح أو الحسن من العدالة والضبط، بل العبرة بالكثرة التي تجعل العقل يحكم باستحالة تواطؤهم على الكذب، حتى لو أخبر أهل بلدة كفار أنهم رأوا بأعينهم حريقاً كبيراً في بلدتهم؛ حصل العلم اليقيني بصدقهم، وكذلك لو أخبروا عن موت ملكهم.

ومن هنا قرر المحدثون أن المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد؛ لأن هذا العلم يُبحث فيه عما يوصل إلى صحة الحديث أو حُسنه أو ضَعفه، والمتواتر لا يُحتاج فيه إلى البحث؛ لأن العمدة فيه على كَثْرَةٍ تُحصِّلُ العلمَ اليقيني.

قال الحافظ ابن حجر: والمتواتر لا يُبحث عن رجاله؛ بل يجب العمل به من غير بحث. انظر (نزهة النظر) ص٤٥، و(منهج النقد) ص٤٠٥.

(٢) تقدم تخريجه ص٦٧.

فصل

[الحديث الصحيح]

والحديث الصحيح: ما لا عِلَّةَ فيه، واتصل إسناده؛ بنقل عدل ضابط عن مثله، وهكذا إلى منتهاه.

فمتى قيل هذا حديث صحيح؛ فمعناه أَنَّه اتصل إسناده مع وجود جميع الأوصاف فيه، فإنْ تلقَّاه الأئمة بالقبول حكمنا بصيرورته حُجَّةً[(١)]، ويكونُ خالياً عن شذوذٍ وسيأتي بيانه؛ وذلك كالأحاديث الموجودة في الصحيحين وغيرهما.

ولا نقول إنَّ الصحيح هو ما كان في الكتب الستة فقط، لأنه قد صَحَّحَ غيرُ واحد مِمَّنْ بعدهم أحاديثَ لم نجد لمن تقدَّمهم فيها تصحيحاً، كالمنذريِّ وغيرِه[(٢)]، ومِنْ ثَمَّ يجوز للمتأخِّر تصحيحُ ما لم يصحِّحْه المتقدمُ بشرطِهِ في الأرجح[(٣)].

---

(١) ما ذكره من تلقي الأمة له بالقبول حتى يصير حجة فهذا أيضا يشمل الحسن.

(٢) ومن هؤلاء الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي جمع كتابا سماه (المختارة) التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها، أقول: ولم يسلّم له بتصحيح بعض أحاديثها. انظر (تدريب الراوي) ١/ ١٥٨.

(٣) وهذا خلاف ما اختاره ابن الصلاح حيث قال: إذا وجدنا فيما نروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة؛ فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذَّر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد. اهـ. وقد خالفه الإمام النووي في ذلك فقال: وينبغي أنْ يجوز التصحيح لمن تمكَّنَ من معرفة ذلك، ولا فرق في ذلك بين أهل الأعصار، بل معرفته في هذه الأعصار أمكن لتيسر طرقه. اهـ. قال الحافظ العراقي: وما رجحه الإمام النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث. (مقدمة ابن الصلاح) ص٩، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص٦٦، و(التقييد والإيضاح) ص ٢٨.

فصل

[المشهور]

والمشهور غيرُ الصحيح،[١] فإنْ وجِدَ فيه ما يوجد في الصحيح من الشرائط فهو المعتمد كقول رسول الله ﷺ: «**إِنَّما الأعمالُ بالِنيَّات، وإنَّما لكلِّ امْرِئٍ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى اللهِ ورسولِه، فهجرتُهُ إلى اللهِ ورسولِهِ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأةٍ ينكِحُها، فهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إليه**»[٢]، وإلا فيَلْحَقُ بأقسامِ الضَّعيف.

وكم من مشهور لم يُخَرَّج في الصحيح، كقولِهِ: «**من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة**»[٣].

---

(١) أي ليس من مقتضيات الشهرة أن يكون الحديث ملازماً للصحة، وعبارة الحاكم الذي ينقل المصنف كثيراً عنه أوضح: والمشهور من الحديث غير الصحيح، فرُبَّ حديث مشهور لم يخرّج في الصحيح. (معرفة علوم الحديث) ص ٩٢.

(٢) رواه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، وهو الحديث الأول في صحيحه، ومسلم في الإمارة، باب (إنما الأعمال بالنية)، رقم (١٩٠٧).

وقد مثّل به الحاكم وابن الصلاح للحديث المشهور. واعتُرض على ذلك بأن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد، حيث أن الحديث تفرد به عمر عن النبي ﷺ، ثم علقمة عن عمر، ثم محمد بن إبراهيم عن علقمة، ثم يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم. انظر (معرفة علوم الحديث) ص٩٢، و(تدريب الراوي)١/ ٢٦٩، و٢/ ٦٢٢.

(٣) رواه ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، رقم (٨٥٠)، قال عنه البوصيري في الزوائد: هذا إسناد ضعيف، في سنده جابر الجعفي متهم، رقم (٣١٠) ١/ ٢٥٩، ورواه الدارقطني رقم (٤) ١/ ٤٢ باب: ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأمومين، قال: لا يصح هذا عن سهيل، تفرد به محمد بن عباد الرازي عن إسماعيل وهو ضعيف، وعند مالك في الموطأ قريباً منه رقم (١١٧). =

وكذلك حديث أُمِّ زرع(١)، وذكر أهل هذا الشأن أن المشهور ما يرويه عن ثقة ضابط أكثرُ من ثلاثة من المعتبرين الضابطين.

ومن المشهور: عجائبُ بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيم، وحديث أم معبد، وسقيفة بني ساعدة، ومقتل عثمان رضي الله عنه، وعَرْض القبائل، وحديث سَطِيح(٢)، ونحوها.



= والخلاصة: أن هذا الحديث له طرق كثيرة، وبعض أهل العلم قواه بذلك، منهم الحافظ الزيلعي قال: لكن له طرق أخرى وهي وإن كانت مدخولة ولكن يشد بعضها بعضاً. انتهى. ثم ساق تلك الطرق (نصب الراية) ٢/ ١٥.

وأكثر الحفاظ على تضعيفه. قال الحافظ ابن حجر: وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة. انظر التلخيص الحبير ١/ ٢٢٢، وكذا قال البخاري في مسألة (القراءة خلف الإمام)١/ ٨: إنه حديث لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز والعراق لإرساله وانقطاعه.

(١) (٤) قوله: (وكذلك حديث أم زرع) معطوف على قوله: (كقول رسول الله ﷺ إنما الأعمال بالنيات)، وحديث أم زرع في الصحيحين: رواه البخاري في النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل، رقم (٥١٨٩)، ومسلم في الفضائل، باب: ذكر حديث أم زرع، رقم (٦٢٥٥).

(٢) هذه أمثلة للمشهور الذي لم يخرّج في الصحيح، وهي بعض ما ذكره الحاكم الذي أكثر نُقُول المصنف عنه. قال الحاكم: ومن الطوالات المشهورة التي لم تخرج في الصحيح حديث الطير، وحديث عرض القبائل، وحديث والان العدوي، وحديث الشورى، وحديث سقيفة بن ساعدة، ومقتل عثمان رضي الله عنه، وحديث سطيح، وعجائب بسم الله الرحمن الرحيم، وحديث بلوقيا، وحديث قس بن ساعدة، وحديث أم معبد، وغيرها من الطوالات. اهـ (معرفة علوم الحديث) ص ٩٣.

فصل

[الحديث الحسن]

والحسن ما عُرف مَخْرَجُه واشتَهَر رجالُه، ولم يبلغ مرتبة الصحيح في حفظ رجالهم وإتقانهم(١).

أو ما كان في إسناده لا يُتَّهم بالكذب(٢) في الحديث، ولا بكثرة الخطأ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بمتابعة من تَـبِـعَ راويه على مثله، أو بشاهد ليخرج بذلك من أن يكون شاذاً أو منكراً مع سلامته من أن يكون معلَّلاً(٣).

واستُشكل على من جمع بين الصحة والحُسن؛ لأن الحَسَن قاصر عن مرتبة الصحيح(٤).

---

(١) هذا التعريف ينطبق على القسم الثاني من تعريف ابن الصلاح للحسن، وهذا يسمى (الحسن لذاته) لأنه بلغ درجة الحسن بنفسه من غير حاجة للتقوية. والحسن لذاته مثل الصحيح؛ إلا أنه خفَّ ضبط رواته. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٦، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص٦٨.

(٢) لعل هناك سقطاً فالكلام يستقيم إذا كان هناك (مَن).

(٣) هذا ينطبق على القسم الأول الذي ذكره ابن الصلاح في تعريف الحسن ويسمى (الحسن لغيره)؛ لأنه ضعيف بالأصل ثم صار حسناً بوروده من طريق آخر. (مقدمة ابن الصلاح) ص١٥، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص٦٨.

(٤) وأكثر من استعمل هذا الترمذي، حيث كثيراً ما يقول: (هذا حديث حسن صحيح)، وأجاب عن ذلك العلماء بأجوبة منها: أنه محمول على أنه روي بإسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، وأما إذا كان لهذا الحديث الذي قال عنه حديث حسن صحيح إسناد واحد هو أنه حسن عند قوم؛ صحيح عند آخرين وقد اعترض ابن رجب على كلا القولين وبسط القول في بيان مراد الترمذي بقوله (حسن صحيح) من خلال تفسيره لمصطلحات الترمذي نفسه في تعريفه (الحسن) و(الغريب) وخلاصة ما ذكر في قوله (حسن صحيح) إنما يكون الحديث صحيحاً حسناً إذا صح إسناده، برواية الثقات =

والحاصل أن الحسن الذي يرويه من اشتهر بالصدق والعدالة إذا أتت له طرق أخرى تَجبُره فإنا نُلحقه بالصحيح، وذلك كقول النبي ﷺ: **«لولا أَنْ أَشُقَّ على أُمَّتي لأَمَرْتُهُم بالسَّواك عند كلِّ صَلاة»**[1].

***

= العدول ولم يكن شاذّاً، وروي نحوه من غير وجهٍ، وأما الصحيح المجرد فلا يشترط فيه أن يُروى نحوه من غير وجه إلى آخر كلامه، وفي المسألة أقوال واعتراضات بين المتقدمين والمتأخرين تنظر في مظانها، (شرح علل الترمذي) لابن رجب ٢/ ٦٠٨. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٦٩، و(تدريب الراوي) ١/ ١٧٩.

(١) هذا المثال لا يتضح إلا من خلال تفصيل ابن الصلاح حيث قال: (حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي...» محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجهٍ أُخَر؛ زال بذلك ما كنا نخشاه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتَحَق بدرجة الصحيح. والله أعلم. اهـ (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧. ورواية محمد بن عمرو رواها الترمذي في الطهارة، (باب ما جاء في السواك)، رقم (٢٢)، والحديث مخرج في الصحيحين: البخاري، كتاب الجمعة (باب السواك يوم الجمعة)، رقم (٨٨٧)، ومسلم في أبواب الطهارة، باب السواك، رقم (٥٨٨)، كليهما من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وهي طريق في غاية الجلالة مسلسلة بالأئمة الحفاظ.

فصل

[الصالح]

والصَّالح دون ما سَبق، وسمِّي بهذا أي أنه صالح للاحتجاج به.

ومنهم من جعل الحسن والصالح واحداً فعلى هذا حدُّه حدُّ الحسن[١].

والاحتياط جَعْله صالحاً وأن يكون سالماً من شذوذ ومن راوٍ متهم بكذب.

ومَيْلُ الأكثرين إلى المساواة بينهما باعتبارِ قربهما من الصِّحة والاحتجاج بهما؛ وإن كانا دون الصحيح في المرتبة.

ومن أهل الحديثِ من لا يُفْرِدُ نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصَّحيح[٢]، لاندراجه في أنواع ما يُحْتَجُّ به، وحيثُ صَحَّ الاحتجاجُ به كما سبق لا مُشاحَحةَ[٣] في الحدود.

***

(١) عامة أهل الحديث أنهم لم يفردوا الصالح بنوع مستقل، بل هو من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول، قال السيوطي: من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول الجيد، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجود... ثم قال: وأما الصالح: فقد تقدم في شأن سنن أبي داود أنه شامل للصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضا في ضعيف يصلح للاعتبار. (تدريب الراوي) ١/ ١٩٤.

(٢) كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة. (تدريب الراوي) ١/ ١٧٤.

(٣) مشاحَّة، بحاء مشددة: الضِّنَّة. (تاج العروس).

فصل

[المضعَّف]

وما لم يَجمَع صفات الحَسَنِ، والصَّالح فهو مُضَعَّف، وهو ما في مَتْنه أو إسناده ضَعف غير مجمع عليه؛ ولم ينجبر بشيء آخر؛ لا بمتابعة ولا بشاهد؛ فإذا ورد الضَّعف في المتن أو في سنده فهو مضَعَّف، ودون ما ذُكر مرتبة الضعيف[(١)].

وللضعيفِ أقسامٌ كثيرةٌ، بلَغ بها بعضهم تسعة وأربعين[(٢)] نوعاً، وسنراها واضحةً إن شاء الله تعالى.

والحاصل: أنه إذا فُقد منه شروط القبول، وهي اتصال السند حيث لم ينجبر المرسَل بما يؤكِّده ـ على ما سيأتي ـ وعدالةُ الرجال، والسلامةُ من كثرة الخطأ والغفلة، ومجيءُ الحديث من وجهٍ آخرَ حيث كان في الإسناد مستور لم

---

(١) أفرد هذا النوع الحافظ ابن الجوزي وهو عنده الذي لم يُجمع على ضعفه؛ بل فيه إما في المتن أو في السند تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين، وهو أعلى مرتبة من الضعف المجمع عليه، واستدرك عليه السخاوي بأنه يشترط فيه أن يكون التضعيف هو الراجح أو لم يترجح فيه شيء، أقول: لكن هذا في رأي ليس على إطلاقه فقد يترجح التضعيف ويكون أشد جرحا مما أجمع على ضعفه كما إذا فسر بجارح مفسق وثبت ذلك ثبوتاً مؤكداً فإنه أشد مما أجمع على ضعفه لسوء حفظ راويه ولهذا الأولى ما درج عليه جمهور المحدثين من عدم إفراد هذا النوع. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ١/ ١١٥.

(٢) ذكر الإمام ابن الصلاح وتبعه على ذلك الإمام النووي أن صاحب هذا التقسيم هو أبو حاتم بن حبان؛ لكن الحافظ ابن حجر قال: لم أقف على كلام ابن حبان في ذلك. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٧٣، و(النكت) ص١٦٩.

تُعـرف أهليتـه وليس متَّهمـاً كثيـر الغلط، والسـلامة من العلـة القادحة، والسـلامة من الشـذوذ[1].

***

(١) وخلاصـة ذلـك أن الضعيـف هـو مـا لـم يجتمـع فيـه شـروط الصحيـح ولا شـروط الحسـن المتقدمـة. قـال النـووي: مـا ذكرنـاه ضابـط جامـع فـلا حاجـة بعده إلـى تنويعـه. (إرشـاد طلاب الحقائـق) ص٧٣.

فصل

[أقسام الضعيف]

وأقسامُ الضعيف تتشعَّب باعتبار فقد شروطٍ مذكورة؛ كفقد الاتصال، ويدخل فيه المنقطع، والمرسل الذي لم ينجبر.

وإذا فُقِدت العدالة[1] دخل تحتها:

منقطع فيه ضعف[2].

أو مجهول.

ومنقطع فيه مغّفل كثير الخطأ وإن كان عدلاً.

أو كان فيه مستور ولم ينجبر بمجيئه من وجه آخر.

ومنقطع وفيه شذوذ.

أو تعليل[3].

ويُضم إلى فقد الشرطين المتقدمين فقد شرط ثالث، ويدخل في ذلك منقطع شاذ فيه عَدْل مُغفَّل كثير الخطأ.

---

(١) أي مع الشرط المتقدم وهو فقد الاتصال.

(٢) لعلها (ضعيف) كما يظهر من الأقسام بعد، وكما في (شرح التبصرة والتذكرة) ص٦٧.

(٣) وهذه أمثلة ستة ذكرها هنا تطبيقاً لفقد شرط العدالة مع أحد قسمي فقد الاتصال وهو المنقطع، وأغفل أمثلة القسم الثاني من فقد الاتصال؛ وهو المرسل الذي لم ينجبر، وأمثلته ستة أيضا وهي: مرسل فيه ضعيف، ومرسل فيه مجهول، ومرسل فيه مغفل كثير الخطأ وإن كان عدلِا، ومرسل فيه مستور ولم ينجبر، ومرسل شاذ، ومرسل معلل، وسيشير إليها في الفصل التالي. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص٦٧.

ومنقطع معلل فيه ضعيف.

أو مجهول.

أو مغفل كثير الخطأ.

أو فيه مستور ولم ينجبر[1].

***

(١) أمثلة المنقطع هنا خمسة مع الشرط الإضافي، وأمثلة المرسل الذي لم ينجبر هي خمسة أيضا.

فصل

[حكم المرسل]

وحكم المرسل هنا كحكم المنقطع.

وهكذا فافعل إلى آخر الشروط، فخذ ما فُقد فيه الشرط الأول، وهو الاتصال مع شرطين آخرين غير ما تقدم، وهما السلامة من الشذوذ والعلة.

ثم ما فُقد فيه شرط آخر مضموماً للثلاثة المفقودة يصير أربعةً:

منقطع شاذ معلل.

أو[١] مع ذلك فيه مغفَّل كثير الخطأ، ومرسل كذلك[٢].

ثم ابدأ بما فُقد فيه شرط واحد غير ما بدأت به أولاً، وهو ما في إسناده ضعف أو مجهول، وزد عليهما ما فيه علة[٣]، وإذا جمعت هذه على ما تقدم وعلى ما يخرج من ذلك بلغ المجموع ما ذكرنا من أقسام الضعيف[٤].

---

(١) هكذا في الأصل (أو) ولعل الصواب (و).

(٢) فتكون هذه الأربعة هكذا:

منقطع شاذ معلل،

ومنقطع شاذ معلل فيه مغفل كثير الخطأ،

ومرسل شاذ معلل،

ومرسل شاذ معلل فيه مغفل كثير الخطأ. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص٦٨.

(٣) فنقول مثلا: معلل فيه مجهول، ومعلل فيه مغفل، وهكذا...

(٤) وننبه هنا إلى أن بعض هذه التقسيمات نظرية، فلا يمكن اجتماع: الشذوذ مع ضعيف أو مجهول أو مستور، لأن الشذوذ تفرد الثقة، فلا يمكن وصف ما فيه راو ضعيف أو مجهول أو مستور بأنه شاذ. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص٦٨.

وهذان الفصلان يحتاج صاحبهما إلى ممارسة وتأمُّل [١].

***

(١) وبعد الممارسة والتأمل يظهر أن هذا التقسيم ليس له كثير فائدة. قال السيوطي: وقد كنتُ أردتُ بسطها في هذا الشَّرح، ثمَّ رأيتُ شيخ الإسلام قال: إنَّ ذلك تعب ليس وراءه أرب. (تدريب الراوي) ١/١٩٦.

فصل

[المُسنَد]

والمسنَد: ما اتصل إسنادُه من راويهِ إلى منتهاه.

ويُستعمَلُ غالباً فيما جاء عن النبي ﷺ ـ دون ما جاء عن الصحابة فقط ـ من روايةِ أيِّ صحابيٍّ مشهورٍ إلى رسول الله ﷺ.

وله شروط منها:

أن لا يكون موقوفاً، ولا مُرسَلاً، ولا مُعضَلاً، ولا في رواتِهِ مدَلِّسٌ، ولا يكونَ في إسناده أُخبِرتُ ـ ببناء المجهول ـ عن فلان، ولا بلغني، ولا أظنه مرفوعاً، ولا غير ذلك مما يفسُد به [1].

* * *

---

(١) هذه الشروط ذكرها الحاكم، والجمهور على قول الحاكم أن المسند: ما اتصل مرفوعا إلى النبي ﷺ.

وقد يطلق المسند بمعنى المرفوع، يعني سواء اتصل السند أم لا على ما قاله الإمام ابن عبد البر فلينتبه لذلك. انظر (معرفة علوم الحديث) ص١٨و١٩، و(التمهيد) ١/ ٢٥، و(النكت) لابن حجر ص١٧٦.

فصل

[المرفوع]

والمرفوع: هو ما أُضيفَ إلى النبيِّ ﷺ قولاً له أو فعلاً.

وزاد بعضهم[(١)] فقال: أضافه إلى صحابي أو إلى من بعده، اتصل إسناده أم لا، والأول أَلْيَق بالمَقَام[(٢)]؛ فإنَّ مراسيل التابعين ومن تبعهم لها أسماء معروفة.

وقول الصَّحابي السُّنة كذا، أو أُمِرنا بكذا، أو كنا نفعل كذا، أو يبلغ به فلان ـ وهو من الصَّحابة ـ له حكم المرفوع[(٣)].

ولو كان في السند عن محمد عن أبي هريرة قال قال فقط بالتكرار[(٤)].

---

(١) وهو الحافظ العراقي، حيث قال: اختُلف في حد الحديث المرفوع، والمشهور أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا له أو فعلاً سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهما، سواء اتصل إسناده أم لا، فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل.

والذي أراه أن العراقي كان يشرح التعريف الذي ذكره المصنف هنا أولاً، فلا وجه لقول المصنف: وزاد بعضهم.

والخلاصة: أن الحافظ العراقي ذكر التعريف المشهور والمعتمد عند العلماء وقام بتوضيحه فقط، وما زاد شيئاً. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص٦٩.

(٢) يقصد إضافة من أي صحابي، وهذا موافق لتعريف الخطيب في الكفاية، قال: المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول رسول الله ﷺ أو فعله. اهـ.

فعلى هذا ما يضيفه التابعي فمن بعده إلى النبي ﷺ لا يسمى مرفوعاً، قال الحافظ السخاوي: ولكن المشهور الأول، وهذا خلاف ما مال إليه المصنف هنا. (الكفاية) ص٢١ وانظر (فتح المغيث) للسخاوي ١/ ١١٦.

(٣) وهو القول الراجح المعتمد وهو قول الجمهور. انظر (تدريب الراوي) ١/ ٢٠٤.

(٤) قال الخطيب: قال موسى: إذا قال حماد بن زيد والبصريون: قال: قال رسول الله ﷺ فهو =

وأُلحق بذلك ما قاله صحابيٌّ وليس للاجتهاد فيه مجال.

وكذلك تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل مرفوع[1]، وبالغ بعضهم فجعله مسنداً[2].

***

= مرفوع. (الكفاية) ص٤١٨.

(١) وهذا مشروط بالصحابي الذي لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات. انظر (نخبة الفكر) ص١٠٧.

(٢) قال الحاكم في المستدرك: ليعلم طالب العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند. انظر (المستدرك) ٢/ ٢٨٤.

فصل

[الموقوف]

الموقوف هو ما اقْتُصِرَ في الإسناد على واحد من الصَّحابة بقولٍ له، أو فعل ولم يتجاوز به إلى النبي ﷺ.

والموصول والمتصل سواء، وهو ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ أو إلى واحد من الصَّحابة حيث كان موقوفاً عليه[١].

وأقوال التابعين لا تسمى متصلة وإن اتصل الإسناد من راويه إلى قائله ما لم تكن مقيدة[٢]؛ فإنهم يقولون: الأثر ما يُروى عن الصَّحابة[٣].

وكذلك يُقيَّدُ ما جاء عن التابعين وإن استُعمل موقوفاً.

وقيل بعموم التقييد في غير الصَّحابي، فيقال: موقوف على الشَّافِعيّ ونحوه، وإن اتصل إلى القائل.

---

(١) وهذا موافق لتعريف الإمام ابن الصلاح، وزاد الإمام النووي أو موقوفاً على غيره، وتبعه ابن جماعة، وبذلك يشمل أقوال التابعين ومن بعدهم. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٢١، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص٧٥، و(تدريب الراوي) ١/ ٢٠١.

(٢) وهذا اختيار الحافظ العراقي وجماعة. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص٩١.

(٣) قال الإمام ابن الصلاح: وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم (الأثر)، قال أبو القاسم الفوراني منهم ـ فيما بلغنا عنه ـ: الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي ﷺ، والأثر ما يروى عن الصحابة.

واستحسن ذلك الزركشي، إلا أن الإمام النووي قال: وأهل الحديث يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٢٢، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص ٧٦، و(النكت) للزركشي ص ١٣١.

فصل

[المرسل]

والمرسل هو: ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ كبيرَ السِّنِّ أم صغيرَها، من غير ذكر واسطة.

وقَيَّد بعضهم بكبار التابعين[١].

وأصح المراسيل ما لسعيدٍ بن المسيب منها[٢].

وقيل المرسل هو ما سقط طبقة من الإسناد[٣].

ويمكن اجتماع هذه الأقاويل: بأنَّ أكثرَ ما يوصف بالإرسال من حيثُ الاستعمالُ ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ[٤].

وحكمُ المرسل حكمُ الضعيف[٥]، إلا أن يصحَّ مَخْرَجُهُ بمجيئه من وجه آخر،

---

(١) حكي عن قوم من أهل الحديث، والتعريف الأول هو المشهور. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٨٠.

(٢) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٥.

(٣) قال الإمام النووي: وأما المرسل: فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين: ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فهو عندهم بمعنى المنقطع، وقال جماعات من المحدثين أو أكثرهم: لا يسمى مرسلاً إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ. اهـ (شرح مسلم) ١/ ١٤٩.

(٤) انظر (الكفاية) ص ٢١. وممن صنف في المراسيل ابن أبي حاتم الرازي وأبو داود، والكتابان مطبوعان.

(٥) أي من حيث الاحتجاج به وهو مذهب الشَّافِعِيّ وجماهير المحدثين. وقال الإمام مالك وأبو حنيفة وطائفة من العلماء: يحتج به. (إرشاد طلاب الحقائق) ص٨٠.

و[١]يوافقه مرسَل آخر أُرْسِل عن غير من أرسل عنه السابق، أو كان عن كبار التابعين، أو غير ذلك مما يشاركه[٢].

وينبغي للطالب أن يعرف خفايا المراسيل.

ومراسيل الصحابة حكمها حكم الموصول لأنهم كلهم عدول[٣].

وجهالة أحد بالصحابي رضي الله عنه غير قادحة في مقامه الشريف.

***

---

(١) هكذا في الأصل (ويوافقه)، والأَولى أن تكون (أو)، وعبارة الإمام النووي فيها وضوح وجلاء، قال الإمام النووي: (ثم إن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر مسنَداً، أو مرسلاً أرسله من أخذ عن غير رجال الأول). (إرشاد طلاب الحقائق) ص٨٠.

(٢) خلاصة شروط قبول المرسل أن يعتضد بواحد من أربعة أمور:

أن يروى مسنداً من وجه آخر.

أو يروى مرسلاً بمعناه عن راو آخر لم يأخذ عن شيوخ الأول.

أو يوافقه قول بعض الصحابة.

أو أن يكون قد قال به أكثر أهل العلم. انظر (الرسالة) للإمام الشَّافِعيّ ص ٤٦١ ـ ٤٦٣.

(٣) ولأن الظاهر روايتهم عن الصحابة. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٢٦.

فصل

[المقطوع]

والمقطوع: هو ما وُقف على تابعيٍّ، وفي كلام الشَّافِعيّ وُجِدَ التعبير بالمقطوع عن المنقطع[١].

وقيل: المنقطع ما لم يتصل إسناده حيث سقط منه طبقة، فإن سقط منه طبقتان على غير التوالي فمنقطع في موضعين، وإلا فهو معضَل إذا سقط اثنان فصاعداً من الإسناد[٢].

والمنقطعُ أعمُّ حيث دخل فيه هذان النوعان[٣].

وبعضهم جعل المنقطع مثل المُرسَل فدخل هذان فيه.

ومن قبيل المعضَل قولُ المصنفين: قال رسول الله ﷺ كذا، وكذلك إذا وقف السند عند التابعي حيث حُذف الصحابيُّ ورسولُ الله ﷺ.

وإن كان الانقطاع بواحد لكن ضُمَّ إليه الوقف فهو باستحقاق اسم الإعضال أولى[٤].

* * *

(١) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٢٣.

(٢) قال الإمام النووي: الصحيح الذي ذهب إليه طوائف من الفقهاء، وغيرهم، والخطيب، وابن عبد البر، وغيرهما من المحدثين: أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان الانقطاع. (إرشاد طلاب الحقائق) ص٨٤.

(٣) أي المنقطع والمعضل وبينهما عموم وخصوص، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلًا، لأن المعتمد في تعريف المعضل ما سقط منه اثنان على التوالي.

(٤) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٢٨، ٢٩.

فصل

[المُعَنْعَن]

والمعنْعَن: هو مِن عَنْعَنَ الحديثَ، إذا رواه بلفظٍ من غيرِ بيانٍ للتحديثِ والإخبارِ والسَّماع.

وهل ثبوتُ اللقاءِ شرطٌ أم لا، والأصحُّ اشتراطه[١].

وقيل: يكفي كونُهُما في عصرٍ واحدٍ، وإن لم يثبت أَنَّهما اجتمعا أو تشافها[٢].

واتساعهم في لفظ (أن) أقوى من لفظ (عن) من حيث إنَّ (أن) محمول على الانقطاع حتى يعيَّن السَّماعُ في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى، فالاتصال بـ (عن) والإرسال بـ (أن)[٣].

---

(١) قال الإمام النووي: وهو مذهب علي بن المديني والبخاري وأبي بكر الصيرفي الشَّافِعِيّ والمحققين وهو الصحيح. (شرح مسلم) ١/ ١٥٢.

(٢) وهو مذهب الإمام مسلم بن الحجاج، وقد أنكر في خطبة صحيحه على بعض أهل عصره حيث اشترط في العنعنة ثبوت اللقاء، وادعى مسلم أن هذا الشرط مخترع لم يسبق قائله إليه، وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديما وحديثا أنه يكفي إمكان لقائهما لكونهما في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا. وقد رُدَّ هذا القول على مسلم. (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٨٦، و(شرح مسلم) ١/ ١٥٢.
أقول: وقوى بعضهم مذهب مسلم بأن مراده عنعنة الثقة غير المدلِّس، فإن الراوي مادام غير مدلس لا يروي عمن عاصره إلا إذا كان قد لقيه وسمع منه، وإلا كان مدلِّساً، والمسألة في غير المدلس. ولا شك أن المذهب الأول أحوط، ولذلك كانت هذه المسألة من مرجِّحات صحيح البخاري على صحيح مسلم.

(٣) وهو قول الإمام أحمد بن حنبل وجماعة، لكن الصحيح أنهما سواء. قال الإمام النووي: وقال الجماهير هو كـ (عن) محمول على السماع بالشرط المقدم، وهذا هو الصحيح. اهـ =

وقيل: إنَّ الإسنادَ المُعَنْعَن من قبيل المرسَل والمنقَطِع حتى يتبيّن اتصالٌ لغيره، وهو مذهب من شدَّد في الرواية.

والوسَط في ذلك اتصالُه من ثقةٍ سالمٍ من التدليس، وإذا حكى عن أحد قصةً لم يدركْها فهو منقطِع.

وقد كَثُرَ في زمانِ شيوخِ مشايخنا استعمالُ (عن) في الإجازة، وما كان المتقدمون يستعملونها إلّا في السماع.

***

= وهذا مخالف لما ذهب إليه المصنف هنا. (شرح مسلم) للنووي ١/ ١٥٢، وكذلك (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٩.

فصل

[المُعلَّق]

والمُعلَّق بـ (رُوِيَ) أو بـ (قَال): إن جاء مُسنَداً من وجه آخر سواءٌ في الوصل.

وأَدْوَنُ مِن ذلك إذا استُعمل بصيغة التمريض[١].

وإذا تعارض الرفع والوصل[٢]، والإرسال والوصل؛ فالحكم لمن رفع أو وصل[٣].

وقيل: لمن أرسل[٤].

وقيل: يتَّبع في ذلك الأكثر.

وقيل: الأحفظ[٥].

---

(١) قال الإمام ابن الصلاح وتبعه النووي: لم أجد لفظ التعليق مستعملًا في ما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه، أو من آخره، ولا في مثل قوله يُروى عن فلان ويذكر عن فلان وما أشبهه مما ليس فيه جزم. اهـ. لكن الحافظ العراقي قال: وقد سمى غير واحد من المتأخرين ما ليس بمجزوم تعليقاً، منهم الحافظ أبو الحجاج المزِّي. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ٣٣، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص ٩٠، و(التقييد والإيضاح) ص ٩٣.

(٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب (الرفع والوقف) حتى تستقيم العبارة، وتكون موافقة لما هو معروف في جميع كتب الحديث بالنسبة لهذا الموضوع. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٣٤، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص٩١.

(٣) وهذا ما صححه الخطيب وعزاه الإمام النووي للمحققين من أصحاب الحديث، واختار هو تصحيحه بشرط أن يكون الراوي الذي زاد الوصل أو الرفع عدلاً ضابطاً. انظر (الكفاية) ص ٤١١، و(مقدمة صحيح مسلم) ١/ ١٥٢.

(٤) ونسبه الخطيب إلى أكثر أصحاب الحديث، «الكفاية» ص ٤١١.

(٥) وقول وهو إذا ما استويا.

والأول أولى لأنه مثبت وغيره ساكت، ولو كان نافياً فالمثبت مقدّم عليه؛ لأنه علم ما خفي عليه[١].

ومن اتَّبع في ذلك الأحفظ لا يقدح فيمن خالف.

وقيل: يَقدَح سنداً وعدالةً وأهليةً[٢].

* * *

---

(١) لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا الفن دقيق جداً ينبغي التأني فيه، خلافاً لما جرى عليه بعض العصريين حيث يقدمون زيادة الثقة مطلقاً. انظر (تدريب الراوي) ١/ ٢٥٥، و(منهج النقد) ص ٤٢٣.

قال الإمام السخاوي: (فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن ـ كابن مهدي، وأحمد، والبخاري ـ عدم إطراء حكم كلي، بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد الذوات على الصفات، وتارة العكس، ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك «فتح المغيث» ١/ ٢١٦.

(٢) انظر الكفاية ص (٤٢٤).

فصل

[المُدَلَّس وأنواعه]

والمدَلَّسُ أنواع[1]: تدليس إسناد بإسقاط شيخه الذي سمع منه، وإسناد ذلك إلى شيخ شيخه، أو من فوقه؛ بلفظ لا يقتضي الاتصال بل بلفظ موهِمٍ له، كقوله: عن فلان، وأنَّ فلاناً، أو قال فلان[2] موهماً بذلك أنه سمعه ممن رواه عنه.

ويكون تدليساً إن كان المدلِّس قد عاصر المروي عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع ولم يسمع منه ما دلسه لا بإجازة[3].

ولا يُفرَّق بينه وبين الإرسال إلا بروايته عمن لم يسمع منه[4].

---

(١) لم يذكر المصنف في هذا الفصل إلا نوع (تدليس الإسناد)، وبقي للتدليس أنواع أخرى لم يتعرض لها هنا، ولكن أشار في الفصل التالي إلى تدليس التعمية، وهو صورة من صور تدليس الشيوخ، وذكر أيضاً تدليس التسوية.

(٢) في الأصل (فلاناً) والصواب (فلانٌ) ولعله سهو قلم.

(٣) هذا هو المشهور بين أهل الحديث في حد تدليس الإسناد حيث اشترطوا مطلق المعاصرة، قال السيوطي: فإن لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تدليساً على المشهور. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٣٤، و(تدريب الراوي) ١/ ٢٥٦.

(٤) أي الفرق بين التدليس والإرسال هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه، وهذا القول لابن القطان الذي حدَّ التدليس بنطاق ضيق، وهو أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، وذهب إلى هذا القول البزار أيضاً، واعترض عليهما العراقي حيث قال بعد نقله لكلامهما السابق: وإنما ذكرت قول البزار وابن القطان لئلا يَغتر بهما من وقف عليهما فيظن موافقة أهل هذا الشأن لذلك. اهـ. ورجح قول ابن الصلاح وهو بنحو ما ذكر المصنف هنا في العبارة السابقة، وأشرت إليه في التعليق السابق. انظر (التقييد والإيضاح) ص٩٧.

وما صرح الثقات بوصله مقبولُ الرواية، كمراسيل الصَّحابة[١].

ومن كان كسفيان بن عيينة جاز له التدليس، وإلا فلا[٢].

***

(١) لم يتبيَّن لي وجه الربط بين أول العبارة وبين آخرها، وإن كان لمراسيل الصحابة حكم خاص موجود في كتب مصطلح الحديث.

(٢) هذا أحد الأقوال التي مال إليها كثير من المحدثين في حكم المدلِّس، وهو قبول من عُرف أنه لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

وقد حكى الإمام ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وقف أحال إلى ابن جريج ومعمر ونظائرهما، وذكر الحافظ ابن حجر عن الإمام البزار أنه قال: إن من كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً. انظر (الكفاية) ص ٣٦١، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص ٩٣، و(فتح المغيث) للسخاوي ١/ ٢٠٢، و(النكت) لابن حجر ص ٢٤٨.

فصل

[تدليس التعمية]

وزيادة الثقة

ويجوز تدليسُ التَّعْمِية[1] ما لم يستر على ضعيف أو يؤول إلى ستر مجهول؛ لا التسوية[2] لإسقاط الضعفاء، وفيه غرورٌ شديد واتهامُ من ليس بمتهم.

والزيادة على الثقة مقبولة من ثقة، تَعَلَّق بالزيادةِ حكمٌ شرعيٌّ أمْ لا، غيَّرت الحكمَ الثابتَ أمْ لا[3].

وبعضٌ قال: يَتْبَع الأكثر.

---

(١) هذا من تدليس الشيوخ، قال الحافظ ابن كثير: وأما القسم الثاني من التدليس: فهو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به، تعمية لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد، فتارة يكره، كما إذا كان أصغر سناً منه، أو نازل الرواية، ونحو ذلك، وتارة يحرم، كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله، أو أهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته. اهـ (اختصار علوم الحديث) ص٦٤.

(٢) صورة تدليس التسوية كما ذكرها الحافظ العراقي مستدركاً على ابن الصلاح: أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة، فيعمل المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه؛ لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل. (التقييد والإيضاح) ص٩٥.

(٣) انظر (الكفاية) ص (٤٢٤) وقد نسب هذا القول إلى الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث.

وقيل: إن رُوِيا في مجلسين فكَخبرين.

وذهب بعضٌ إلى عدم القَبول مطلقاً، وذلك ما لم يَؤُلْ إلى الشذوذ[١].

***

(١) ولابن حجر كلام نفيس في هذا حيث قال: وزيادة راويهما ـ أي الصحيح والحسن ـ مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة، لأن الزيادة إما أن تكون لا تَنَافي بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقاً، لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره. وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح.

واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ألا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه. انظر (نزهة النظر) ص٦٨.

فصل

[المُدرَج]

والمدرجُ: ما لَحِقَ الحديثَ من قول غير الرسول ﷺ، من غيرِ فصْل فيَلتبِسُ على ـ من لا يعلمُ ـ أنّه من الحديث، كقول ابن مسعود رضي الله عنه في حديث التشهد[١].

أو وُصِلَ بأوّله وهو مدرج، كـ: «**أسبغوا الوضوء**» في أول قول النبي ﷺ «**ويل للأعقاب من النار**»[٢].

أو كان في أثناء الحديث[٣]، وضعَّفَ بعضُهم[٤] وقوعَهُ.

---

(١) رواه أبو داود في كتاب (الصلاة) باب التشهد رقم (٩٧٠)، وابن حبان رقم (١٩٦١)، عن القاسم بن مُخيمرة، قال: «أخذ علقمة بيدي وحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة وقال: قل: التحيات لله والصلوات قال: (فإذا قلت هذا أو مثل هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم أو شئت أن تقعد فاقعد» قال الحاكم وقوله «إذا قلت هذا» مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود، وكذلك قال ابن حبان والدارقطني والبيهقي أن هذه العبارة مدرجة في الحديث من كلام ابن مسعود. انظر (معرفة علوم الحديث) ص (٣٩) والدارقطني باب صفة التشهد ص (٣٥٢) و(تدريب الراوي) ١/ ٣١٥.

(٢) رواه البخاري كتاب الوضوء باب غسل الأعقاب رقم (١٦٥) ومسلم كتاب الطهارة باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما رقم (٢٤١).

والإدراج واضح في رواية البخاري من طريق محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة وكان يمر بنا والناس يتوضؤون من المَطْهَرة قال: «أسبغوا الوضوء» فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار».

(٣) كحديث السيدة عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي: «كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد». البخاري كتاب بدء الوحي رقم (٣). وقوله ـ وهو التعبد ـ مدرج من تفسير الزهري كماا جزم به الطيبي. (فتح الباري) ١/ ٣١.

(٤) وهو الإمام ابن دقيق العيد في(الاقتراح) حيث قال: ومما قد يضْعُف فيه أن يكون مدرجا في أثناء =

ويكون في السند فيروي الحديث له تعلق بحديث آخر له سند يتعلق بسند، أو يروي حديثاً عن جماعة وفي إسناد بعضهم اختلاف فيجتمع الكل في إسناد واحد مما اختلفوا فيه، وتُدْرجُ رواية من خالفهم معهم على ذلك، وذلك كحديث **«أي الذنب أعظم»**[1].

ولهذا لا ينبغي لمن حدَّث حديثاً قد أسند فيه جماعة في طبقة واحدة مجتمعين في الرواية عن شيخ واحد أن يحدِّث بعضهم ما لم يكن صاحبُ اللفظ سنداً أو متناً من البعض الآخر.



= لفظ الرسول ﷺ لاسيما إن كان مقدَّما على اللفظ المروي، أو معطوفاً عليه بواو العطف. الاقتراح ص(٢٢٤).

(١) رواه الترمذي كتاب تفسير القرآن باب (ومن سورة الفرقان) رقم (٣٣٩٦)، والنسائي كتاب تحريم الدم باب ذكر أعظم الذنب رقم (٤٢٠٤) حيث هذا الحديث رواه الترمذي عن بُندار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ. قَالَ قُلْتُ ثُمَّ مَاذَا قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ. قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: أَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ». قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش؛ لأن واصلاً لا يذكر فيه عمراً بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله دون ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما، ولما حدث ابن مهدي به عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل بإسناد واحد ظن الرواة عن ابن مهدي اتفاق طرقهم فاقتصر بعضهم على بعض شيوخ سفيان فحصل الإدراج، ولذلك قَالَ الترمذي في الحديث الذي بعده: حَدِيثُ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ وَالأَعْمَشِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ وَاصِلٍ لأَنَّهُ زَادَ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلاً.

هذا وقد رواه البخاري فَفَصَل بين الروايات ولم يقع فيما وقع فيه من أدرج. انظر كتاب الحدود باب إثم الزناة رقم (٦٨١١)، و(تدريب الراوي) ١/ ٣٢١.

فصل

[المسَلسَل]

والتسلسل من صفات الإسناد، وهو ما توارد رجال إسناده واحداً فواحداً على قول واحد، أو صفة واحدة، سواء كانت الصفة للرواة فعلاً «**كالبيعان بالخيار**»[١] فقد تسلسل لنا بالفقهاء.

أو قولاً كسورة الصف[٢]، وكقول النبي ﷺ «**يا معاذ إني أحبك**» [٣] الحديث، أو هما في حديث.

أو للإسناد في صيغِ الأداء، كلفظ سمعت، أو أمرني فلانٌ.

أو كان متعلقاً بزمان الرواية كيوم عيد فطرٍ أو أضحى، أو بالمكان كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم[٤].

---

(١) رواه البخاري في البيوع باب إذا خير أحدهما صاحبه رقم (٢١١٠، ٢١١١) ومسلم كتاب البيوع باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين رقم (٣٨٣١).

(٢) رواه الترمذي في التفسير باب سورة الصف رقم (٣٥٢٧) تسَلسَل بقراءة كل واحد السورة.

(٣) رواه أبو داود كتاب الصلاة باب في الاستغفار رقم (١٥٢٢) والنسائي رقم (١٢٨٦)، والتسلسل في الحديث ظاهر برواية الإمام أحمد برقم (٢٢٠١٨) قال: حدثنا المقرئ حدثنا حيوة قال سمعت عقبة بن مسلم التُّجيبي يقول حدثني أبو عبد الرحمن الحَبلي عن الصُّنابحي عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ أخذ بيده يوماً ثم قال: «يا معاذ إني لأحبك». فقال له معاذ: بأبى أنت وأمي يا رسول الله وأنا أحبك. قال: «أوصيك يا معاذ لا تدعنَّ في دُبُر كلِّ صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك». قال: وأوصى بذلك معاذ الصنابحي، وأوصى الصنابحي أبا عبد الرحمن، وأوصى أبو عبد الرحمن عقبة بن مسلم.

(٤) عزاه في كنز العمال إلى الديلمي بلفظ: «ما دعا أحد بشيء في هذا الملتزم إلا استجيب =

أو في موافقة الأسماء للمحدثين.

وفائدة التسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة، ويعفى عن ضعف قليل حصل في كيفية التسلسل لا في أصل المتن، وبكلام مخصوص كَعُدَّ في يدَيْ فلان، وقم صبَّ علَيّ، ونحو ذلك[1].

***

= لـه»، وهـذا الحديـث مـن طريق محمـد بن الحسـن بن راشـد الأنصـاري، قال فـي لسـان الميزان عنـد ترجمتـه: ذكر حديثـاً موضوعاً فـي الدعاء في الملتـزم. انظر (كنـز العمال) رقـم (٣٤٧٥٨)، و(لسـان الميزان) ٥/ ١٤٧.

(١) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٣٠ فما بعدها، و(مقدمة ابن الصلاح) ص١٣٨.

فصل

[الحديث الغريب]

والغريب: من الحديث ما يفرده الراوي عن أحد المشهورين(١).

وإن اشترك معه واحد أو اثنان سُمِّي عزيزاً(٢).

فإن زادوا على ذلك بلغ رتبة المشهور، سواء أفرده إسناداً، كالحديث الذي متنه مَرويٌ عن جماعة من الصَّحابة؛ إذا انفرد بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه.

أو متناً وإسناداً كقول النبي ﷺ: «**إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ولا تُبغِض إلى نفسك عبادة الله عز وجل، فإنَّ المُنبَتَّ لا أرضاً قَطَع ولا ظَهْراً أبقى**»(٣).

---

(١) ظاهر ما ذكره الإمام النووي وقبله ابن الصلاح عن الحافظ ابن مَنْدَه أن الأصل في الغريب التفرد عن إمام مشهور، حيث قال: الغريب كحديث الزهري وأشباهه، ممن يُجمع حديثُه إذا انفرد عنهم بالحديث رجلٌ سُمي غريباً، إلا أن الحافظ ابن حجر يعرِّف الغريب بقوله: هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند. وكأن المتأخرين أدخلوا التفرد عن غير إمام في الغريب.

قال الدكتور نور الدين عتر في كتابه (منهج النقد) ص(٣٩٦) في تعريف الغريب: سواء تفرد به عن إمام يجمع حديثه أو راوٍ غير إمام. اهـ وانظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٣٦ و(إرشاد طلاب الحقائق) ص١٨٠، و(نزهة النظر) ص٥٠.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: العزيز هو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين. اهـ (نزهة النظر) ص١٥.

(٣) رواه الحاكم قال: حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق الخزاعي بمكة قال حدثنا أبو يحيى بن مسَرَّة قال حدثنا خلاد بن يحيى قال حدثنا أبو عقيل عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ..... الحديث. ثم قال هذا حديث غريب =

وقد يقع غريباً صحيحاً وغريباً حسناً كالعزيز.

وقَسَّم بعضٌ[1] الغريب إلى: غريب الصحيح، وغريب الشيوخ، وغريب المتون.

ولا أصل لـ «**نحرُكم يومُ صومِكم**»، و«**مَنْ بشَّرني بخروج آذار بشَّرتُه بالجَنَّة**»[2].

***

= الإسناد والمتن، فكل ما روي فيه فهو من الخلاف على محمد بن سوقة، فأما ابن المنكدر عن جابر فليس يرويه غير محمد بن سوقة وعنه أبو عقيل وعنه خلاد بن يحيى. (معرفة علوم الحديث) ص٩٥. رواه البيهقي في السنن ٣/ ١٨. رواه البزار. قال الهيثمي: وفيه يحيى بن المتوكل أبو عقيل وهو كذاب. (مجمع الزوائد) ١/ ٦٢.

(١) وهو الحاكم في (معرفة علوم الحديث) انظر ص٩٤ وما بعدها.

(٢) هذان الحديثان في كتب المصطلح يمثّل بهما للمشهور غير الصحيح، فكان ينبغي للمصنف أن يذكرهما هناك. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص (١٣٤)، و(التقييد والإيضاح) ص٢٤٨، و(تنزيه الشريعة) ٢/ ١٨٢، و(كشف الخفاء) ٢/ ٢٣٧.

فصل

[المَعَلل]

والمُعَلَّل:(١) ما غَمُضَت عِلَّتُه، ويُعلَّل من أوجه ليس فيها للجرح مدخل، فإنَّ حديث المجروح ساقط.

والعلة: عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ طَرَأَتْ على الحديث، أو إسناده فأَثَّرت فيه.

وتُدرَك بأشياءَ يعلمُها النَّاقد، كتفرُّد الراوي به، أو وهمِ واهمٍ، أو دخول حديث في آخر، ونحو ذلك من القرائن الدَّالة على ذلك(٢).

والسبيل إلى معرفة ذلك جمع طرقه، والنظرُ في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانهم من الحفظ والضبط والإتقان، فإنَّ شهرة الحديث عندهم كالشمس، فإذا سمعوه استنارت قلوبهم، فإذا لم يجدوا ذلك من قلوبهم تيقَّنوا أن فيه علة.

ومما تُدرَك العلة فبإرسالٍ أو وقف(٣)، وهي علةُ إسناد تقدَح في صحة المتن ما لم يكن ما يشاركه(٤).

---

(١) كذا اشتهر استعمال هذا الاصطلاح عند المحدثين، وانتُقد بأن اللغة لا تساعد عليه، فكان ينبغي أن يقال: المُعَلّ، لأنه مشتق من (أعلّ) الرباعي، انظر (القاموس).

(٢) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٤٢.

(٣) الوقف والإرسال وإن كانا علة في الجملة فإنه حتى يدخل ذلك في بحث العلة المقصودة في هذا الباب ينبغي أن يكون ذلك خفياً، وهذا لا يظهر إلا إن جمع الطرق ونظر في اختلاف الرواة، ولذلك ليس كل مرسل أو موقوف يكون معلولاً على إطلاقه، بل ذلك مرتبط بالقرائن التي تحف الحديث، وطرق الترجيح التي قررها علماء هذا الشأن، وعلى ضوء هذا يفهم كلام المصنف «فإن شهرة الحديث عندهم كالشمس...» فليست القضية حدساً ولا تخميناً، إنما القضية أن المعلل هو علم خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعضهم: «معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل».

(٤) انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٠١.

فصل

[الحديث المعلول]

الحديث المعلول[١] كحديث أنس رضي الله عنه قال: «**صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم**»[٢].

وعلته ما صح عنه أنه سُئل: «**أكان النبي ﷺ يَستفتح بالحمد لله رب العالمين، أو ببسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال للسائل: إنك لتسألني عن شيءٍ ما أحفظه وما سألني عنه أحدٌ قبلك**»[٣].

ومما عُلِّلَ به حديث قتادة أنه وُلِدَ أَكْمَهَ، وليس له كاتب يُعرَف[٤].

***

---

(١) انتقد استعمال هذا اللفظ من قبل المحدثين لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول وإنما القياس أن يقال مُعلّ وقد وجّه بعضهم ذلك. انظر لسان العرب (علل) و(النكت) للزركشي ص ٢٨٨.

(٢) رواه مسلم كتاب الصلاة باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة رقم (٨٨٨).

(٣) رواه الإمام أحمد ورجاله ثقات. كما في (مجمع الزوائد) ٢/ ١٠٨، والدارقطني رقم (١٢٢١). ووجه العلة هنا الإشارة إلى اضطراب الحديث.

(٤) هو حديث أنس السابق في نفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم.
وتوضيح ذلك أن الأَوْزَاعِيّ رواه عن قتادة مكاتبة ـ وقتادة وُلد أكمه ـ ولم يسمِّ هذا الكاتب، فيحتمل أن يكون مجروحاً أو غير ضابط، فلا تقوم به الحجة، مع ما في أصل الرواية بالكتابة من الخلاف، وأن بعضهم يرى انقطاعها.
وقد ردَّ على ذلك الحافظ ابن حجر وبيَّن أن الأَوْزَاعِيّ لم ينفرد بذلك، وساق سنداً عن شعبة عن قتادة. انظر (فتح الباري) ٢/ ٢٦٦، و(تدريب الراوي) ١/ ٣٠٠.
قلت: وهناك متابعات لقتادة عن أنس عند النسائي وابن أبي شيبة في المصنف.

فصل

[المفرَد]

والمفرَد: ما هو فَردٌ بالنسبة إلى جهة خاصة، كتقييد الفردية بثقة، كحديث «**أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف، واقتربت الساعة**»[١].

أو ببلد معيَّن بأن يكون رجالُ إسناده كلُّهم من ذلك البلد، وذلك كثير مدنيون، ومكِّيُّون، وشاميُّون، ومصريون، وبصريون، وكوفيُّون، وخراسانيون، وغيرهم.

أو بكونِه لم يَروِ مِنْ أهل بلد كذا إلا فلان، وذلك مثلُ أحاديثَ لأهل مكة ينفرد بها عنهم رجلٌ من أهل المدينة، أو لأهل الكوفة يَنفرد بها عنهم رجلٌ من أهل البصرة[٢].

***

---

(١) رواه مسلم كتاب صلاة العيدين باب ما يقرأ به في صلاة العيدين، رقم (٢٠٥٦)، وهذا الحديث تفرد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي، ولم يروه أحد من الثقات غير ضَمْرة.

ورواه مِن غيرهم عبد الله بن لهيعة، ـ وهو ضعيف عند الجمهور ـ عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة. انظر (تدريب الراوي) ١/ ٢٩٤.

(٢) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٩٦ وما بعدها، و(مقدمة ابن الصلاح) ص٤٢.

فصل

[المتابعات والشواهد]

والإفراد بعد الاعتبار [١] ليُعرَف هل تابعه أحد أم لا؟

فإن لم تجد ذلك فانظر: هل تابع أحدٌ شيخه، أو شيخ شيخه، أو من فوقه؟

فإن كان فذلك.

وإن لم تجد حديثَ آخَرٍ يؤدِّي معناه فقد عُدمت فيه المتابعات والشواهد[٢]، فالحديثُ إذاً فَرْد، كقول رسول الله ﷺ حين مرَّ بشاة مطروحة: «**ألا أخذوا إهابها فانتفعوا به**»[٣].

زاد ابن عيينة لفظ (فدبغوه) قبل (فانتفعوا به)، فنظرنا هل نجِدُ أحداً تابع شيخَ ابنِ عيينةَ عليه، وهو عمرو بن دينار؟ فوجدنا أسامة بن زيد الليثي تابع

---

(١) الاعتبار: هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يُظن أنه فرد ليعلم هل متابع هو أم لا. انظر (نزهة النظر) ص ٧٥.

(٢) المتابعة: هي أن يوافَق راوي الحديث على ما رواه من قِبل راو آخر، فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه، وهي نوعان تامة وقاصرة.

والشاهد: هو حديث مَرْوي عن صحابي آخر بمشابه الحديث الذي يظن تفرده في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط. قال الحافظ ابن حجر: وخصَّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك، وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل. اهـ. انظر (نزهة النظر) ص٧٥.

(٣) رواه مسلم في الحيض، باب طهارة جلود الميتة رقم (٨٠٧).

عَمـراً عليـه، ووُجـد فـي هـذا البـاب: «**أيّما إهـاب دبغ فقـد طَهَـر**»[1] فصار شـاهداً له، وقـس علـى ذلك.

فللحديث طرق كثيرة فحصِّلها.

***

(١) رواه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا وقعت رقم (١٧٨٢)، والنسائي كتاب الفَرْع والعَتيرة باب جلود الميتة رقم (٤٢٥٢)، ومسلم بلفظ «إذا دُبغ الإهاب فقد طهر» الحيض باب طهارة جلود الميتة بالدباغ رقم (٨١٠).

فصل

[الشَّاذ]

والشاذ أن يرويَ الثقةُ حديثاً يخالف الناس، ثم لا يخلو إذا انفرد الراوي بشيء إمَّا أن يكون مخالفاً لما رواه من هو أولى بالحفظ منه لذلك وأضبط؛ فيكون ما انفرد به شاذاً مردوداً.

وإما أنه لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيرُه، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد بالرواية: فإن كان عدلاً موثوقاً به قُبِل ما انفرد به، ولا يقدح فيه الانفراد، وإن لم يكن كذلك كان قادحاً فيه.

ثم هذا بعد ذلك دائرٌ بين مراتبَ تتفاوت بِحَسَبِ الحال فيه، فإن كان المنفَرِد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبولِ تفردُ استحسنًّا[1] ولا نحطُّه إلى الضَّعف، وإلا فهو من قبيل الشاذِّ المنكَر لما أوجب من النكارة والضعف[2].

***

---

(١) هكذا في الأصل، والأولى (استحسناه).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: إن الشاذّ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح، وقال الإمام النووي: وفي الشاذ خلاف، مذهب الشَّافِعيّ والمحققين أنه رواية الثقة ما يخالف الثقات، ومذهب جماعات من أهل الحديث ـ وقيل إنه مذهب أكثرهم ـ أنه رواية الثقة ما لم يروه الثقات، وهذا ضعيف. اهـ. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص٩٥، و(المجموع) ص ٩٨، وانظر (نزهة النظر) ص ٧٢.

فصل

[المنكر]

والمنكر ما انفرد به راوٍ ولا يُعرَف مَتنُهُ من غير روايَته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من غيره[١]، وفيه خلاف.

فإن كان الراوي بلَغ بحيث يَجمُل[٢] تفرده، كما رواه مالك من طريق عمر بن عثمان حيث خالف فيه مَن فتح العين[٣].

---

(١) هذا التعريف للمنكر هو تعريف الحافظ أبو بكر البَرْدِيجي ـ بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الدال المهملة بعدها تحتية وجيم ـ كما نقله عنه ابن الصلاح واعترض عليه، فقال: وأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل، وإطلاق الحكم على التفرد بالردّ والنكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث.

والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ. وعند هذا نقول: المنكر ينقسم إلى قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه... إلى آخر كلامه.

هذا والمعتمد في تعريف المنكر ما استقر عليه المتأخرون. قال الحافظ ابن حجر: إن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابله يقال له المنكر.

فالخلاصة: أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة.

فائدة: وهنا لا ننسى أن على طالب العلم أن ينتبه أنه قد تُوُسع في إطلاق المنكر على كل ما تفرد به راويه، سواء خالف أولم يخالف ولو كان ثقة، وهذا مسلك كثير من المتقدمين، ومن هنا يتعين على من يطالع كتبهم أن ينتبه لإطلاق كلمة (منكر)، ولا يتعجلَ فيضعفَ ما لا يستحق التضعيف. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٣٨، و(نزهة النظر) ص٧٢، و(تدريب الراوي)١/ ٢٧٦، و(منهج النقد) ص٤٣٠.

(٢) هكذا في الأصل «يجمل» والمعروف في كتب الحديث «يحتمل تفرده». انظر مثلًا (مقدمة ابن الصلاح) ص٣٨، و(فتح المغيث) للسخاوي ١/ ٢٢٥.

(٣) هذا الذي ذكره هو ما ذكره ابن الصلاح مثالًا للمنفرد المخالف لما رواه الثقات، حيث قال: رواية =

قيل ومثل هذا إذا وقع في السند لا نحكم على المتن بالنكارة، ولكنا نقول: إنَّ السند منكر للمخالفة فيه.

وإن كان الراوي لم يبلغ ذلك، كما تفرد به أبو زُكَير في قول النبي ﷺ: «**كلوا البلح بالتمر؛ فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخَلَق**»[1].

= مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر والكافر المسلم» فخالف مالك غيره من الثقات في قوله (عُمر بن عثمان) بضم العين، وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتابه التمييز: أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه (عَمرو بن عثمان) بفتح العين... إلى آخر كلامه.

و قد اعترض الحافظ العراقي على ابن الصلاح في هذا حيث قال: حكم المصنف على حديث مالك هذا أنه منكر ولم أجد من أطلق عليه اسم النكارة، ولا يلزم من تفرد مالك بقوله بالإسناد (عمر) أن يكون المتن منكراً، فالمتن على كل حال صحيح؛ لأن (عمر) و(عَمراً) كلاهما ثقة.

ثم أشار الحافظ العراقي إلى ما أشار إليه المصنف هنا أنه لا يلزم إذا وقع مثل هذا في السند أن نحكم بنكارة المتن.. وأيضاً أشار الزركشي إلى أن هذا من باب تصحيف اسم بعض الرواة، وهذا لا يقدح في الحديث، وقال: هذا لا يصلح مثالاً للحديث المنكر ولا الشاذ. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٣٨، و(التقييد والإيضاح) ص١٠٥، و(النكت) للزركشي ص٢٠٤.

(١) رواه ابن ماجه كتاب الأطعمة باب أكل البلح والتمر، رقم (٣٣٣٠)، قال الحافظ البوصيري: هذا إسناد فيه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس وهو ضعيف. انظر (مصباح الزجاجة) ٣/ ٨٩.

ورواه الحاكم من طريق أبي عبد الله محمد التَّيمي، وسليمان بن داود العتكي، ونصر بن علي الجهضمي كلهم عن أبي زُكير يحيى بن محمد بن قيس به، وقال الإمام الذهبي: حديث منكر. (المستدرك) ٤/ ١٣٥ رقم (٧١٣٠)، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٣/ ١٧٣ (١٣٩٣).



قال بعضهم[١]: تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه[٢]، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُحمَل تفرده.

***

(١) هو ابن الصلاح، وفي عبارته (من يُحتمل) بدل (يُحمل). انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٣٨.

(٢) لم يرو عنه مسلم في صحيحه إلاَّ متابعة وفي موضع واحد فقط.

قال:حدثنا أبو بكر بن إسحاق أخبرنا ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحُرَقة عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من علامات المنافق ثلاثة، إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان».

حدثنا عقبة بن مكرم العمِّيّ حدثنا يحيى بن محمد بن قيس أبو زكير قال سمعت العلاء بن عبد الرحمن يحدث بهذا الإسناد وقال: «آية المنافق ثلاث وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم». رواه في الإيمان باب بيان خصال المنافق رقم (٢٠٩، ٢١٠)

فصل

[المضّطرِب]

والمضّطرِب من الحديث: هو ما اختلف راويه فرواه مرَّة على وجهٍ، ومرة على وجه آخر مخالفٍ له.

وهكذا إن اضّطرب فيه راويان فرواه كل واحد على وجه مخالف للآخر.

ويكون ذلك في المتن كقول النبي ﷺ: «**إنَّ في المال لَحَقّاً**[١] **سوى الزكاة**»[٢] حيث روي بإسناد آخر عن الراوي الأول قولُ النبي ﷺ: «**ليس في المال حق سوى الزكاة**»[٣].

وفي السند كقول النبي ﷺ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: «**إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاء وجهه**» الحديث[٤]، وقد اختُلِف فيه اختلافاً كثيراً.

---

(١) في الأصل (لحقٌ) والصواب (لحقاً) كما في الترمذي، ولموافقتها قواعد النحو.

(٢) رواه الترمذي في الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة رقم (٦٥٤). قال أبو عيسى: هذا الحديث إسناده ليس بذاك. وأبو حمزة ميمون الأعور يُضعَّف، وروى بَيَانٌ وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قولَه. وهذا أَصَحّ.

(٣) رواه ابن ماجه في الزكاة، باب ما أُدِّيَ زكاته ليس بكنز رقم (١٧٨٩).

قيل: وهذا أيضا لا يصلح مثالا، فإن شيخ شريك ضعيف، فهو مردود من قبل ضعف راويه لا من اضطرابه، وأيضا فيمكن تأويله بأنها روت كلا من اللفظين، عن النبي ـ ﷺ ـ وأن المراد بالحق المثبت المستحب، وبالمنفي الواجب.. انظر (تدريب الراوي) ١/ ٣١٣.

(٤) رواه أبو داود في الصلاة باب الخط إذا لم يجد عصاً رقم (٦٨٩)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يستر المصلي، رقم (٩٤٣).

والحديث من طريق إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حُريث، عن جده حُريث عن =

هـذا إذا لـم يترجَّـح إحدى الروايـات على غيرهـا، أما إذا ترجَّحـت بأن يكون راويهـا أرجـحَ أحفـظ[1]، أو أكثـرَ صحبـة للمَـرْويِّ عنـه، أو غيـرَ ذلـك مـن وجوه الترجيـح؛ فـلا اضطـرابَ حينئذٍ، فـإن الاضطـراب موجِـب للضعف، فـإذا ترجَّح زال الضعف.

***

= أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فلينصِب عصاً، فإن لم يجد فليخُطَّ خطاً، ثم لا يضره ما مر بين يديه» اختلف فيه على إسماعيل اختلافاً كثيراً. انظر (تدريب الراوي) ١/ ٣٠٩.

(١) هكذا في الأصل، والأولى (أرجح أو أحفظ).

فصل

[الموضوع]

والموضوع شرُّ الأحاديثِ الضعيفة.

وهو ما كذَبَ أحدُ الرواةِ على النبي ﷺ.

والواضعون ـ لا كثَّرهم الله تعالى ـ كثيرون، بسبب الأمر الحامل لهم على ذلك.

ففعلوا ذلك إمّا احتساباً كأحاديث فضائل السور[1].

وإِمَّا تديُّناً كترغيب الناس في الخير وهم أعظم الأصناف ضرراً، لأنهم يرونه قربةً فلا يُمكنُهم تركه، وهم منتسبون إلى الزهد فيثق الناس بهم وينقلونه منهم.

وإِمَّا طعناً في الدين كالزَّنادقة فعلوا ذلك ليضلوا به الناس.

وإِمَّا انتصاراً لمعتقدي عقائدهم الفاسدة، أو ظناً أنَّ الأمر هكذا فيعتقدونه، ومبدؤه الظن.

أو للهوى بعد أنْ أفتوا بآرائهم فيلجؤون إلى إقامة دليل لفُتياهم[2].

---

(١) وهو ما روي أنه قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة، ينظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٤٨، و(تدريب الراوي) ١/ ٣٣٣.

(٢) روى الخطيب بسنده عن ابن لهيعة قال: سمعت شيخاً من الخوارج تاب ورجع وهو يقول: إنَّ هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنّا كنا إذا هوينا أمراً صيَّرناه حديثاً، (الجامع لأخلاق الراوي والسامع) ١/ ٢١٠.

أو للدنيا يتقربون به إلى الحكام.

أو بعدم الحفظ لكتابهم، فدُسَّ عليهم ما حدَّثوا به ولم يشعروا.

أو غيرُ ذلك مما اختلفت فيه الأهوية.

***

فصل

[رواية الموضوع وعلاماته]

ولا يجوز للطَّالب روايةُ شيءٍ منها إلا على إخبار أنه موضوع.

ويُعرف من قرينة حال الراوي أو المروي أو بإقرار واضعه، أو ما يُنَزَّل مَنزلة إقراره، أو بفساد معناه من مخالفة الشريعة، أو رِكَّة اللفظ، أو هما جميعاً، أو يأتي بلا معنى، أو غيرِ ذلك[(١)]؛ فإنَّ للحديث نوراً كنور الشَّمس يُعرَف، وظلمةً كظلمة الليل تُنكَر[(٢)].

وصحَّ عن سفيان الثوري أنه قال: «ما ستر الله على أحدٍ يكذب في الحديث»[(٣)].

وروي عن ابن المبارك أنه قال: «لو همَّ رجلٌ في السَّحَر أن يكذب في الحديث، لأصبحَ والناس يقولون عنه: فلانٌ كذاب»[(٤)].

***

---

(١) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٤٨.

(٢) رواه الخطيب بسنده عن الربيع بن خُثَيم: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، نعرفه وإن من الحديث له ظلمة كظلمة الليل ننكره». (الكفاية) ص٤٣١.

(٣) رواه الخطيب بسنده في (الكفاية) ص١١٧، بلفظ: «من كذب في الحديث افتضح»، وذكره الحافظ العراقي بنحو لفظه هنا في (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٩٦.

(٤) ذكره الحافظ العراقي في (شرح التبصرة والتذكرة) ص ١٣٦، والحافظ ابن الجوزي في (الموضوعات) ١/ ٤٩.

فصل

[المقلوب]

والمقلوب قسمان:

أحدهما: أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فيجعَلُ مكانه آخر في طبقته ليرغب فيه الناس لغرابته، ولهذا كُرِهَ تتبع الغرائب[١]، فإنه قَلَّ ما يصح شيء منها كما مضى.

والمركَّبُ قَريبٌ من ذلك، وهو أن يُؤخَذَ إسنادُ متنٍ فيُجعَلَ بإسنادٍ آخر[٢].

والقَلْبُ يَقَع متناً ويسمونه[٣].

وإسناداً ويسمونه المقلوب.

ولا يصحُّ مما رُكِّب ولا يحلُّ ذلك[٤]، وأجازه قوم لاختبار المحدث كما وقع للإمام البخاري رحمه الله مع أهل بغداد[٥].

* * *

---

(١) ومن ذلك ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ٢٣ بسنده قال حدثنا عبيد الله بن عمر القَوَارِيريّ قال حدثنا حمّادُ بن زيد، قال : كان رجل قد لزم أيوبَ وسمع منه، ففقده أيوب فقالوا: يا أبا بكر إنه قد لزم عمرو بن عبيد، قال حماد: فبينا أنا يوماً مع أيوب وقد بكَّرنا إلى السوق فاستقبله الرجل فسلم عليه أيوب، وسأله ثم قال له أيوب (بلغني أنك لزمت ذاك الرجل) قال حماد سماه يعني عمراً، قال نعم يا أبا بكر إنه يجيئنا بأشياء وغرائب قال يقول له أيوب (إنما نفرُّ أو نَفْرَقُ من تلك الغرائب).

(٢) وهذا هو القسم الثاني من المقلوب، كما في (شرح التبصرة والتذكرة) ص١٤٤.

(٣) لم يذكر في الأصل هذا المسمى، فالضمير يعود على (القلب)، انظر (فتح المغيث) للسخاوي ١/ ٣٠٥.

(٤) وعبارة المحدثين أوضح وأوفى بالمقصود وهي: ولا يستقر حديثاً. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص١٤٤.

(٥) (انظر مقدمة ابن الصلاح) ص٤٨.

فصل

[المنْقَلِب]

والمنقلب ذُكِر أنه ما انقلب على راويه ولم يقصد قلبه، وذلك كما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**اختصمت الجنة والنار إلى ربها**»[١] الحديث.

وقوله: «**إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل**»[٢] الحديث.

---

(١) رواه البخاري التوحيد باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ رقم (٧٤٤٩)، والحديث: «اختصمت الجنة والنار إلى ربهما، فقالت الجنة: يا رب مالها لا يدخلها إلا ضعفاء الناس وسَقَطُهم، وقالت النار: ـ يعني ـ أُوثِرت بالمتكبرين؟ فقال الله تعالى للجنة: أنت رحمتي، وقال للنار أنت عذابي أصيب بك من أشاء، ولكل واحدة منكما ملؤها، قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم مِن خلقه أحداً، وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها، فتقول هل من مزيد؟ ثلاثاً، حتى يضعَ فيها قدمه فتمتلئ ويُرَدُّ بعضها إلى بعض فتقول قط قط قط».

وهذا الحديث مما انقلب على الرواة وصوابه: «ينشئ للجنة» وهو ما رواه البخاري من طريق عبد الرازق عن همّام عن أبي هريرة برقم (٤٨٥٠)، ومن طريق قتادة عن أنس رقم (٧٣٨٤).

وقد قطع الإمام ابن القيم بذلك، وأنه مما انقلب على الرواة، ومال إليه البُلقيني حيث أنكر هذه الرواية وهي (إنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها) واحتج بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ انظر (طريق الهجرتين) ١/ ٥٧٧، و(قواعد التحديث) للقاسمي ص ١٢٦.

(٢) رواه الإمام أحمد من حديث أنيسة بنت خبيب رقم (٢٧٣١٢)، وابن حبان كتاب الصوم باب السحور، رقم (٣٤٧٣).

ونقل الحافظ ابن حجر في النكت عن البُلقيني قوله: هذا مقلوب، والصحيح من حديث عائشة رضي الله عنه: «أن بلالاً رضي الله عنه يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم، وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت» رواه البخاري باب لا يمنعكم عن سحوركم أذان بلال رقم (١٩١٨) وعدة مواضع أخرى. انظر (النكت) لابن حجر ص ٣٧٧.

وقوله: «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني**»[١]، ونحوه كثير.

وقد تقدَّم أنه لا يجوز ذكر الموضوع إلا مع إخبار أَنَّه موضوع.

وأما غير الموضوع فجُوِّزَ التساهلُ في أسانيدِهِ وروايتِهِ من غير بيانٍ لضعفه ما لم يكن في الأحكام الشرعية، أو في العقائد كصفات الله، وما يجوز وما يستحيل، فإنهم لم يَرَوا التساهلَ في ذلك، وهو مذكور في كتبهم[٢].

***

---

(١) رواه البخاري كتاب الأذان باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة رقم (٦٣٧)، ومسلم كتاب المساجد باب متى يقوم الناس للصلاة رقم (١٣٦٤) =

وهذا مثال للقلب في السند، وقد مثل به ابن الصلاح حيث رواه جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً، وهو مما انقلب عليه.

وهو مشهور ليحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ هكذا رواه الأئمة الخمسة. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص٤٨، (فتح المغيث) للسخاوي ١/ ٣٠٢، و(تدريب الراوي) ١/ ٣٤٦.

(٢) ولكن لا يرويه بصيغة الجزم، بل بصيغ التمريض كروي ونحوها. انظر (تدريب الراوي) ١/ ٣٥٠.

فصل

[المدبَّج]

والمدبَّج[١] أحد أقسامِ الرِّوايةِ من حيث روايةُ الأقران بعضهم عن بعض، فيكون راوياً تارة، ومروياً عنه أخرى.

ومنه ما يَجتمع جماعةٌ من الأقران في حديث واحد،

وثَمَّ مَنْ روى عن قرينه ولم يرو هو عنه[٢]، ووقع من الأول في الصَّحابة والتابعين فمن بعدهم[٣]، ولا يختصُّ هذا بزمان المتقدمين فقد وقع من المتأخرين ذلك حتى من مشايخنا.

***

---

(١) ومعناه في اللغة: المزيَّن به. القاموس (دبج). وقال الحافظ السخاوي: مأخوذ من ديباجتي الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما.

وفائدة هذا النوع ألا يتوهم الناظر أن ذكر أحد المتقارنين وقع في السند خطأ، وأن لا يفهم أن (عن) خطأ، وأن صوابها واو العطف الدالة على الاشتراك في السند عن الشيخ الذي قبلهما. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ١/ ١٣٩ و(منهج النقد) ص١٥٤.

(٢) وهذا غير مدبج. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٥٥.

(٣) مثاله في الصحابة: أبو هريرة وعائشة روى كل منهما عن الآخر، وفي التابعين: الزهري وأبو الزبير كذلك، وفي أتباعهم: مالك والأوزاعي كذلك، وفي أتباع التابعين: أحمد وابن المديني كذلك، مع نزاع في كونهما قرينين. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ١٤٠.

فصل

[رواية الأكابر عن الأصاغر]

ورواية الأكابر عن الأصاغر أحد أقسام الرواية، والأصل في هذا أن تميماً الداريَّ حدَّثَ رسولَ الله ﷺ عن الجسَّاسة[1]، وإخبار رسول الله ﷺ عنه.

وقولُ رسول الله ﷺ: «**أخبرني عمر بن الخطاب أنه قال: ما سابقْتُ أبا بكر في خيرٍ إلا وسبقني**»[2].

ومن هذا النوع رواية الصحابة عن التابعين كرواية العبادلة[3] وغيرهم عن كعب الأحبار.

وكرواية التابعين عن أتباعهم.

وفائدة ذلك: تنزيل أهل العلم منازلهم[4]، ومن حديث عائشة رضي الله

---

(١) الجَسَّاسة: قال الإمام النووي: هي بفتح الجيم وتشديد السين المهملة الأولى، قيل سميت بذلك لتجسُّسِها الأخبار للدجال، وجاء عن عبد الله بن عمرو أنها دابة الأرض المذكورة في القرآن اهـ. (شرح صحيح مسلم) ٩/ ٢٨٠.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (٥/ ٧٦)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (٣٠/ ٦٥)، وعزاه أيضاً في (كنز العمال) إلى الديلمي، انظر: (كنز العمال) ١٢/ ٤٩٥ رقم (٣٥٦٢١)

(٣) العبادلة: هم عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص. وقد غلط من أدخل عبد الله بن مسعود معهم وأسقط ابن عمرو بن العاص، وسيأتي ذكرهم في هذا الكتاب. انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٦٧٩.

(٤) ومن فوائد هذا النوع أيضاً ألا يُتوهم أن المروي أفضل وأكبر من الراوي لكونه الأغلب. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص٢٠١

عنهـا قال رسـول الله ﷺ: «**أنزلـوا النـاس منازلهم**»[1].

والكِبَرُ إما قدْراً، أو سِنّاً، أو سنداً، وقد يجتمع اثنان منهما، أو الجميع، وما ذلك على الله بعزيز.

***

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه معلّقاً فقال: وقد ذُكر عن عائشة أنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نُنزل الناس منازلهم» وأبو داود في كتاب الأدب باب في تنـزيل الناس منازلهم رقم (٤٨٤٢)، وأعله بالانقطاع فقال: ميمون لم يدرك عائشة.

فصل

[رواية الآباء عن الأبناء]

ومن ذلك رواية الآباءِ عن الأبناء، والأصّلُ في ذلك رواية أبي بكر الصديق عن ابنته عائشة رضي الله عنهما حديثيين[1]، والعباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل: «**أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة**»[2].

وعكس ذلك وقع بكثرة.

ورواية الرجل عن أبيه عن جدِّهِ من المعالي.

ومن أهمِّ هذا النوع ـ وهو رواية الأبناء عن الآباء ـ ما إذا أُبهم اسم الأب أو الجد فلم يُسمَّ؛ بل اقتُصر على كونه أباً للراوي أو جده.

وينبغي معرفة أسماء أولئك.

---

(١) لم أقف على هذين الحديثين ولكن الإمام ابن الصلاح قال: وأما الحديث الذي رويناه عن أبي بكر الصديق عن ابنته عائشة عن رسول الله ﷺ: «أنه قال في الحبة السوداء: شفاء من كل داء» فهو غلط ممن رواه؛ إنما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، كما رواه البخاري في صحيحه.
وقال الحافظ العراقي بعد ذكر كلام ابن الصلاح: لكن ذكر ابن الجوزي في كتاب (التلقيح) أن أبا بكر الصديق روى عن ابنته عائشة رضي الله عنه حديثين. قال البلقيني: فإن كان ابن الجوزي أخذ رواية الصديق من ذلك الحديث فقد بين أنه وهم. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٥٧، و(التقييد والإيضاح) ص ٣٢٨ و(تدريب الراوي) ٢/ ٧٢٨.

(٢) رواه الخطيب في كتاب رواية الآباء عن الأبناء كما ذكر ذلك ابن الصلاح في مقدمته، والحديث من غير هذا الوجه في الصحيحين؛ عند البخاري في الحج باب الجمع بين الصلاتين في مزدلفة (١٦٧٢)، ومسلم في الحج باب الإفاضة من عرفات إلى مزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة رقم (٣٠٨٧). انظر (المقدمة لابن الصلاح) ص ١٥٦.

فصل

[تعدد الأجداد]

ومن ذلك ما يُزادُ بعد ذكر الأب أبٌ آخر، فيكون جداً للأوَّل أو يُزاد جدٌ للأب.

وهو قسمان: أن تكون الرواية عن الأب فقط، كرواية الدارميِّ[١] عن أبيه.

أو تكون الرواية عمّا فوق الأب، وهو باعتبار تعدد الأجداد أقسام، كبَهز بن حكيم عن أبيه عن جده[٢].

وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[٣]، كما صرَّح به البخاري في التاريخ[٤].

وزاد بعضهم من روى عن آبائه حتى وصل إلى ستة أو سبعة.

وروى بعضهم عن آبائه حتى عدَّ تسعة آباء.

---

(١) هو أبو العُشَراء: بفتح أوله وفتح المعجمة والراء والمد. قيل اسمه أسامة بن مالك بن قِهطَم، وقيل عطارد، وقيل يسار، وقيل سنان بن برز أو بلز، وقيل اسمه بلال بن يسار، وهو أعرابي مجهول من الرابعة. قال البخاري: في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر (التاريخ الكبير) ٢/ ٢١، و(تهذيب التهذيب) ٤/ ٥٥٦.

(٢) جده هو: معاوية بن حيدة. قال الإمام النووي: روي بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص٢٠٦.

(٣) جده الأدنى: محمد، والأعلى عبد الله بن عمرو بن العاص صحابي. وعلى هذا اختلف أهل العلم بالاحتجاج بهذا السند، لأنه إذا أريد به محمد جده الأدنى فهو مرسل؛ وإن أريد جده الأعلى عبد الله كان متصلاً واحتُج به، وإذا أُطلق ولم يُبين احتمل الأمرين فلا يُحتج به، ولكن عمراً وشعيباً ومحمداً ثقات، وثبَت سماع شعيب من محمد ومن عبد الله وهذا هو الصواب الذي قاله المحققون والجماهير كما قال النووي. انظر (المجموع) ١/ ١٠٦، ١٠٧ و(إرشاد طلاب الحقائق) ص، ٢٠٦ و(تدريب الراوي) ٢/ ٧٣١ وما بعدها.

(٤) انظر (التاريخ الكبير) للبخاري ٦/ ٣٠٠.

وعن بعضهم كذلك حتى عَدَّ اثني عشر.

وغايـة ما سـمعنا مـن ذلك ما بلـغ أربعة عشـر أباً، وهـو من بعض طـرق أهل البيت[١].

* * *

(١) انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٧٣٥.

فصل

[السَّابق واللاحق]

موضوع السَّابق واللاحق أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحد، وأحدُ الراويين متقدِّم عن الآخر؛ بحيث يكون بينهما أمد بعيد كمئة ونيف وثلاثين سنة ونحوها.

وغاية ما سمعنا من ذلك مئة وخمسين سنة، فإنَّ أبا عليٍّ البَرْدَانيِّ[١] سمع من الحافظ السِّلَفي حديثاً رواه عنه، ومات على رأس الخمس مئة، وآخِرُ أصحاب السِّلَفي[٢] سبطُه أبو القاسم عبد الرحمن، ومات سنة خمسين وست مئة.

وفائدةُ هذا النوع تقرير حلاوة علوِّ الإسناد في القلوب.

***

---

(١) الشيخ أبو علي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسن البغدادي، ولد ببَردان قرب بغداد سنة ٤٢٦ هـ. وكان أحد المبرزين في الحديث فقيهاً حنبلياً توفي ٤٩٨ هـ. انظر (سير أعلام النبلاء) للذهبي ١٩/ ٢١٩.

(٢) السِّلَفي هو المحدث المفتي أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني الجرواني، ولد نحو ٤٧٤ هـ، حافظ فقيه معمَّر شاع حديثه وكلامه مع القبول توفي ٥٧٦ هـ وقد جاوز المائة، وله مؤلفات كثيرة. انظر (سير أعلام النبلاء) ٢١/ ٥.

فصل

[معرفة التصحيف]

ومعرفة التصحيف[١] واجبةٌ، على طالب حديث أبي أيوب مرفوعاً[٢]: «**من صام رمضان وأتبعه ستاً**»[٣] فقال «**شيئاً**»[٤].

أو إسناده كحديث: «**نهى رسول الله ﷺ عن مِتعة النساء يوم فتح مكة**»[٥] من حديث الربيع بن سَبْرة عن أبيه، فصحفهُ بعضهم[٦] سبرة بن الربيع بصراً.

وكحديث جابر: «**رُمِيَ أُبَيٌّ يومَ الأحزاب**»[٧] يعني ابن كعب فصحَّفه بعضهم[٨] «**أبي**» بالإضافة، وكان أبوه استُشهد يوم أحد.

---

(١) قال الإمام ابن الصلاح: هذا فن جليل إنما ينهض بتحقيقه الحذاق من الحفاظ والدارقطني منهم وله تصنيف مفيد. (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٤٠. ومن هذه التصانيف كتاب العسكري (تصحيفات المحدثين) وهو مطبوع في: المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة، تحقيق: محمود أحمد ميرة.

(٢) هكذا في الأصل، والعبارة غير واضحة، ولعله أراد ذكر نوعي التصحيف، فالحديث الأول مثال التصحيف في المتن، والثاني مثال التصحيف في الإسناد، كما يظهر ذلك من (شرح التبصرة والتذكرة) الذي يبدو أنه نقل عنه هنا، وكما ينقل عنه في كثير من المواضع. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص٣٢٦.

(٣) رواه مسلم في الصيام باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتّباعاً لرمضان رقم (٢٧٥٠).

(٤) صحفه أبو بكر الصولي كما في (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٤٢.

(٥) رواه مسلم في النكاح، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ، ثم أبيح ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة رقم (٣٤١٣) وله روايات أخرى بغير هذا اللفظ، والحاكم في (علوم الحديث) ص ١٥٠.

(٦) وهو الإمام أبو حنيفة «رحمه الله» كما في (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٠.

(٧) رواه مسلم الطب باب لكل داء دواء واستحباب التداوي رقم (٥٧١١).

(٨) وهو غُنْدَر كما في (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٤١.

فصل

[تصحيف السمع وتصحيف المعنى]

ويكون سمْعاً في المُسْنَد الاسم، أو اللَّقَب، أو اسم الأب على وزان اسمٍ آخر أو لقبِه أو اسم الأب، كأن يكون الحديث لواصل الأحدب فيُجعل لعاصم الأحول(١).

ونحوه لفظاً في المتن كحديث: «**لعن رسول الله ﷺ الذين يُشَقِّقُون الخُطَب تشقيق الشِّعر**»(٢)، فصحَّفه بعضهم: «**يشققون الحَطَب**» بمهملة مفتوحة؛ فسَمِع ذلك بعض الملّاحين فقال: «يا قوم كيف نعمل والحاجة ماسة»(٣).

أو معنىً كما في حديث «العَنَزَة» وأن أعرابياً روى: «**كان رسول الله ﷺ إذا صلى نَصَب بين يده شاةً**»؛ فأنكر بعضهم عليه؛ فجاء بجزء له فيه: «**كان إذا صلى نصب بين يديه عَنَزَة**»(٤)، وهي في الأصل مفتوحة وتصحيفها سكونها، وهو الذي أوقعه في روايته بالمعنى(٥).

***

---

(١) انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٦٥٠.

(٢) رواه الإمام أحمد في (المسند) بلفظ (الذين يشققون الكلام) عن معاوية رقم (١٦٤٣)، والطبراني في (الكبير) وفيه جابر الجعفي قال الهيثمي: والغالب عليه الضعف. انظر (مجمع الزوائد) باب ما نهى عنه في الخطبة ٢/ ١٩١.

(٣) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٤٢.

(٤) رواه البخاري الصلاة باب السترة بمكة وغيرها برقم (٥٠١) بهذا اللفظ وفي مواطن أخرى بألفاظ قريبة، ومسلم في الصلاة باب سترة المصلي رقم (١١١٦).

(٥) عنزة أي عصاً، وانظر (معرفة علوم الحديث) ص١٤٨.

فصل

[النسخ]

والنسخُ: عبارةٌ عن رفع الشَّارع حكماً من أحكامه سابقاً، بحكمٍ من أحكامِه لاحقٍ[١].

والمراد بالرفع هو قطع تَعَلُّقِه بالمكلفين، وإلا فالحكم قديم لا يرتفع.

ويتبيَّن النسخ بنصِّ النبي ﷺ[٢]،

أو بنصِّ صاحب من الصَّحابة عليه أنه متأخر[٣]،

أو بمعرفة التاريخ للواقعتين[٤].

---

(١) هذا التعريف هو المختار كما قال الإمام النووي في (إرشاد طلاب الحقائق) ص ١٨٥.

(٢) كحديث بريدة رضي الله عنه الذي رواه مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها...» الحديث. كتاب الجنائز باب استئذان الرسول ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه رقم (٢٢٥٧).

(٣) كحديث جابر رضي الله عنه: «كان آخر الأمرين من رسول الله ترك الوضوء مما مست النار» رواه أبو داود الطهارة باب ترك الوضوء مما مست النار (١٩٢)، والترمذي في الطهارة باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار رقم (٨٠)، وابن ماجه بمعناه كتاب الطهارة باب الرخصة في ذلك رقم (٤٩٠).

(٤) كحديث شدَّاد بن أو س وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم» رواه أبو داود كتاب الصيام باب في الصائم يحتجم (٢٣٦٩)، وابن ماجه في الصيام باب ما جاء في الحجامة للصائم رقم (١٦٧٩) والترمذي باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم رقم (٧٧١).
وذكر الإمام الشَّافِعيّ أنه منسوخ بحديث ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم» رواه البخاري الصوم باب الحجامة والقيء للصائم (١٩٣٨)، فإن الأول كان سنة ثمان، والثاني سنة عشر، انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٨٦.

أو بأن يجُمَع على ترك العمل بحديث[1]، وقال بعضهم: ومع الإجماع على خلاف العمل به فقد ورد النسخ كذلك.

ولم يجعل بعضهم[2] الإجماع دليلاً على تعبير المصير للنسخ؛ بل جعله متردِّداً بين النسخ والغلط، حيث يقول: فإن أُجمع على إبطال حكمِ أحَدِهما فهو منسوخ أو غلط، والآخر ثابت.

***

(١) كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة وهو ما رواه أبو داود في الحدود باب إذا تتابع في شرب الخمر رقم (٤٤٨٢)، وابن ماجه في الحدود باب من شرب الخمر مراراً رقم (٢٥٧٣)، والترمذي في الحدود باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه (١٤٦٨) من حديث معاوية: «من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه».

قال الإمام النووي عن هذا الحديث: إنه منسوخ عُرف نسخه بالإجماع، والإجماع لا يَنسخ ولا يُنسخ لكن يدل على وجود ناسخ والله أعلم. اهـ (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٨٦.

(٢) هو أبو بكر الصيرفي كما في (شرح التبصرة والتذكرة) ص٣٢٥.

فصل

[المُختلِف]

والمختلف[1]: إن وقع في الحديث فلا يخلو إمَّا أن يمكن الجمع بينهما بوجه ينفي الاختلاف بينهما أولا، فإنْ أمكن ذلك بوجه صحيح تعيّن الجمع[2].

ولا يُصار إلى التعارض أو النسخ مع إمكان الجمع، وفي الحديث مخالفاتٌ كثيرة خالف بعضُها بعضاً، والضابط فيه ما ذكرناه.

ووجوه الترجيحات كثيرة: إمّا بكثرة، أو بحفظ، أو سماع، أو نصٍّ، أو كان موافقاً للقرآن، أو لسنة أخرى، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، وهي كثيرة بحيث تزيد على المئة ويكفي هذا وما دخل تحته منها.

فإن لم يظهر محل الترجيح وقف حتى يظهر.

وقيل: يهجُم على الفتوى بأحدهما، وكان الإمام أحمد بن حنبل «رحمه الله» يفتي بذا مرة، وبذاك أخرى.

وقال بعضهم[3]: لا أعرف حديثين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتِني به لأؤلف بينهما، وكلامه هو الصواب.

---

(١) وهو أن يأتي حديثان متضادان في الظاهر، فيوفق بينهما، أو يرجَّح أحدهما ويسمى أيضا (مشكل الحديث)، قال النووي: وقد صنف فيه إمامنا أبو عبد الله الشَّافِعِيّ «رحمه الله» ولم يقصد استيفاءه... ثم صنف فيه ابن قتيبة كتابه فأتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة. اهـ.

ثم صنف في ذلك ابن جرير، وأيضاً الطحاوي كتابه (مشكل الآثار)، وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ١٨٩ و(تدريب الراوي) ٢/ ٦٥٢.

(٢) ويجب حينئذ العمل بالحديثين معاً.

(٣) القائل هو محمد بن إسحاق بن خزيمة كما في (مقدمة ابن الصلاح) ص٢٨٥.



[الباب الحادي عشر]
الصحابة رضي الله عنهم

حدُّ الصحابي: ما اشتهر بين أهل الحديث من أنه هو من رأى[1] النبي ﷺ وهو مسلم، ولو كان لم يره لعارض في نظره كابن أُمِّ مكتوم؛ فإنَّه معدود في الصَّحابة[2].

وبعضهم اشترط طولَ الصحبة، وكثرةَ مجالستهِ على طريق التبع له، فعلى هذا من وفد عليه وانصرف عنه من غير مصاحبة فلا ينصرف إليه هذا الاسم.

وزاد بعضهم مع ذلك الأخذَ عنه.

وعن بعضهم: اشتراطُ بلوغِ الحلم؛ حيث عقل أمر الدين ورضيه.

وبالغ بعضهم فلم يشترط الرؤية، بل اشترط كونه عاصره وهو مسلم[3].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: والتعبير باللُّقي أولى من قول بعضهم: (الصحابي من رأى النبي ﷺ)؛ لأنه يُخرج ابن أم مكتوم وغيره من العميان وهم صحابة بلا تردد. وتعريف الحافظ ابن حجر للصحابي هو أفضل تعريف لأنه جامع مانع، وهو: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح.

وبذلك لا حاجة إلى التفصيل الذي ذكره المصنف هنا وهو (ولو كان لم يره لعارض). انظر (نزهة النظر) ص١١١.

(٢) هو أبو المظفر السِّمعاني وقال: هذا طريق الأصوليين، وكذا نسبه ابن الصلاح إلى سعيد بن المسيب، وقال الحافظ العراقي: لا يصح هذا عن ابن المسيب ففي الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي ضعيف في الحديث. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٤٦ و(التقييد والإيضاح) ص٢٨٣.

(٣) وهؤلاء في الأرجح هم تابعون مخضرمون. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٥٢.

وهـم بإجمـاع أهـل الحق عـدولٌ، قبـل الفتنـة وبعدها مطلقـاً[1]، وهـو الذي أَديـن الله به.

***

(١) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٤٧، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص١٩٣، وفيه مبحث نفيس في أدلة تعديل الصحابة من القرآن والسنة.

فصل

[كيف تُعرف الصُّحبة]

وتُعرف الصُّحبة بالتَّواتر، كالصحابة المشهورين، أو بالاستفاضة، أو بالشهرة القاصرة عن التواتر، أو بإخبار بعض الصَّحابة أنه صحابي، أو بإخباره عن نفسه بعد ثبوت عدالته، حيث يقتضي ذلك قبل مئة سنة من وفاة رسول الله ﷺ[١].

فمن ادَّعى الصُّحبة بعد ذلك لا يُقبل منه؛ للحديث الصحيح وهو قوله ﷺ: **«أَرَأيتُم ليلتكم هذه، فإنه على رأس مائة سنة لا يبقى حي على وجه الأرض أحد»**[٢] فهو يريد انخرام ذلك القرن[٣].

***

---

(١) وزاد الحافظ ابن حجر بعد هذا: أن يخبر آحاد التابعين بأنه صحابي بناء على قبول التزكية من واحد، وهو الراجح. انظر (الإصابة) ١/ ١٦٠.

(٢) رواه البخاري في العلم، باب السمر في العلم رقم (١١٦)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم، رقم (٦٤٢٦). وقول المصنف: «لا يبقى حي» لم أجدها في كتب الحديث.

(٣) قال الحافظ العراقي: وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث أن المراد بالمئة من الهجرة لا من وفاته ﷺ. رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من رواية قيس بن الوهب الهمداني عن أنس قال: حدثنا أصحاب رسول الله ﷺ قال: «لا يأتي مائة سنة من الهجرة ومنكم عين تطرف». انظر (التقييد والإيضاح) ص ٢٨٦.

فصل

[أفضل الصَّحابة]

وأفضلُ الصَّحابة أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان على الأصح، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم(١).

ثم الستة تمام العشرة لسبقهم الناس إلى الإسلام، ولشهودهم المشاهد الفاضلة، وقد كنت نظمت قديماً أسماءهم في بيت فقلت(٢):

وإنَّ رسـول الله بـشَّـرَ عـشـرة ... بجنَّات فـردوس بفضـلٍ قـد اشـتَهَر

أبـو بكـر عثمـان ابـن عـوف علي ... زبيـر سـعد سـعيد طلحـة عامـر عمـر

ثم أهل بدر، وغالب العشرة منهم.

ثم أهل أحد الذين لم يشهدوا بدراً.

وأفضل هؤلاء من قتل في المعركة على الراجح، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية غير من تقدم لأنَّ الشاهدين أجلّ ممن لم يشهدوا.

وعندي أنَّ مَنْ كَثُرَتْ منهم مشاهدُهُ كَبُرَت فضائلُهُ.

***

---

(١) قال الإمام النووي: هذا قول جمهور أهل السنة، وحكى الخطابي عن أهل السنة في الكوفة تقديم عليّ على عثمان وبه قال أبو بكر ابن خزيمة، مع الإجماع على تقديم أبي بكر وعمر، وكان سفيان الثوري يقول بتقديم عليّ على عثمان، ثم رجع عنه، وهذا الذي أطبق عليه أهل السنة. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ١٩٧.

(٢) البيتان من البحر الطويل.

فصل

[أول الصَّحابة إسلاماً]

وأول الصحابة إسلاماً من الرجال الأحرار أبو بكر،

ومن الأحداث علي.

ومن النساء خديجة.

ومن الموالي زيد.

ومن العبيد بلال[١].

وأبو هريرة[٢] أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ﷺ.

ثم عبد الله بن عمر بن الخطاب[٣].

ثم أنس بن مالك[٤].

ثم عائشة أم المؤمنين[٥].

---

(١) ذكر هذا التفصيل لأن في ذكر أول من أسلم على الإطلاق خلافاً، ومال الإمام النووي إلى أن خديجة هي أول من أسلم، وقال: هذا هو الصواب عند جماعة من المحققين، ثم قال: والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار..... إلخ انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص١٩٨.

(٢) روى (٥٣٤٧) حديثاً.

(٣) روى (٢٦٣٠) حديثاً.

(٤) روى (٢٢٨٦) حديثاً.

(٥) روت (٢٢١٠) حديثاً.

ثم ابن عباس[١] حبر الأمة، ثم جابر بن عبد الله[٢] ثم أبو سعيد الخدري[٣].

والعبادلة وهم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن العباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير.

وحصرُ الصحابة بالعدّ متعذِّرٌ لتفرُّقهم في النواحي،

وذكر بعضهم[٤] أنه ﷺ قُبض عن مئة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه، وفي رواية ممن رآه وسمع منه، فقيل له: هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه؟ فقال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما من الأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه بعرفة.

***

---

(١) روى (١٦٦٠) حديثاً.

(٢) روى (١٥٤٠) حديثاً.

(٣) روى (١١٧٠) حديثاً، انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٦٧٦.

(٤) هو أبو زرعة الرازي. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٤٩.

فصل

[آخر الصَّحابة موتاً]

وآخر الصَّحابة موتاً أما مقيَّداً بالنواحي؛ فآخرهم موتاً بمكة أبو الطُّفيل توفي سنة مئة من الهجرة على الصحيح[١].

وبالمدينة السَّائب بن يزيد على الراجح[٢]، وآخر ما قيل عنه أنه توفي سنة إحدى وتسعين من الهجرة[٣]، وبعضٌ[٤] ذكر أنَّ آخر من مات بها محمود بن الربيع، قيل توفي سنة تسع وتسعين من الهجرة.

وآخر من مات بالشام عبد الله بن بُسْر المازني، توفي سنة ثمان وثمانين بحمص على الأصح[٥]، وهو آخر من مات ممن صلى إلى القبلتين.

وآخر من مات بمصر عبد الله بن الحارث بن جَزء الزُّبيدي على الصَّحيح توفي سنة ثمان وثمانين على المشهور[٦].

***

---

(١) كذا في (مقدمة ابن الصلاح) ص١٥٠ وتبعه على ذلك النووي، لكن التحقيق أنه مات سنة عشر ومائة. انظر (التقييد والإيضاح) ص٢٩٨، و(تقريب التهذيب) ١/ ٤٦٤، و(تدريب الراوي) ٢/ ٦٩٢.

(٢) والجمهور أن آخرهم موتاً سهل بن سعد، قاله علي بن المديني والواقدي وابن حبان وابن منده وابن سعد. انظر (التقييد والإيضاح) ص٢٧٩ و(تدريب الراوي) ٢/ ٦٩٣.

(٣) وهو قول ابن حبان انظر (التقييد والإيضاح) ص٢٩٨.

(٤) وهو الحافظ العراقي وقد قطع بذلك. انظر (التقييد والإيضاح) ص٢٩٨.

(٥) انظر (التقييد والإيضاح) ص٢٩٨، و(تدريب الراوي) ٢/ ٢٩٥.

(٦) بل الأشهر سنة ست وثمانين، قال الحافظ ابن حجر: قال ابن يونس مات سنة ست وثمانين، وقيل سنة خمس، وقيل سبع، وقيل ثمان، وفي تدريب الراوي: وقيل تسع. انظر (الإصابة) ٤/ ٤١ و(تدريب الراوي) ٢/ ٦٩٦.

فصل

[آخر الصحابة موتاً على الإطلاق]

وآخر من مات بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى على الراجح، توفي سنة ثمان وثمانين، وهو آخر من شهد بيعة الرضوان موتاً.

وقيل آخرهم موتاً بها عمرو بن حُرَيث، وتوفي على ما قيل سنة ثمان وتسعين[١].

وآخر من مات منهم بالبصرة أنس بن مالك، وآخر ما قيل أنه مات سنة ثلاث وتسعين[٢]، وهو الراجح من حيث دعا رسول الله ﷺ له بطول العمر.

وأما آخرهم موتاً على الإطلاق فيُفهَم من سياق ما سبق أنه الطفيل[٣]، وذكر آخرون[٤] عن عكرمة بن عمار قال: لقيت الهِرْماس بن زياد سنة اثنتين ومئة فعلى هذا يكون آخرَ الصحابة موتاً.

***

---

(١) وقيل توفي سنة خمس وثمانين انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص٣٥٤، و(تدريب الراوي) ٢/ ٦٩٥.

(٢) (تدريب الراوي) ٢/ ٦٩٣.

(٣) وهو ما اختاره ابن الصلاح وتبعه على ذلك النووي، وقال عنه العراقي: هو الصواب، وقد جزم بذلك مسلم بن الحجاج وابن منده وغيرهم. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٥٠ و(التقييد والإيضاح) ص٢٩٦.

(٤) وهو أبو زكريا ابن منده في جزء له جمعه في آخر من مات من الصحابة كما نقل عنه ذلك العراقي. انظر (التقييد والإيضاح) ص٢٩٨، وتقدم في تعليق سابق أن التحقيق أن الطفيل توفي سنة عشر ومائة، وعلى هذا يكون الطفيل آخر الصحابة موتاً.



[الباب الثاني عشر]

التابعون

اختُلِفَ في حدِّ التابعيِّ، فذكر البعض[١] أن التابعي: هو من لقي واحداً من الصَّحابة فأكثر على الأظهر.

والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصَّحابة، نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما[٢].

ومن عدَّ بعض الصَّحابة في طبقة التابعين فقد غلط[٣]، أو[٤] لكون الصَّحابي من صغار الصَّحابة.

وقد يُعَدُّ بعض التابعين في الصَّحابة لإرسالهم الحديث فيُظَن أنه منهم[٥].

---

(١) وهو الحاكم في (معرفة علوم الحديث) ص ٤٢.

(٢) وهذا ما ذهب إليه ابن الصلاح. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٥١.

(٣) وممن غلط في هذا الحاكم في (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٤، حيث عدّ النعمان وسويداً ابني مقرّن المزني في التابعين، وهما صحابيان معروفان مذكوران في الصحابة كما أشار إلى ذلك الإمام ابن الصلاح. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٥٣.

(٤) العبارة هكذا في الأصل، والعطف غير ظاهر، ولعل (أو) زائدة، فيكون ما بعدها للتعليل.

(٥) ومن ذلك إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، عده ابن منده وغيره في الصحابة، وهو تابعي أرسل. (انظر فتح المغيث) للسخاوي ١/ ١٣٦.

وجعل بعضُهم[1] التابعين خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي واحداً من الصَّحابة، وبعضهم جعلهم أربع طِباق، والبعض جعلهم ثلاث طباق[2].

***

(١) وهو الحاكم أبو عبد الله في (معرفة علوم الحديث) ص ٤٢.

(٢) وهو مسلم في كتاب الطبقات. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص٣٥٨.

فصل

[أفضل التابعين]

وأفضل التابعين سعيد بن المسَيَّب، وقيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النهدي، ومسروق، كذا ذكرَ أهلُ الحديث[١].

واختياري أن خير التابعين أُوَيسٌ القَرَني للحديث الوارد فيه[٢].

ثم المخضرمون الذين عاصروا النبي ﷺ مسلمين وهم بكثرة.

ثم الفقهاء السبعة، وهم الذين عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، وعدَّهم بعض أهل الحديث فقال: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وسليمان بن يسار، وقاسم بن محمد بن أبي بكر

---

(١) وفي هذا خلاف مشهور عند المحدثين، قال ابن الصلاح: وأعجبني ما وجدته عن الشيخ أبي عبد الله بن خفيف الزاهد الشيرازي في كتاب له قال: اختلف الناس في أفضل التابعين؛ فأهل المدينة يقولون: سعيد بن المسيب، وأهل الكوفة يقولون: أويس القرني، وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٥٣.

(٢) وهو حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له أويس وله والدة، وكان به بياض، فمُروه فليستغفر لكم» رواه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أويس القرني، رقم (٦٤٣٨). قال الإمام النووي في شرح هذا الحديث: هذا صريح في أنه خير التابعين وقد يقال قد قال أحمد بن حنبل وغيره: أفضل التابعين سعيد بن المسيب، والجواب: أن مرادهم أن سعيد أفضل في العلوم الشرعية كالتفسير والحديث والفقه ونحوها؛ لا في الخير عند الله تعالى. (شرح مسلم) ٢/ ٣١٢.

الصديق رضي الله عنه، وأبو سلمة بن عبد الرحمن[1]، أو سالم بن عبد الله[2]، أو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مكان أبي سلمة[3].

***

(١) وقد عدَّهم إلى هنا الحاكم، وقال: فهؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز. انظر (معرفة علوم الحديث) ص ٤٣.

(٢) وهذا ما فعله ابن المبارك، حيث جعل سالماً بن عبد الله بن عمر مكان أبي سلمة بن عبد الرحمن. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص٣٦١.

(٣) وهذا ما فعله أبو الزناد فجعل أبا عبد الرحمن بن الحارث مكان أبي سلمة وسالم. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص٣٦١.



[الباب الثالث عشر]
الإخوة والأخوات

ومعرفة هذا للطالب من المهمات التي لا بدَّ عنها[١]، ووقع ذلك في الصحابة ومن بعدهم.

مثال الأخوين من الصحابة عمر، وزيد ولدا الخطاب، وهشام، وعمرو ولدا العاص، وعبد الله، وعتبة ولدا مسعود [٢]ونحو ذلك.

وفي التابعين من الأئمة المشهورين محمد، وعبد الله ولدا مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد، ونافع وَلَدا جُبير بن مطعم، ومحمد، وأبو بكر ولدا منكدر بن عبد الله[٣]، ومن بعدهم كذلك كثيرون مشهورون.

* * *

---

(١) ومن فوائده: أنه لا يُظن من ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك لاسم الأب، وقد أفرده بالتصنيف علي بن المديني والنسائي وأبو العباس السرَّاج ومسلم وأبو داود. انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٧٢٠.

(٢) انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٧٢٠.

(٣) انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٤.

فصل

[من له أخوان راويان وثلاثة]

ومن ذلك أخوان رَوَيا مع أبيهما كالحسن، والحسين ولدا علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وعبد الرحمن، وأبو عبيدة ولدا عبد الله بن مسعود ونحو ذلك.

وممن له أخوان: كعلي، وجعفر، وعَقيل إخوة.

وأبان، وعمرو، وسعيد إخوة أبناء عثمان بن عفان[1] رضي الله عنه.

وممن له ثلاثة إخوة محمد الباقر، وإخوته عبد الله، وزيد، وعمر بنو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[2] رضي الله عنهم.

ومما يستغرب أن أربعة أخوة ولدوا في بطن واحد وكانوا علماء، وهم محمد وعمر، وإسماعيل، والرابع[3] لم يُسَمَّ.

***

---

(١) وهؤلاء كلهم تابعيون انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٣.

(٢) كلهم تابعيون انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٣.

(٣) وهم بنو راشد أبي إسماعيل السُّلمي، ولم يُسَم البخاري والدارقطني الرابع، وسماه ابن الحاجب في آخر مختصره الفرعي: (علياً) انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ١٤٣.

فصل

[من له أربعة وخمسة]

وممن له أربعة إخوة وهو الخامس سفيان بن عيينة، وهم: آدم، وعمران، ومحمد، وإبراهيم، كلهم روَوا الحديث.

ويحيى، وموسى، وعمران، وعيسى، وعائشة، أولاد طلحة بن عبيد الله.

ويعقوب[١]، وإبراهيم، وحُميد، ومصعب، وأبو سلمة أبناء عبد الرحمن بن عوف.

وممن له خمسة أخوة محمد بن سيرين وهم: أنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة كلُّهم رواة.

النضر، وموسى، وأبو بكر، وعبد الله، وعبيد الله بنو أنس بن مالك محدِّثون[٢].

وعطاء، وسليمان، وعبد الله، وإسحق، وموسى، وعبد الرحمن بنو يسار تابعون.

* * *

---

(١) لم يذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث) وهو مما يكثر المصنف النقل عنه، بل ذكر إبراهيمَ ومصعب وأبا سلمة فقط، ولم أجد في كتب التراجم من أبناء عبد الرحمن بن عوف من اسمه يعقوب. انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٣.

(٢) وأسقط المصنف واحداً حتى يتم المثال وهو عمر، وقد عده الحاكم منهم. انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٣.

فصل

[من له ستة وسبعة وثمانية]

وممن له ستة إخوة وهو السابع: النعمان بن مقرِّن وأخوته سويد، ومعقل، وعقيل، وسنان، وعبد الرحمن، وعبد الله بنو مقرن[١].

وسالم، وعبد الله، وحمزة، وعبيد الله، وزيد، وواقد، وعبد الرحمن أبناء عبد الله بن عمر بن الخطاب[٢].

وممن له سبعة إخوة وهو الثامن: عمرو[٣] بن سعد بن أبي وقاص؛ وهم مصعب، وعامر، ومحمد، وإبراهيم، ويحيى، وإسحق، وعائشة.

وممن له ثمانية وهو التاسع: سفيان بن عيينة السابق على قول، وذكر بعضهم أن أولاد عيينة عشرة، لكن الرواة منهم من تقدَّم ذكره من أولاده[٤].

***

(١) كلهم صحابة مهاجرون لم يشاركهم أحد في هذه المكرمة. انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٧٢٤.

(٢) كلهم تابعيون. انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٣.

(٣) هو عمر وليس (عمرو) كما في (معرفة علوم الحديث) ص١٥٣، وفي تدريب الراوي (عمرة) وهو غلط أيضا والصواب عمر. وانظر (الإصابة) ٣/ ٦٢.

(٤) انظر (التقييد والإيضاح) ص٣٢٠، و(تدريب الراوي) ٢/ ٧٢٢.

فصل

[من له تسعة]

وممن له تسعة إخوة وهو العاشر الفضل بن العباس: وهم عبد الله، وعبيد الله، وعبد الرحمن، وقُثَم، ومعبد، وعون، والحارث، وكثير، وتمام.

وغاية ما بلغنا في ذلك(١) ما ذكرهم ابن الجوزي بنو عبد الله بن أبي طلحة وهم: القاسم، وعمير، وزيد، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، ويعقوب، ومحمد، وعبد الله، وعمرو(٢)، ومعمر، وعمارة، وكلٌّ أُخِذَ عنه العلم.

وفيه غير ما ذكر من الإخوة، وفي هذا كفاية للطالب.

***

---

(١) وهذا ما أشار إليه الحافظ العراقي في (شرح التبصرة والتذكرة) ص٣٧١، وقال في (التقييد والإيضاح): وأكثر ما رأيت مسمى من الإخوة والأخوات من أولاد المشهورين أولاد سعد بن أبي وقاص، سمى له ابن الجوزي خمسة وثلاثين ولداً. انظر (التقييد والإيضاح) ص ١٤٥.

(٢) هكذا في الأصل (عمرو)، والصواب: (عمر) كما في (شرح التبصرة والتذكرة) ص٣٢٥، وغيره.

فصل

[من له راوٍ واحد في الصحابة]

مَن له راو واحد في الصحابة، مَن انفرد عنه ابنه بالرواية كالمسيّب[١] بن حَزْن، وعمير بن قتادة[٢]، ومالك بن ثعلبة[٣] الجُشَمِيّ وغيرهم.

وفيهم من انفرد عنه بعض الرواة، كعامر بن شهر، وعروة بن مُضَرِّس، ومحمد بن صفوان[٤]، وغيرهم.

وفي التابعين من انفرد عنه راوٍ واحد مثل محمد بن أبي سفيان، وأخوه عمرو بن أبي سفيان بن العلالي بن حارثة[٥] ونحوها.

وفي أتباع التابعين كثير مثل مِسْوَر بن رِفَاعة[٦] وهو مشهور عند أهل الحديث.

***

---

(١) لم يرو عنه غير ابنه سعيد. انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٩.

(٢) لم يروه عنه غير عبيد. انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٩.

(٣) هكذا في الأصل، وفي بعض نسخ الحاكم (ثعلبة)، والصواب (نضلة) وهي بعض نسخ الحاكم الأخرى، وكذلك في (الإصابة) و(التقريب) لم يرو عنه غير ابنه عوف أبي الأحوص الجُشمي. انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٥٩ و(الإصابة) ٥/ ٥٥٨ و(التقريب) ٢/ ١٥٥.

(٤) لم يرو عنه غير الشعبي. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٥٩.

(٥) كذا في الأصل «العلالي بن حارثة»، وهو في (تدريب الراوي) ٢/ ٧٤٥ «العلاء» بالهمزة، والصواب: «العلاء بن جارية» بالهمزة وبالجيم كما في (معرفة علوم الحديث) ص ١٦٠، وكذلك ضبطه الحافظ ابن حجر في (التقريب) فقال: «العلاء بن جارية» بالجيم ٢/ ٨١.
أقول: وقد ذكر الحاكم أنه لم يرو عنه غير الزهري، وتعقبه الحافظ العراقي بأنه روى عنه غيره. انظر (التقييد والإيضاح) ص٣٣٦.

(٦) لم يحدّث عنه غير مالك بن أنس. انظر (معرفة علوم الحديث) ص ١٦٠.

فصل

الأسماء الكثيرة[١]

يتعيَّنُ على طالبِ الحديث معرِفَةُ الأسماء التي لرجل واحد يعرفه به كلُّ راوٍ غير ما عرفه الآخر، أو من واحد يعرفه بهذا مرة وبذلك أخرى، فيلتبس على مَنْ لا يعلم حاله بل على من يعلم أيضاً، كمحمد بن السائب الكلبيِّ[٢]، فإنه قد وَهِم الناسُ فيه كثيراً، وسَبَلان سالم مولى النصريين حيث له أسماء كثيرة[٣].

ويتعيَّنُ عليه معرفة مفردات الأسماء، والألقاب، والكُنى، وقد صنَّف جماعة في ذلك كتباً كثيرة الفائدة[٤].

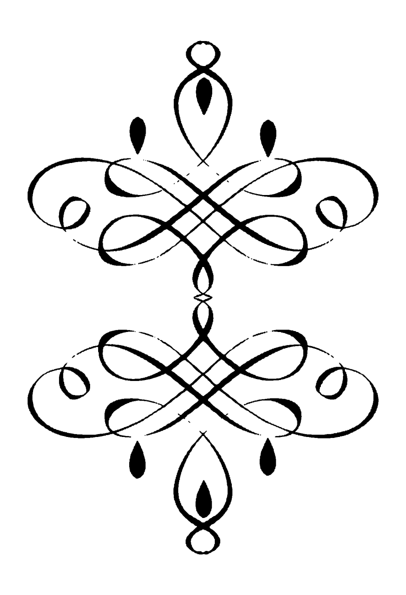
---

(١) ويعرف هذا النوع بـ (معرفة من ذُكر بأسماء أوصفات مختلفة) وهو فنٌّ عويص تمسّ الحاجة إليه لمعرفة التدليس. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٢٠٩.

(٢) وهو صاحب التفسير العلامة في الأنساب، أحد الضعفاء، وهو أبو النَّضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق حديث تميم الداري وعديّ بن بداء، وهو حماد بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة حديث: «ذكاه كل مَسْك دباغه» وسماه حماداً، رواه الحاكم في (المستدرك) وصححه ووافقه الذهبي ٤/ ١٣٨رقم (٧١٥٣)، وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطية العوفي التفسير مدلِّساً موهماً أنه أبو سعيد الخدري. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٢٠٩، و(لسان الميزان) ٧/ ٣٦٤، و(تدريب الراوي) ص ٧٤٦.

(٣) قال ابن الصلاح: هو سالم أبو عبد الله المديني، وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحَدَثان النصري، وهو سالم مولى شداد بن الهاد النصري، وهو في بعض الروايات مسمىً بسالم مولى النصريين، وفي بعضها بسالم مولى المهدي، وهو في بعضها سالم بن سبلان، وفي بعضها: أبو عبد الله مولى شداد بن الهاد، وفي بعضها: سالم أبو عبد الله الدَّوسي، وفي بعضها سالم مولى دوس. اهـ. (مقدمة ابن الصلاح) ص١٦٢.

(٤) وممن صنف فيه: ابن المديني، ثم مسلم، ثم النسائي، ثم الحاكم أبو أحمد، وهو غير صاحب المستدرك، ثم ابن منده، قال العراقي: وكتاب أبي أحمد أجلُّ ما صنف في ذلك وأكبره، فإنه يذكر فيه من عُرف اسمه غالباً ومن لم يُعرف اسمه. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٣٨٥.





[الباب الرابع عشر]
الألقاب

كمُشْكَدانة(١)، وكَلَدَة(٢)، وجَزَرَة(٣)، وعَلَّان(٤)، وسِيْفَنَّة(٥)، وسَفينة(٦)، وحَصِيرِيّ، ولُوَيْن(٧)، ....

---

(١) مُشكدانة: بضم الميم وفتح الكاف، معناه بالفارسية حبة المسك أو وعاؤه. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٢١٩.

(٢) كَلَدة بن حنبل بفتح اللام صحابي. (مقدمة ابن الصلاح) ص١٦٣.

(٣) هو لقب صالح بن محمد الحافظ، صحف (خرزة) بـ(جزرة) فلقب بها. (إرشاد طلاب الحقائق) ص٢١٨.

(٤) وهو لقب علي بن الحسن بن عبد الصمد البغدادي الحافظ، وله لقب آخر هو «ماغمَّه»، ويجمع فيه بين اللقبين فيقال: «عَلان ما غمَّه». (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧١.

(٥) سِيفَنَّة: بكسر السين وفتح الفاء والنون مشددة، لقب إبراهيم بن الحسين، ولقب بذلك لكثرة كتابته الحديث. وسيفنة: طائر بمصر لا يقع على شجرة إلا أكل ورقها حتى لا يُبقي منها شيئاً، وكذلك إبراهيم إذا وقع على محدث لا يفارقه حتى يكتب جميع حديثه. انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢١٣، والقاموس المحيط مادة (سفن).

(٦) سفينة مولى رسول الله ﷺ من الصحابة، لقب فرد، واسمه مهران، على خلاف فيه. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٦٤.

(٧) هو لقب محمد بن سليمان المصيصي، ولقب به لأنه كان يبيع الدواب ببغداد فيقول هذا الفرس له لوين، هذا الفرس له قديد، فلقب بـ لوين. (الجامع لأخلاق الراوي) ٢/ ٧٥.

ووابِصـة، ورِشْـك[١]، وضـالّ[٢]، وضعيـف[٣]، وزِنْجـيّ، وغُنْـدَر[٤]، وغُنْجـار[٥]، وثعلبـة، وأخْفَش، وصاعِقة[٦]، وبُنْدار[٧]، وسَـجَّادة، وَوَهْبَـان[٨]، وعَبْدان، وقَيْصر، وحَمْـدان، ونحوهـا مـن الألقـاب حيث غالبـاً لم يعـرف صاحبهـا إلا باللَّقب.

يجب على المعتني بهذا الشأن معرفتها حتى لا يشتبِهَ عليه شيء.

***

(١) ذكر الحاكم بسنده عن يحيى بن معين أنه قال كان يزيد بن مطرف يسرح لحيته فخرج منها عقرب فلقب بالرِّشك. انظر (معرفة علوم الحديث) ص ٢١١.

(٢) هو لقب بن عبد الكريم، ضل في طريق مكة، فلقب به. انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٧٨٢.

(٣) هـو لقـب عبـد الله بـن محمـد وإنمـا كان ضعيفاً في جسـمه لا فـي حديثـه. (مقدمة ابـن الصلاح) ص ١٦٩

(٤) هو لقب محمد بن جعفر البصري، سمي بذلك لأنه أكثر من الشغب على الحسن البصري فقال له: اسكت يا غندر وأهل الحجاز يسمون المشغِّب غندراً. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٧٠

(٥) غنجار، لقب عيسى بن موسى التيمي أبي أحمد البخاري، متقدم، لقب بغنجار لحمرة وجنتيه. وغنجار آخر متأخر، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ، صاحب تاريخ بخارى. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٠.

(٦) هو أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم الحافظ، قال أبو علي الحافظ: إنما لقب صاعقة لحفظه وشدة مذاكرته ومطالبته. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٠.

(٧) هو محمد بن بشار، لقب به لكونه بندار الحديث، أي مكثرا منه مفرقه على غيره. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٢١٨.

(٨) هو وَهْبُ بن بقيّة الواسطيّ.



[الباب الخامس عشر]
من انتسب إلى غير أبيه

كبني عفراء[١]، وابن مُنْيَة[٢]، وابن بُحَينة[٣]، وابن سَلُوْل[٤]، وابن حمامة[٥]، وابن حَسَنة[٦]، وابن الخَصَاصِيَة[٧]، وابن سُكَيْنة[٨]، وابن تَيْمِيَّة[٩]، وبني بيضاء[١٠]،

---

(١) وهم معاذ ومعوِّذ وعَوْذ، ويقال عوف، نُسبوا إلى أمهم، وأبوهم الحارث. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨٥.

(٢) وهو يعلى، نسب إلى جدته أم أبيه، وقيل أمه، ورجحه المزي وابن عبد البر. انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٨٤٧.

(٣) وهو عبد الله الصحابي المعروف نسب إلى أمه وأبوه مالك. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٦.

(٤) هو عبد الله بن أبيّ بن سلول، وسلول أمه، وقيل جدته «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ١/ ٣٠٤، انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ٢٢٥.

(٥) وهو بلال المؤذن، وحمامة أمه، وأبوه رباح. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٢٣٢.

(٦) هو شرحبيل بن حسنة هي أمه، وأبوه عبد الله بن المطاع. (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٥.

(٧) وهو بشير بن الخصاصية، بتخفيف الياء هي أم الثالث من أجداده، وقيل أمه، وأبوه معبد. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص٢٣٣.

(٨) وهو عبد الوهاب البغدادي أبو أحمد، وسكينة أم أبيه. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٦.

(٩) هو أحمد بن عبد الحليم الحراني الدمشقي، وتيمية هي جدةٌ عُلْيا من وادي التيم. انظر (الباعث الحثيث) ص٢١٩، و(تدريب الراوي) ٢/ ٨٤٨.

(١٠) وهم سهيل وسهل وصفوان بنو بيضاء، وهي أمهم، واسمها دعد، وأبوهم وهب. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٥.

وابن الجَرَّاح[١]، وابن النابغة[٢]، وابن جَارِيَة[٣] في الأظهر، وابن جريج[٤] وغيرهم ممن انتسب إلى أمه أو جدته أو جده.

وفيهم من ينسب إلى غير ذلك كابن دينار[٥]، وابن الأسود[٦].

***

(١) هو أبو عبيدة أحد العشرة رضي الله عنه عامر بن عبد الله بن الجراح، نسب إلى جده. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٢٣٣.

(٢) هو حَمَل بن النابغة، وهو ابن مالك نسب إلى جده. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٢٣٣.

(٣) هو مجمّع بفتح الميم الثانية وكسرها صحابي، وهو مجمع بن يزيد بن جارية، نسب إلى جده. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص ٢٣٣.

(٤) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، نسب إلى جده. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٦.

(٥) وهو الحسن بن واصل، ودينار زوج أمه. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٧.

(٦) وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي، كان في حِجر الأسود بن عبد يغوث، وتبنَّاه فنسب إليه. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٧.



[الباب السادس عشر]
الأوطان والبلدان والقبائل

مما يُعين الطالبَ معرفتُه أوطانَ الرواةِ وبلدانَهم وقبائلَهم، فإنَّ ذلك يميِّز بين الاسمين المتَّفقين في اللفظ، فينظر في الشيخ والذي روى عنه، فربما كانا أو أحدُهما من بلدِ أحَدِ المتفقين في الاسم، فيغلب على الظنِّ أنَّ بلديهما هو المذكور في السند(١).

وانتسابُ من سكن من بلدين: ابتداؤه بالأولى ثم الثانية(٢)، وبالعموم في قرب(٣).

ومعرفتُه المواليَ وأولادَهم من الرواة؛ ليفرِّقَهم من الصَّريح الخاص، كموالي رسول الله ﷺ وغيرهم من الموالي الأئمة(٤).

---

(١) انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص٤٦٧.

(٢) فمن انتقل مثلًا من مصر إلى دمشق فيقال (فلان المصري الدمشقي)، والأحسن أن يقال (ثم الدمشقي). انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٠٠.

(٣) العبارة الأخيرة غير واضحة. قال الإمام النووي: ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة، فجائز أن ينتسب إلى القرية وإلى البلدة أيضا، وإلى الناحية التي منها تلك البلدة، وإلى الإقليم.
وقال الحافظ العراقي: فمن كان من أهل داريا مثلاً، له أن يقول في نسبه الداري والدمشقي والشامي، فإذا أراد الجمع بينهما فليبدأ بالأعم، فيقول: الشامي الدمشقي الداري. (إرشاد طلاب الحقائق) ص٢٤٩، و(شرح التبصرة والتذكرة) ص٤٦٧.

(٤) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٩٨.

فصل

[النِّسبُ التي على خلاف ظاهِرها]

قد يُنسب الراوي إلى نسبةٍ من مكانٍ أو قبيلةٍ أو صنعةٍ، وليس المتبادر إلى الفَهم من تلك النسبة مراداً؛ بل لعارض عرض، كنزوله ذلك الموضعَ ونحوه؛ كعقبةَ بن عمرو الأنصاري، قيل له البدري لسكناه في بدر، وهو لم يشهد بدراً مع النبي ﷺ على الأصحِّ[١].

وسليمان التيميّ كذلك، ولم يكن تيميَّ الأصل[٢]، وأحمد بن يوسف السُّلَمي[٣]، وحفيده، وسبط الحفيد.

وقريبٌ من ذلك خالد الحَذَّاء[٤]، ومِقْسَم مولى ابن عباس[٥]، وأبو عمرو الأَوْزَاعِيّ[٦]، ويزيد الفقير وغيرهم[٧].

---

(١) هو قول الأكثرين كما ذكر الإمام ابن الصلاح وتبعه على ذلك النووي. وقال البخاري: «شهدها»، وجزم بذلك، كما أشار الحافظ ابن حجر في (الفتح). واختاره أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلّام، وجزم به الكلبي، ومسلم في الكُنى وآخرون. انظر (إرشاد طلاب الحقائق) ص٢٣٤، و(فتح الباري) ٧/ ٣٧٠، و(تدريب الراوي) ٢/ ٨٥١.

(٢) نزل في تيم وليس منهم، وهو مولى بني مرة. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٧.

(٣) وهو أزدي كانت أمه سلمية فعُرف بذلك. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٧.

(٤) لم يكن حذاءً ووصف بذلك لجلوسه في الحذائين. (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٨٨.

(٥) وهو مولى عبد الله بن الحارث، لزم ابن عباس فقيل له مولى ابن عباس للزومه إياه. (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨٧.

(٦) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، إمام أهل الشام وفقيههم، نزل بالأوزاع فغلب عليه الاسم، نزل ببيروت في آخر عمره ومات فيها مرابطاً. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٤٣٤، و(تهذيب التهذيب) ٢/ ٥٣٧

(٧) أحد التابعين وصف بذلك لأنه أصيب في فقار ظهره، فكان يألم منه حتى ينحني له. (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨٨.



[الباب السابع عشر]

المبهَمات

يجب على المعتني بهذا الشَّأن معرفةُ من أُبْهِمَ ذكرُهُ في الحديث، أو في الإسناد، مِن رجالٍ ونساءٍ.

ويُستدلُّ على معرفته: بوروده مسمّىً في طرق الحديث، أو بتنصيصِ أهلِ السِّير على كثيرٍ منهم، كابن أمِّ مكتوم، وقد ورد في الصَّحيح غير مسمىً.

واختُلف في اسمه، والرّاجح أنَّ اسمه عبد الله[1]، وكعَمَّةِ فلان، وزوجة فلان، وزوج فلانة، ونحوِ ذلك من المبهم.

***

---

(١) ما رجحه المصنف هنا رجحه ابن الصلاح في مقدمته، وتبعه على ذلك النووي، لكن الحافظ العراقي تعقّب ابن الصلاح وقال: ما رجحه مخالف لقول جمهور أهل الحديث، فإن أكثر أهل الحديث على أن اسمه عمرو، حكاه عنهم ابن عبد البر في (الاستيعاب) في موضعين في باب عبد الله وفي باب عمرو، وكذا قال المزي في (التهذيب) أن كون اسمه عمراً أكثر وأشهر... إلى آخر كلامه. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨٩ و(إرشاد طلاب الحقائق) ص٢٣٧ و(التقيد والإيضاح) ص٤١٠.

فصل

[المؤتلف خطاً والمختلف لفظاً]

ومـن المُبهَمـات[١]: المؤتلف خطـاً والمختلف لفظاً، من الأسـماء والألقاب والأنساب ونحوها.

ولئن لم يعلمِ الطالبُ هذا ليكثُرَنَّ غثاؤه.

وذلك مثل: أَجْمَد بالجيم، ابن عُجْيَان[٢] وغيره، أحمد بالحاء.

وأشقر بن بُجَير بن قيس بصري، وأَشْعر بن خُلَيْف، وأسعر بالمهملة الجعفي[٣].

وأَسِيد ـ مُكَبَّراً ـ ابن صفوان[٤]، وأُسَيد ـ مُصَغَّراً ـ ابن حُضَير، وابن ظُهير[٥]، والخلاف في ذي الكنية، وابن رافع [٦]، ويحيى، وأَسيد بن أبي أُسَيد السَّاعدي[٧].

---

(١) هذا النوع يُعرف بالمؤتلف والمختلف، ولا يدخل في المبهم بالمعنى الاصطلاحي الذي ذهب إليه علماء الحديث كما ذكر المصنف هنا، وإن كان فيه نوع من الإبهام لمن لم يعرفه.

(٢) أجمد بن عُجيان، بضم المهملة وسكون الجيم وتحتية، كسفيان على الراجح، صحابي همْداني شهد فتح مصر، قال ابن يونس: لا أعلم له رواية. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٦٣، و(تدريب الراوي) ٢/ ٧٥٠.

(٣) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٧.

(٤) مختلف في صحبته، روى عن علي رضي الله عنه. انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٦، و(تهذيب التهذيب) ص١٧٥.

(٥) هو أُسيد بن ظُهَير بن رافع الأنصاري الأوسي صحابي، استصغر يوم أحد وشهد الخندق، ومات في خلافة عبد الملك بن مروان. انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٦، و(تهذيب التهذيب) ١/ ١٧٧.

(٦) وهذا أُسيد بن رافع بن خَديج. قال الدارقطني: الصواب فيه أُسيد بالضم، وقد ذكره البخاري على الوجهين. انظر (تهذيب التهذيب)١/ ١٧٦.

(٧) هـو أَسـيد بن علي بـن عبيد السـاعدي الأنصاري مولى أبي أُسَـيد، وقيـل من ولـده، والأول أكثر. =

عَمَّارة بالفتح والتشديد اسم جماعة من النساء، وعِمَارة[1] بالكسر والتخفيف هو والد أُبيّ فقط، والباقي بالضمّ مخففاً، وليس لهم ذكر مُكبَّراً إلاَّ في خُزاعة.

***

= انظر (تهذيب التهذيب) ١/ ١٧٥.

(١) ومنهم من ضمه. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٢.

فصل

[المؤتلف والمختلف من الألقاب]

ومنها البَطين مُكبَّراً لمُسْلم بن عمران، واللقب مُصغَّر.

وحُضين[١] بالمعجمة ابن منذر فقط. وبالمهملةِ وقع مصغراً سوى أبي حَصين بن عاصم[٢] فهو بفتح الحاء.

وخُبيب بن عبد الرحمن، هو ابن خبيب[٣] مصغراً معجماً، وابن عَدي وهو من أصحاب عاصم بن ثابت[٤]، وكنيته[٥] ابن الزبير بولد له.

---

(١) حُضين بن المنذر بالضم والضاد المعجمة مفتوحة، أبو ساسان تابعي جليل، كنيته أبو محمد وأبو ساسان لقبٌ له، ليس في رواة الحديث من اسمه حضين سواه. ذكره البخاري فيمن مات بعد المائة. انظر (معرفة علوم الحديث) ص١٨١، و(تهذيب التهذيب) ١/ ٤٤٨.

(٢) وهو عثمان بن عاصم بن حصين الأسَدي الكوفي، أبو حَصين ثقة ثبت وربما دلس. توفي سنة ثمان وعشرين على الأرجح. انظر (سير أعلام النبلاء) ٥/ ٤١٢، و(تقريب التهذيب) ١/ ٦٦٠.

(٣) خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الأنصاري الخزرجيّ أبو الحارث، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث. توفي (١٣٢هـ) انظر (تهذيب التهذيب) ١/ ٥٤٠.

(٤) أي في سرية القراء التي كان أميرها عاصم بن ثابت وقتل خبيب وهو القائل:

ولست أبالي حين أقتل مسلما على أي جنب كان في الله مصرعي.

انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ٢٠٠.

(٥) هكذا في الأصل، وفي العبارة خلل، ولعل الصواب: أبو خبيب كنية عبد الله بن الزبير كني بابنه خبيب، كما في كتب المصطلح. ولم أجد في كتب التراجم أن كنية خبيب بن عدي: ابن الزبير أو أبو الزبير. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٦، و(تدريب الراوي) ٢/ ٨٠٨.

وجَبيب بالجيم ابن الحارث[١]، وباقي ذلك بالحاء المهملة مُكبَّراً.

وبَربَر بباءين مفتوحتين، شيخ من أهل العراق من أصحاب الإمام مالك[٢]،

وبَرير مكبراً ثمر الأراك[٣].

وبُرَير مصغراً وهو ابن صرم الباهلي[٤].

وبُرْثُن بالمثلثة، هو عبد الرحمن مولى أم برثن[٥].

وبَريرة مولاة عائشة، وبربري شيخٍ لشعبة بن الحجاج[٦].

وثُوَير تصغير ثور، هو ابن سعيد بن عِلاقة الكوفي، روى عنه الثوري[٧].

***

---

(١) وهو صحابي. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٦٣.

(٢) هو المـُغَـنِّي. انظر (معرفة علوم الحديث) ٢٢٥، و(لسان الميزان) ٢/ ٩.

(٣) أي ثمر الأراك المذكور في حديث طلحة النصري. قال: «لقد نزلت في الصفة فصلى بنا رسول الله ﷺ فقلت: لقد أتى عليّ وعلى صاحبي بضع عشر يوماً مالي وماله طعام إلا البرير». انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٥.

(٤) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٥.

(٥) عبد الرحمن بن آدم البصري، المعروف بصاحب السقاية، مولى أم برثُن، وقد تبدل النون ميما. انظر (تهذيب التهذيب) ٢/ ٤٨٥.

(٦) (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٥.

(٧) ثوير بن أبي فاختة سعيد بن عِلاقة الهاشمي أبو الجهم الكوفي، قال سفيان الثوري: كان ثوير من أركان الكذب. انظر (تهذيب التهذيب) ١/ ٢٧٨.

فصل

[المؤتلف والمختلف من الكنى]

ومن الكُنى: من ذلك: أبو إياس بالمثناة من تحت هو معاوية بن قُرَّة، وأبو أُناس بالنون روى عنه نُعيم بن يحيى[١].

وأبو الأشهب جعفر بن حَيَّان العُطاردي، وأبو الأشعث شَراحيل بن آدَةَ الصَّنعاني[٢].

وأبو مُعيد بالمثناة تحت، جعفر بن غيلان الدمشقي، وباقيهِ أبو معبد بالموحدة[٣].

وأبو بصيرة هو الأنصاري، وأبو نُصيرة بالنون هو مسلم بن عبيد، وأبي نُصيّر صاحب أبي سعيد الخدري[٤].

وأبو النَّضر كُنِّيَ به الكلبي[٥]،

وأبو بكرة نُفَيع بن الحارث صحابي،

وأبو نضرة بن مالك تابعي،

---

(١) (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٨.

(٢) (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٨.

(٣) (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٩.

(٤) في الأصل (صاحب أبو سعيد) وهو خطأ، ولعله سهو قلم، وصواب العبارة (وأبو نُصير صاحب أبي سعيد الخدري) وقد روى عن أبي سعيد الخدري حديثاً. وقال علي بن مديني أبو نصير مجهول. كما في (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٨.

(٥) وهو محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٦١.

وأبو بصير بالموحدة عبد الله بن أبي بصير[١]،

وأبو السَّـفَر عبد الله بن أبي السَّـفَر[٢]، وما من الكُنى فبالفتح وبالفاء، والأسـماء بالإسكان وبالقاف[٣].

***

---

(١) قال الحاكم: أبو بصير والد عبد الله بن أبي بصير. انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٨.

(٢) أبـو السّـفر: هـو والد عبـد الله وليس عبد الله، واسـمه سـعيد بـن يُحْمِـد، وقيل أحمـد، وأصحاب الحديـث يقولونـه بفتـح الياء، الهَمْداني الثـوري الكوفي، تابعـي، ذكره ابن حبان فـي الثقات. انظر (تهذيب التهذيب) ٢/ ٤٩.

(٣) قد تُوهم عبارته أن الأسماء تكون فقط بالقاف والإسكان، وعبارة ابن الصلاح: (السفْر) بإسكان الفاء و(السَفَر) بفتحها، وجدت الكنى من ذلك بالفتح، والباقي بالإسكان. اهـ.

وما ذكره المصنف هنا من أن الأسماء بالإسكان وبالقاف هو مما تعقب به الحافظ العراقي ابن الصلاح، حيث قال: قد يرد على قوله (والباقي بإسكان الفاء) أن لهم في الأسماء والكنى ما هو بإسكان القاف، وذكر بعد ذلك أمثلة للأسماء والكنى التي بالقاف. (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٧٣، (التقييد والإيضاح) ص ٣٦٧.

فصل

[المؤتلف والمختلف من الأنساب]

والقَيسيُّون بطن من تميم، والعيشيون بصريون، والعَنَسيون شاميون، والعَبسيون كوفيون.

والعَوفيُّون بالفاء جماعة حدثوا بالكوفة وبغداد، والعَوَقيُّون بالقاف بصريون[١].

والزُّبَيديون منهم رجاء بن ربيعة، وابنه إسماعيل وهو مُصَغَّر[٢]، والمكبَّر من ذلك محمد بن يوسف[٣].

والزَّيديون المنتمون إلى زيد بن علي انتماء نسب أو مذهب.

والزبيريون ولد الزبير كثيرون، والزَّنْبَريون قبل الموحدة[٤] مدنيون، منهم داود بن زنْبَر القرشي، أول من أخذ الفقه عن الإمام مالك[٥].

والرَّبَذيُّون منسوبون إلى الرَّبَذة[٦]، ومنهم موسى بن عبيدة الرَّبَذي[٧].

***

---

(١) (معرفة علوم الحديث) ص٢٢١.

(٢) أي يقال زُبيدي، وهما كوفيان تابعيان. (معرفة علوم الحديث) ص٢٢١.

(٣) أي يقال الزَّبيدي، وهو أبوحُمَة اليماني، وكان محدث اليمن في وقته. (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٢ و(تهذيب التهذيب) ٣/ ٧٤١.

(٤) هكذا في الأصل، والعبارة فيها سقط، ويجب أن تكون العبارة قبل الموحدة نون.

(٥) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٢.

(٦) الرَّبَذة: بفتح أوله وثانيه، من قرى المدينة على ثلاثة أيام، قريبة من ذات عرق، وبهذا الموضع قبرُ أبي ذر الغفاري رضي الله عنه. انظر (معجم البلدان) ٣/ ٢٤.

(٧) وهو أبو عبد العزيز المدني، وأكثر أهل الحديث على تضعيفه. انظر (تهذيب التهذيب) ٤/ ١٨١.

فصل

[المؤتلف والمختلف من الأسماء]

ومنها عقيل مُكبراً ومُصغراً، فالأول كعَقيل بن أبي طالب، والثاني كابن خالد[١]، ويحيى بن عُقيل[٢]، وبنو عُقيل القبيلة.

وسَلَّام كله مُشدَّد إلا عبد الله بن سَلام، وجدُّ أبي عَلي الجَبَّائي[٣]، ومحمد بن سَلام[٤]، واختلفوا في سلام بن أبي الحُقَيْق اليهوديّ، وسلام بن مُشكِم الخَمَّار، وجد السَّيِّدي[٥]، وجد النَّسفي السلامي[٦]، وشيخ الدمياطي[٧].

وآمين بالفتح والمد لعبد بن آمين، وباقيه[٨] بالضم مقصوراً، السِّني بكسر

---

(١) وهو الأيليُّ المخرَّج له في الصحيحين، وهو الذي يروي عن الزهري غير منسوب. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٢/ ٢٠٤ و(تدريب الراوي) ٢/ ٨١٤.

(٢) الصحابي الإسرائيلي الحَبر كان اسمه أولًا حُصين، فغيره النبي ﷺ إلى عبد الله. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ١٨٤.

(٣) وأبو علي الجبائي: هو المعتزلي محمد بن عبد الوهاب بن سَلام. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ١٨٤.

(٤) هو محمد بن سَلام بن فرج البِيْكندي البخاري الحافظ أحد شيوخ البخاري صاحب الصحيح. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ١٨٤، و(تدريب الراوي) ٢/ ٧٩١.

(٥) هو جد سعد بن جعفر بن سلام أبي الخير البغدادي، و(السَّيِّدي) بفتح المهملة وياء تحتانية ثقيلة مكسرة، لكونه وكيل السيدة أخت المستنجد. انظر (فتح المغيث) ٣/ ١٨٧.

(٦) هو جد أبي نصر محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سلام. (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ١٨٧.

(٧) هو علي بن يوسف بن سلام البغدادي. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ١٨٧.

(٨) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٣.

السين نسبة إلى قرية كبيرة بالرِّي، والسُّني بضمها من كان من أهل مذهب الحق.

والشَّنِّي بالمعجمة، منهم عقبة بن خالد الشَّني، وأبان بن أبي عياش، قالوا: إن أباه فيروز مولى شَن[1].

***

(١) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٣.

فصل

ومن ذلك: الشَّاميُّون وهم كثيرون، والسَّاميُّون ولد أسامة بن لؤي[١].

والحمَّال[٢] صفةٌ لأبٍ، هارون بن عبد الله الحمَّال فقط.

وحَرِيز بالحاء المهملة والزاي آخراً، هو ابن عثمان الرَّحَبي الحِمصِي، وأبو حَريز عبد الله قاضي سِجِسْتان، وغيرُهما جَرير بمعجمة ومهملتين[٣].

وبَرَّاء بتشديد الرّاء هو أبو معشر، وأبو العالية بَرَّاء البصري، وغيرهما البَرَاء بالتخفيف.

وحارثة كلٌ واقع، إلا جَاريةَ بن قُدَامة، ويزيد بن جارية، فإنهما بالجيم[٤].

وبُسْر بن سعيد بالمهملة بعد الموحدة، وابن مِحْجَن في الأقوى، وكذلك الحَضْرَمي، وغير ما ذكر فبشر بالشين المعجمة[٥].

***

---

(١) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٣.

(٢) هكذا العبارة في الأصل وقال ابن الصلاح: لا نعرف في رواة حديث أو في من ذُكر منهم في كتب الحديث المتداولة الحمّال بالحاء صفة لا اسماً إلا هارون بن عبد الله والد موسى بن هارون الحمال الحافظ. (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٤.

(٣) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٥.

(٤) استدرك الإمام النووي على ابن الصلاح في هذا وزاد اسمين آخرين هما: الأسود بن العلاء بن جارية الثقفي، روى له مسلم، والآخر عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي، روى له البخاري ومسلم. (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٥، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص ٢٢٣.

(٥) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٤.

فصل

رِيَاح: بالمثناة تحتُ والدُ زياد، ويكنى أبا رِياح كاسم أبيه الهُذَلي، تابعيٌّ بصريٌّ، رأى أنس بن مالك.

ولهما آخرُ: زيادُ بن رِياح أبو رياح القيسي في الأشهر[1]، وغيرهما رَبَاح بالموحَّدة.

وَبَشَّار: بها وبالمعجمة، وهو والد محمد[2]، وغيرُهُ يَسَار، قيل: وبالموحدة نادرٌ في التابعين، معدومٌ في الصحابة[3].

والأَنْباري: بالراء، والأَنْباوي بالواو: عامر بن إبراهيم، وسليمان بن وهب.

---

(١) بل كنيته (أبو قيس) على الأرجح. قال السيوطي: وهو الصواب. وقد وقع مكنى في (صحيح مسلم) في كتاب المغازي بأبي قيس، وهكذا كناه البخاري في كتابه (التاريخ الكبير)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، ومسلم في (الكنى) وغيرهم.
قال الحافظ العراقي: ولم أرَ أحداً من المتقدمين كناه أبا رياح، ولكن المزي رجح في (التهذيب) أنه أبو رياح بالمثناة، قال العراقي: وقد كنت قلدت المزي في ترجيحه لذلك فصدرت به كلامي في شرح الألفية، ثم تبين لي أنه وهم، أو خلاف مرجوح، وأن الصواب ما ذكره المصنف ـ يعني ابن الصلاح ـ أنه أبو قيس. ثم قال: وكأن سبب وقوع الوهم في ذلك أن لهم شيخاً آخر يسمى زياد بن رياح أيضاً وهو بصري كالأول. ولكنه متأخر الطبقة عن ذاك رأى أنساً. اهـ.
أقول: وما أشار له العراقي هو الذي ذكره المصنف قبلاً، مع أن القيسي أعلى طبقة منه وأشهر، وهو الراوي عن أبي هريرة في أشراط الساعة ومفارقة الجماعة. انظر (التقييد والإيضاح) ص ٣٧٥، و(تدريب الراوي) ٢/ ٨٠٩، و(فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ٢٠٠.

(٢) وهو المعروف ببندار لقب له، وهو شيخ الأئمة الستة، وقد تقدم.

(٣) انظر (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) ١/ ٨٢.

عثَّام بالمثلثة بعدَ مهملة: هو ابن علي العامري فقط[1]، والجميع غَنَّام بمعجمة ونون.

وليس لهم عَسَل بفتح المهملتين إلا ابن ذكْوان، وما عداه فبكسر وسكون فيهما[2].

ومُسَوَّر بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو، وهو ابن يزيد الكاهلي له صحبة،

وابن عبد الملك اليربوعي وغيرهما بكسر الميم قبل سكون[3].

وحَنَّاط بمهملة ونون هو عيسى بن أبي عيسى، وخَبَّاط بمعجمة وموحدة، هو مسلم بن أبي مسلم[4]، وخَيَّاط كثير.

***

---

(١) هذا ما ذكره ابن الصلاح، وتعقبه الحافظ العراقي وزاد حفيداً له وهو عثَّام بن علي بن عثَّام بن علي العامري. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٣. و(التقييد والإيضاح) ص ٣٦٩.

(٢) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٣.

(٣) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٤.

(٤) قال الإمام ابن الصلاح: وقد يوجد في هذا الباب ما يؤمن فيه من الغلط ويكون اللافظ فيه مصيباً كيف ما قال مثل: عيسى بن أبي عيسى الحناط، وهو أيضاً الخباط والخياط إلا أنه اشتهر بعيسى الحناط بالحاء والنون، كان خياطاً للثياب ثم ترك وصار حناطاً يبيع الحنطة، ثم ترك وصار خباطاً، يبيع الخبط الذي تأكله الإبل. وكذلك مسلم الخباط بالباء المنقوطة بواحدة اجتمع فيه الأوصاف الثلاثة. حكى اجتماعها في هذين الشخصين الإمام الدارقطني. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٧٤.

فصل

ومما سبق بُشَير بضم الموحدة وفتح المعجمة، وهو ابن يَسَار الحارثي المدني، وابن كعب العدوي.

ويُسَير بضم الياء المثناة تحت، وفتح المهملة، وهو ابن عمرو، وقيل: ابن جابر وغير ذلك، فبَشير بالموحدة[١].

ومن الأسماء شُريح بالمعجمة وهو كثير، منها شَريح بن حيان[٢] مكبر وباقيه مصغر.

وسريج بالمهملة والجيم: هو ابن يونس، وابن النعمان، وأحمد بن سُرَيج، أو أبي سريج[٣] لا غير.

ومنها جمرة بالجيم وبالراء، هو أبو جمرة نصر بن عمران الضُبَعي[٤].

حمرة بالمهملتين، هو أبو عطيَّة الوادِعي[٥].

وما بقي فهو حمزة بالحاء المهملة وبالزاي[٦]، ولهم أسماء كثيرة أضربت عنها خوف الإطالة.

---

(١) انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٨٠٢.

(٢) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٢٦.

(٣) يعني أو ابن أبي سُريج، لتستقيم العبارة، وهو أحمد بن أبي سُريج فقط في كتب الحديث.

(٤) هو نصر بن عمران بن عصام الضُبَعي بضم المعجمة وفتح الموحدة بعدها مهملة. انظر (تقريب التهذيب) ٢/ ٢٤٤.

(٥) لم أجد أن اسمه حمرة، بل اسمه مالك. قال الحافظ ابن حجر: اسمه مالك بن عامر، وقيل: ابن أبي عامر، أو ابن عوف، وقيل: ابن حُمرة، وقيل ابن أبي حمرة، وقيل اسمه: عمرو بن جندب، ويقال: ابن أبي جندب، وقيل: إنهما اثنان... انظر (تهذيب التهذيب) ٤/ ٥٥٧.

(٦) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨٢.



[الباب الثامن عشر]
المتفق والمفترق

ومن المبهمات المتفق في الاسم، أو اسم الأب، أو اسم الجد، ويفترق في الأشخاص.

ولا بأس بذكر نُبَذ منه، فمن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالربيع بن سليمان، وهما مصريان في عصر واحد، وأحدهما المراديّ، والآخر الجيزيّ[١].

وصالح بن إبراهيم، وصالح بن إبراهيم، وهما قرشيان في عصر واحد، وأحدهما حفيد طلحة بن عبيد الله، والآخر حفيد عبد الرحمن ابن عوف[٢].

ويشتدُّ الشَّبه في ذلك بالتعاصُر والكثرة، وذلك عبد الله بن بِشر، وعبد الله بن بشر، وعبد الله بن بشر، وهم كوفيون متقاربون، وأحدهم هلالي، والثاني خَثْعَمي، والثالث كوفي، وَلي قضاء الرَّقة[٣]، ونحو ذلك كثير ويكتفي في كل نوع مثال أو مثالان.

---

(١) الأول الربيع بن سليمان المرادي مولاهم أبو محمد صاحب الإمام الشَّافِعيّ، ورواية كتبه عنه. توفي سنة ٢٧٠ هـ. والثاني: الربيع بن سليمان بن داود الجيزي أبو محمد الأزدي، مولاهم المصري، سمع من الشَّافِعيّ أيضاً، توفي سنة ٢٥٦ هـ. انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٣٤، و(تهذيب التهذيب) ١/ ٥٩٢، و(سير أعلام النبلاء) ١٢/ ٥٨٧، و١٢/ ٥٩١.

(٢) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٣٦.

(٣) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٣٧. والرقة: بفتح أوله وثانيه وتشديده وهي مدينة معروفة على الفرات وهي في سورية اليوم. انظر (معجم البلدان) ٣/ ٥٨.

فصل

ومـن الكثـرة: زياد بن حُصَين، وزيـاد بن حصين، وزياد بـن حصين، وزياد بن حصيـن؛ فـالأول: النَّهْشَـلي، والثاني: أبـو جَهْضَم، والثالـث: اليَرْبوعـيّ، والرابع: هـو من أصحـاب ابن عمـر(١).

ومنها: سعيد بن بَشير، وسعيد بن بشير، وسعيد بن بشير، وسعيد بن بشير؛ حيث أُريد: الدِّمشقي، والمدني، والبَصري، والمِصري(٢).

ومنهـا: الحسـن بـن الحكـم، تسـمى بهـا خمسـة نفـر مـع آبائهـم؛ فـالأول: النَّخَعـي، والثانـي: العَبـدي، والثالـث: البصـري، والرابـع: ابن الحـر، والخامس: ابن الحـارث(٣).

ومـن عجيـب الاتفـاق: خلـف عـن خلف عـن خلف عـن خلف عـن خلف؛ وهم مـن شـيوخ الحاكم(٤).

* * *

(١) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٣٥.

(٢) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٣٥ ولم يذكر البصري، وإنما ذكر أنه يروي عن الحسن البصري.

(٣) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٣٤.

(٤) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٣٦.

فصل

ومن الكثرة في النسب: محمد بن جعفر بن محمد، تسمَّى به ثلاثة أنفار متعاصرون، وماتوا في سنة واحدة، وكل واحد في عُشر المئة: الملقب ببُندار، وابن مَطَر النَّيْسَابوري، وابن كنانة البغدادي[١].

وكذلك تسمَّى باسم أحمد بن جعفر بن حَمدان؛ ووافق في ذلك أسماء آبائهم وأجدادهم أربعة: القَطِيعي، والبَصري، روى عن ابن الدَوْرَقي وغيره، والدِّينَوَري، والطَرَسُوسي، فالقَطيعي سمع من عبد الله بن أحمد بن حنبل وغيره، والبَصري يروي عن ابن الدَوْرَقي وغيره، والدِّيْنَوَريّ عن ابن سِنان الرُّوحي، والطَرَسُوسِيّ عن ابن جابر وغيره[٢].

* * *

(١) انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٤٢٠.

(٢) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨٠، و(شرح التبصرة والتذكرة) ص ٤٢٠.

فصل

ومما اتفق نسبه: محمد بن عبد الله الأنصاري، وتَسَمَّى به ثلاثة أنفار مع آبائهم أحدهم: ابن المثنى؛ من ولد أنس بن مالك الأنصاري[١]، والثاني: ابن زياد الأنصاري مولاهم[٢]، والثالث: متقدم الطبقة عليهما؛ وهو ابن زيد بن عبد ربه الأنصاري،

وقد زاد عليهم رابعاً غير أنس[٣] متأخر الطبقة عنهم وهو ابن حفص بن هشام من ولد أنس أيضاً.

ومن ذلك: أبو بكر بن عياش، وصالح بن أبي صالح وغيرهما، حيث تسمى بهما ستة نفر، ثلاثة باسم الأول، وثلاثة باسم الثاني[٤].

***

(١) وهو بصري شيخ البخاري. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص ٤٢٠.

(٢) أبو سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري مولاهم بصري أيضاً. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص ٤٢١.

(٣) هذه العبارة غير واضحة هنا ولعل المؤلف سها عندما نقل هذا النسب من (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي وهو كعادته ينقل بالمعنى، أو في العبارة تصحيف، والعبارة عند العراقي بعد أن ذكر الأولين: (وقدِ اقتصرَ ابنُ الصلاحِ على هاتينِ الترجمتينِ تبعاً للخطيبِ وقالَ الحافظُ أبو الحجاجِ المزيُّ في التهذيبِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الأنصاريُّ ثلاثةٌ، فذكرَ المتقدمينَ وزادَ محمدَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ حفصِ بنِ هشامِ بنِ زيدِ بنِ أنسِ بنِ مالكٍ الأنصاريَّ)، انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص٤٢١، وكذلك (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ٢١٤.

(٤) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨١.

فصل

وأكثر من السابق: أحمد بن الخليل، حيث تسمَّى باسمه خمسة رجال ووافق اسم آبائهم اسم أبيه، وهم: العروضي[١]، وأبو بشر المزني، والبصري الذي روى عن عكرمة وهو غير العَروضي في الأظهر[٢]،

وقاضي سمرقند[٣]، وأبو سعيد البُسْتي وهو غير المُهَلَّبي[٤].

---

(١) المعروف في كتب التراجم: الخليل بن أحمد الفراهيدي ويقال الفرهودي، وقيل: أول من سمي في الإسلام أحمد أبو الخليل، انظر سير (أعلام النبلاء) ٧/ ٤٢٩، و(معجم الأدباء) ١/ ٤٦١.

(٢) قال الحافظ العراقي: أخشى أن يكون هذا الخليل بن أحمد النحوي، فإنه روى عن غير واحد من التابعين. وقال ابن حجر: بعدما نقل عن شيخه الحافظ العراقي قول أبي الفضل الهروي وابن الجوزي: أن الخليل بن أحمد بصري روى عن عكرمة وأخلق به أن يكون غلطاً، فإن أقدم من يقال له الخليل بن أحمد هو صاحب العروض، ولم يذكر أحد في ترجمته أنه لقي عكرمة، بل ذكروا أنه لقي أصحاب عكرمة؛ كأيوب السِّختياني فلعل الراوي أسقط الواسطة بينه وبين عكرمة، فظنه أبو الفضل آخر غير العروضي، وليس كما ظن؛ لأن أصحاب الأخبار اتفقوا على أنه لم يوجد أحد تَسمَّى أحمد بعد النبي ﷺ إلا أحمد والد الخليل يعني العروضي، كما حكاه العباس المبرِّد وغيره. اهـ. وهذا خلاف ما رجح المصنف هنا. (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٤١٩، و(تهذيب التهذيب) ١/ ٥٥٣.

(٣) هو أبو سعيد السِّجْزي، الفقيه الحنفي قاضي سمرقند. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص ٤١٩.

(٤) ذكر ابن الصلاح اثنين الأول: أبو سعيد البستي القاضي المهلبي، روى عن غير الخليل السجزي قاضي سمرقند المذكور، والثاني: أبو سعيد البستي الشَّافِعِيّ، دخل الأندلس وحدث. قال العراقي: أخشى أن يكون هذا هو الذي قبله، ولكنْ هكذا فرَّق بينهما ابن الصلاح. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨٠. (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٤١٩.

وعدَّ بعضهم[1] ثلاثة آخرين: كالبغداديّ، والجَوْسَقيّ، والأصفهانيّ إن صح أنَّ اسم أبيه أحمد[2].

وأكثر من الجميع عشرة أنفار تسموا بسعيد بن عمرو، وهم القُرَشي، والخزْرَجي، والزُّرَقي، والكوفي، والزُّبيدي، والحِمْصي، والأشعَثي، وابن هُبَيرة، وابن أَشْوَع، وابن سفيان[3]، وبين وفاة هؤلاء قليل بعد.

***

(١) هو العراقي: إلا أنه اعترض بذكر الأصفهاني على ابن الصلاح، والثالث: الذي ذكره ولم يشر إليه المصنف هنا: هو الخليل بن أحمد أبو القاسم الشاعر البصري. انظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٤٢٠.

(٢) ذكره ابن الصلاح فيمن اسمه الخليل بن أحمد وقد عدهم ستة. وقال الحافظ العراقي: إنما هو الخليل بن أحمد العجلي، يكنى: أبا العباس، وقد وهم في اسمه ابن الجوزي وابن الصلاح. انظر (التقييد والإيضاح) ص ٣٨٦.

(٣) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٣٦، إلا أنه ذكر (الزبيري) بدل (الزبيدي)، ولم أجد في كتب التراجم (سعيد بن عمرو الزبيدي).

فصل

ومن ذلك ما اؤتلف أسماءُ أبويهِما خطاً واختَلَفا لفظاً[١]، أو على العكس[٢].

وما اتفق الاسمان واختلفت النِّسبَتان، أو اتفقا خطاً واختلفا لفظاً[٣]،

أو تتفق النسبة لفظاً، واختلفت الكنيتان لفظاً[٤].

أو يتفق الاسم فقط، ويقع في السند ذكر الاسم مهملاً، أو نسبةٍ تُمَيِّزُه[٥]،

---

(١) مثال موسى بن عَلي، وموسى بن عُلَي؛ فالأول: بفتح العين مكبراً، وهم جماعة متأخرون ليس في الكتب الستة منهم أحد، والثاني: بضم العين مُصغر، أو هو موسى بن عُلَي بن زجاج اللخمي المصري أمير مصر، اشتهر بضم العين، وصحح البخاري وصاحب المشارق الفتح فيه.
ومثال آخر لا خلاف فيه: محمد بن عَقيل بفتح العين، ومحمد بن عُقيل بضمها، الأول نيسابوري، والثاني فريابي، وطبقتهما متقاربة. انظر(شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص ٤٢٦، وانظر انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ٢٢٠.

(٢) وهو أن يأتلف الاسمان خطاً ويختلفا لفظاً، ويتفق اسم أبويهما لفظاً، مثال عباس وعياش، كل منهما ابن الوليد وبصري أيضاً، وفي عصر واحد وتشاركا في بعض الشيوخ وأخذ البخاري عن كل منهما، وهناك صور أخرى للعكس غير ما ذكر. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ٢٢٠.

(٣) أي في النطق كمحمد بن عبد الله اثنان: أحدهما مُخَرِّمي بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المشددة، نسبة إلى المُخَرِّم من بغداد قاضي بغداد، وأحد شيوخ البخاري الحفاظ. والآخر مَخْرُمِي بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء وهو مكي يروي عن الشَّافِعِيّ. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ٢٢٠.

(٤) مثال: أبو الرِجال بكسر الراء وتخفيف الجيم، وأبي الرَحّال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة، وكل منهما أنصاري فالأول اسمه محمد بن عبد الرحمن مدني، والآخر اسمه محمد بن خالد أو خالد بن محمد تابعي ضعيف. انظر (فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ٢٢٠.

(٥) في العبارة خلل وتستقيم إذا قلنا: (أو دون نسبة تميزه....) وهي كذلك عند الحافظ العراقي الذي =

أو تتفق الكنية، ويطلق من غير تعيين.

وهذه لا بدَّ للطالب من معرفتها، فإنها توجد في كتب الحديث؛ كحمَّاد حيث أطلق، هل يُرَاد ابن درهم، أو ابن دينار[1].

***

= ينقل المصنف عنه كثيراً، هكذا: ويقع في السند ذكر الاسم فقط مهملاً من ذكر أبيه، أو نسبةٍ تميزه، ونحو ذلك. اهـ (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص ٤٢٣.

(١) وهما اللذان ذكرهما ابن الصلاح حيث قال: إذا قال عارِم: (حدثنا حماد) فهو حماد بن زيد، وإذا قال التَّبوذَكي: (حدثنا حماد) فهو حماد بن سَلَمة، ولكن المصنف نسبهما إلى الجد، فالأول: هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجَهْضَميّ أبو إسماعيل البصري، والثاني: حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة مولى تميم. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨١، و(تهذيب التهذيب) ١/ ٤٨٠، ٤٨١.

فصل

وقد يكون الشَّبَه في اسم ولد مع أبيه، وقد تسمَّى باسم الأب ابنٌ تسمَّى أبوه باسم ذلك الولد، كالأسود بن يزيد مع يزيد بن الأسود(١) ونحو ذلك.

وقد يقع الشبه في اتفاق النسب لفظاً، ويفترقا إما(٢) من حيث أنَّ ما نُسب إليه أحدهما غيرُ ما نُسب إليه الآخر كالحَنَفي، والحَنَفي، وأحدهما منسوب إلى المذْهَب، والآخر منسوب إلى قبيلة الكذَّاب(٣).

والشُّبهة تقوى في عدم التمييز بينهما من الرَّاوي، أما إذا لم يرو إلا عن أحدهما فلا إشكال حينئذٍ عند أهل الحديث.

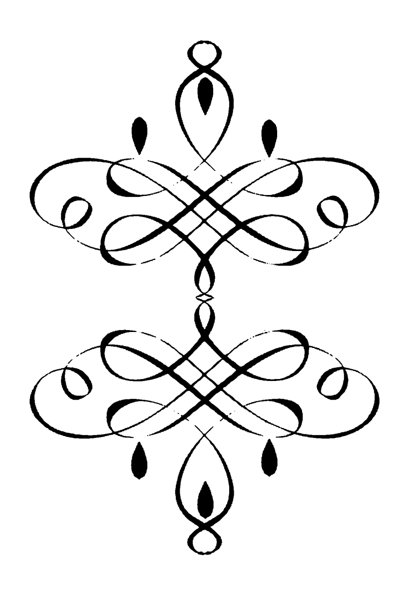
***

---

(١) وهذا يسمى (المشتبه المقلوب)، ويزيد بن الأسود اثنان:
الأول: الصحابي الخزاعي الحجازي المكي وقيل المدني، المخرَّج حديثه في السنن،
والآخر: يزيد بن الأسود الجُرَشي تابعي مخضرم، أدرك الجاهلية وأسلم، وسكن الشام، وذُكر بالصَّلاح حتى استسقى به معاوية في أهل دمشق، فقال: اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا، فسُقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم.
وأما الأسود بن يزيد: فهو النَّخَعي التَّابعي الفاضل الفقيه المُفتي. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨٥، و(فتح المغيث) للسخاوي ٣/ ٢٢٣.

(٢) قوله (إما) ليس لها داع، والعبارة بعينها في شرح التبصرة والتذكرة من غير ذكر (إمَّا).

(٣) وهم بنو حنيفة، قوم مسيلِمة. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٨٢.





[الباب التاسع عشر]
غريب الحديث

مما يلزم الطالبَ الاعتناءُ بغَريب الحديث، فإنَّه أمر لا بُدَّ منه.

وإني أذكر في كتابي هذا على ترتيب الأحرف لكل حرفٍ سبعةً من غريب الأحاديث، وأَذكُرُ محلَّ الغريب، ووظيفة الشارح إكماله، فإنَّ معرفتَه من لوازم هذا العلم على الطالب، فلا بُدَّ منه، ولا يُعتَمَد على ما في الحواشي من ذلك ما لم يكن صحيحاً مُعتَمَداً.

وبعضُ المصنِّفين لم يتعرضوا له[1]، ولا بأس بذكر شيءٍ منه تبركاً، لئلا يخلو كتابنا هذا على صِغَره منه.

***

---

(١) فابن الصلاح في مقدمته تَعرَّض لنوع الغريب، ولكن لم يذكر أمثلة مستفيضة كما فعل المؤلف هنا، بل اكتفى بمثال لكلمة واحدة هي (الدُّخّ)، وتبعه على ذلك الإمام النووي. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٣٨.
وهذا النوع أفرد بالتصنيف حتى أصبح علماً قائماً بذاته، ومن أهم الكتب وأجمعها وأشهرها، وأكثرها تداولاً: (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. انظر (تدريب الراوي) ٢/ ٦٣٩.

فصل

[الألف]

وذلك كأَدَمَتَه أي خلطتَه، والمأدُبة هي الدعوةُ، و«**لا صيام لمن لم يُؤَرِّضْه من الليل**»[١]، أي يهيئْه ويقدم النيَّةَ له من أرضتُ المكان إذا أصلحتَه.

و«**كان ﷺ يصلي ولجَوفِهِ أزيز**»[٢] أي غليان من البكاء وهو من أزَّه إذا حَرَّكَه.

ومنه: «**وإذا المجلس يتأزَّز**»[٣]، أي: يتموَّج بالزِّحام من أزيز المِرْجَل وهو غليانه.

و«**لا يكون أحدكم إمَّعَة**»[٤] أي لا عَزْم له فهو يتابع كلَّ أحد على رأيه، ولا يثبت على شيء.

و«**آبَت الشَّمس**»[٥]: غابت، والأَوْب: الرجوع، والأوَّاب: التوَّاب.

و«**أعوذ بك من الأَيْمة والعَيْمة**»[٦] أي: طول العُزْبة، وشدَّة الشَّهوة.

---

(١) ذكره في (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٥٢.

(٢) رواه أبو داود في الصلاة باب البكاء في الصلاة رقم (٩٠٤)، والنسائي في كتاب السهو باب البكاء في الصلاة (١٢١٣)، والترمذي في الشمائل باب ما جاء في بكاء رسول الله ﷺ رقم (٣١٦).

(٣) ذكره في (النهاية في غريب الحديث): وفيه: «وإذا المسجد» ١/ ٥٨.

(٤) رواه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في الإحسان والعفو (٢٠٧٥).

(٥) في حديث «شغلونا عن الصلاة حتى آبت الشمس» رواه مسلم في المساجد، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر رقم (١٤٢١)، ورواية البخاري: «غابت الشمس» في التفسير، باب حافظوا على الصلاة والصلاة الوسطى رقم (٤٥٣٣).

(٦) الحديث في الغرائب والأفراد للدارقطني: بلفظ أن رسول الله كان يتعوذ من خمس «العيمة...» وقال: غريب من حديث قتادة عن الحسن تفرد به همام بن مسلم عن عمران عن داود أبي العوام القطان عن قتادة ولم يروه عنه غير سليمان بن الربيع النهدي، وقال ابن قتيبة: يرويه سليمان بن الربيع الكوفي عن همام عن أبي العوام عمران بن داود القطان عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ، انظر أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي ٤/ ٢١٦، وانظر غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٣٣٨.

فصل

[الباء]

«صلاة البصَر»[1] هي صلاة الفجر.

«ويُبطِّن لحيته»[2] يأخذ منها من تحت الحنك مما بطن.

و «من بَعَلَ عليكم أمرُه فاقتلوه»[3] أي: من أشكل عليكم أمرُه وأبى، وقيل: من تأمَّر بلا مشورة وخالف.

و«إنَّ الله يكره الانبِعاق في الكلام»[4] أي الإكثارَ منه والاتساع فيه، و«أنا ابن بُعْثُطِها»[5] أي: وسطِها. ويقال: هو ابن بعثُطِها للعالم بالشيء.

---

(١) هذه اللفظة جزء من حديث أبي طريف: أنه كان شاهد النبي ﷺ وهو محاصر لأهل الطائف، قال: «فكان يصلى بنا صلاة البصر حتى لو أن إنسانا رمى بنبله أبصر مواقع نبله» رواه البيهقي في (السنن الكبرى) باب تعجيل المغرب ١/ ٤٤٧.

(٢) جاء عن النخعي أنه كان (يبطن لحيته)، انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ١٣٨.

(٣) هو من قول عمر بن الخطاب: «قوموا فتشاوروا فمن بعل عليكم أمركم فاقتلوه». انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ١٤٧. وفيه (أمركم) بدل (أمره).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في الأدب من قول ابن عمر بلفظ: «الانبعاق في الكلام من شقائق الشيطان»، وذكره في النهاية قال وفي الحديث «كانَ يَكْره التَّبَعُّق فِي الْكَلَامِ» ويُرْوَى الانْبِعَاق، دون عزو، انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ١٤٦.

(٥) في حديث معاوية، قيل له: أخبرنا عن نسبك في قريش، فقال: أنا ابن بعثُطها. انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ١٤٥، وقال ابن قتيبة: فِي حَدِيث مُعَاوِيَة رَضِي الله عَنهُ أنه قيل لَهُ: أخبرنَا عَن نَفسك فِي قُرَيْش فَقَالَ: أَنا ابْن بعثطها وَالله مَا سوبقت الا سبقت وَلَا خضت بِرَجُل غمرة قطّ الا قطعتها عرضا. غريب الحديث ٢/ ٤٢٦.

و«**بكِّروا بصلاة المغرب**»[1] أي: بادروا بصلاتها عند سقوط القرص.

و«**أكثر أهل الجنة البُلْه**»[2] أي: سالموا الصدور من الدهاء.

***

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٥٢١) بنحوه بلفظ: «بادروا بصلاة المغرب قبل طلوع النجم» من حديث أبي أيوب الأنصاري، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ١٥٣.

(٢) رواه البيهقي والبزار والديلمي بسند فيه لين، عن أنس رفعه، وله شاهد عند البيهقي من حديث مصعب بن ماهان عن جابر، لكن قال عقبة: إنه بهذا الإسناد منكر. وقال القاري في الموضوعات: وصححه في التذكرة وليس كذلك، بل قال ابن عدي: إنه منكر، وعزاه الهيثمي إلى البزار فقط، وقال: وفيه سلامة بن روح، وثّقه ابن حبان وغيره، وضعفه غير واحد. (مجمع الزوائد) ١/ ٤٠٠ باب أكثر أهل الجنة البله، وانظر (كشف الخفاء) ١/ ١٤٦.

فصل

[التاء]

«تُولِتوا أعمالَكم» أي تَنْقصوها[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِيٍٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور:٢١] أي: أنقصناهم.

«والرداء المُتبَّن»[٢]: المصبوغ بالزَّعفران، كلون التِّبن.

وتَلِدَ في القوم يَتْلَد[٣]: أقام فيهم، وأَتْلد: اتخذ المال فهو مُتْلِد، والمال مُتلَد، وقال بعضهم التِّلاد: ما ولد عندك وهو المولَّد، والتَّليد: ما ولد عند غيرك ثم اشتريته صغيراً فنمي عندك[٤].

و«تأبَّل آدم عليه السَّلام»[٥]: أي امتنع من غشيان حواء عليها السلام.

و«غير متأثِّل مالاً»[٦]: أي جامِع.

---

(١) في حديث عبد الرحمن بن عوف يوم الشورى ا «ولا تغمدوا سيوفكم عن أعدائكم فتؤلتوا أعمالكم» انظر (غريب الحديث) لابن الجوزي، و(النهاية في غريب الحديث والأثر) ١/ ١٩٩.

(٢) في حديث عمر بن عبد العزيز أنه كان يلبس رداءً متبناً كالزعفران. انظر(غريب الحديث) للخطابي٣/ ١٤٤، و(النهاية في غريب الحديث والأثر) ١/ ١٨٢.

(٣) وهو من باب: نصر وفرح. (القاموس المحيط).

(٤) انظر (غريب الحديث) للهروي ٢/ ٣٤٩، و(لسان العرب) مادة (تلد).

(٥) ذكره الهروي في (غريب الحديث) عن وهب ابن منبه ٢/ ٤٠٣، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٣٢.

(٦) البخاري في الشروط باب الشروط في الوقف وهو جزء من حديث مال اليتيم «فليأكل منه غير مُتَأَثِّلٍ مالاً» رقم (٢٧٣٧)، ومسلم كتاب الوصية باب الوقف رقم (٤٢٠٠).

والتِّيعة من الغنم: أربعون[1].

وتَرِبَ افتقر[2]، وأترب استغنى.

والتَّفِلاتُ: النساء الغير متطيبات[3].

***

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٢٠٠.

(٢) وفي الحديث «فاظفر بذات الدين تربت يداك» رواه البخاري في النكاح، باب الأكفاء في الدِّين (٥٠٩٠)، ومسلم في الرضاع باب استحباب نكاح ذات الدين رقم (٣٦٢١)، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ١٨٥.

(٣) هذه العبارة جاءت في حديث خروج المرأة إلى المسجد «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ولكن ليخرجن وهن تفلات» أبو داود في الصلاة باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد رقم (٥٦٥).

وقوله: (الغير متطيبات) أدخل المصنف هنا لام التعريف على المضاف، وهذا ممتنع عند النحاة، قال ابن عقيل: لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، فلا تقول: هذا الغلام رجل، لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما. (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ٨/ ٢.

وهناك إشكال آخر وهو في قوله (الغير) حيث أدخل اللام على (غير)، وقد منع النحاة هذا لأن (غير) كلمة مُغرقة في التنكير، قال سيبويه: وغيرٌ أيضا ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجمع، ولا تدخلها الألف واللام. اهـ (الكتاب لسيبويه) ٣/ ٤٧٩.

ونقل الإمام النووي عن ابن أبي الحسين في المسائل السفرية: منع قوم دخول الألف واللام على غير وكل وبعض، لأنها لا تتعرف بالإضافة فلا تتعرف باللام. قال: وعندي أنه تدخل اللام على غير وكل وبعض، فيقال فعل الغير ذلك والكل خير من البعض، وهذا لأن الألف واللام هنا ليستا للتعريف، ولكنها المعاقبة للإضافة نحو قول الشاعر: «كان بين فكها والفك»، إنما هو كان بين فكها وفكها. انظر (تهذيب الأسماء واللغات) ٣/ ٢٤٦.

فصل

[الثاء]

أُثي بفلان: سُعي عليه[١].

«والثجُّ»[٢]: إسالة دم الهدي؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾ [النبأ: ١٤].

و «ثَبَجُ البحر»: وَسَطه وظهْره[٣].

و «مُسْتَثْفِرين ثيابَهم»[٤]: أي جاعلين أذيالهم بين أرجلهم، ومنه: أمر المستحاضة أن تَستثفِر[٥]، أي تُلجم بُضْعها.

والثُلَّة بالضَّم: جماعة من الناس[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الواقعة: ١٣].

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٣٩.

(٢) وفي الحديث: «أي الحج أفضل؟ قال: العجُّ والثَّجُّ» رواه الترمذي في الحج، باب ما جاء في فضل التلبية والنحر، رقم (٨٢٧)، وابن ماجه في المناسك، باب رفع الصوت في التلبية (٢٩٢٤).

(٣) في حديث أم حرام: «قوم يركبون ثَبَجَ البحر» البخاري في التعبير، باب رؤيا النهار (٧٠٠١)، ومسلم في الإمارة باب فضل الغزو في البحر (٤٩١١).

(٤) وهو جزء من حديث ابن الزبير في صفة الجن عزاه في (نصب الراية) ١/ ١٤٦ إلى أبي نُعيم، ورواه الطبراني في الكبير بلفظ (مُسْتَذْفِرِي ثِيَابَهُمْ) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١/ ٢١٠، وفي النهاية: «فإذا نحن برجال طوال كأنهم الرماح، مستثفرين ثيابهم» (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٢١٢.

(٥) رواه أبو داود في الطهارة باب من قال: المستحاضة تغتسل، رقم (٣٠١).

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٢١٧.

و«**شَرُّ الناس الْمُثلِّث**»[1]: وهو الساعي بأخيه عند السلطان، لأنه ثالث الهلكى.

و«**الشهداء ثَنِيَة الله**»[2]: أي مستثنون من الصعقة، في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

***

---

(١) في حديث كعب «أنه قال لعمر رضي الله عنه أنبئني ما المثلث. قال: وما المثلث لا أبا لك؟ قال: شر الناس المثلث»، فهو يهلك نفسه وأخاه والسلطان. انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٢١٦.

(٢) رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٥٦٨)، وابن أبي شيبة في (المصنف) باب ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه رقم (١٩٣٤٣)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٣٢١٨).

فصل

[الجيم]

أَجحَفت السَّنة: أَذْهَبَت المال[١].

«وإنَّ آدم لمُنْجدلٌ في طِينَتِه»[٢]: أي مُلقىً على الأرض الصُّلبة، وهي الَجَدالة، وجَدَلْتُه: ألقيته عليها، والمجدَّل: الصَّريع على الأرض.

و«لا تُجدِّفوا بنعم الله تعالى»[٣]: أي لا تكفروا بها ومنه: شر الحديث التجديف، أي الكفر بالنعم.

وشاة جدعاء: المقطوعة الأذن[٤].

و«جرِّدوا القرآن»[٥]: أي تجرَّدوا لحفظه والعمل به.

---

(١) وفي حديث عمر رضي الله عنه أنه قال لعدي: «إنما فَرضْتُ لقومٍ أجْحَفت بهم الفاقة» رواه الإمام أحمد في (المسند) ١/ ٢٩٩ رقم (٣١٦).

(٢) رواه الإمام أحمد ١٣/ ٢٨١ رقم (١٧٠٨٥) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: «إني عند الله لخاتم النبيين وإن آدم عليه السلام لمجندل بطينته» وبنحوه الحاكم في (المستدرك) باب ذكر أخبار سيد المرسلين رقم (٤١٧٥) وصححه ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه رقم (٦٤٠٤).

(٣) هو من قول كعب الأحبار انظر (غريب الحديث) للهروي٢/ ٣٧٠، و(النهاية في غريب الحديث) ١/ ٢٤٣.

(٤) ومنه حديث المولود على الفطرة «هل تُحِسُّون فيها من جدعاء» رواه البخاري في الجنائز باب إذا أسلم الصبي فمات رقم (١٣٥٨)، ومسلم في القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة رقم (٦٦٩٧).

(٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (٧٩٤٤) من قول ابن مسعود رضي الله عنه، وسعيد بن منصور =

و«**كان النبي ﷺ أنور المُتَجَرَّد**»[1]: أي أبيض الجَسَد.

و«**جُئِثْتُ**»[2]: أي فَزِعتُ وارتَعْتُ.

***

= كذلك رقم (٨٢)، ورواه الطبراني عن أبي الزعراء قال: قال عبد الله: جردوا القرآن، لا تلبسوا به ما ليس منه، ورجاله رجال الصحيح غير أبي الزعراء، وقد وثقه ابن حبان، وقال البخاري، وغيره: لا يتابع في حديثه، انظر مجمع الزوائد (١١٦٢٤) ٧/ ١٥٨، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٢٥١.

(١) رواه الترمذي في كتابه (الشمائل) باب ما جاء في خَلْق رسول الله ﷺ ص ١٦ رقم (٧).

(٢) في حديث المبعث عن جابر رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ثم فتر عني الوحي فترة، فبينا أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء، فرفعت بصري قِبَل السماء؛ فإذا الملك الذي جاءني بحراء قاعد على كرسي بين السماء والأرض، فجُئِثت منه حتى هَوَيتُ إلى الأرض، فجِئت أهلي فقلت: زملوني زملوني، فأنزل الله تعالى: ﴿يا أيها المدثر﴾ إلى ﴿فاهجر﴾»، رواه البخاري بدء الخلق باب إذا قال أحدكم آمين رقم (٣٢٣٨)، ومسلم الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم (٤٠٤).

فصل

[الحاء]

«**مات حَتْفَ أنفه**»[1] أي: من غير سبب خارج.

ويحذون منه حُذوة: أي يقطعون منه قطعة [2].

والحَرورية: قوم تعاقدوا، نسبوا إلى قرية حَرَوراء [3].

حَسِّ: كلمةٌ تقولها العرب إذا أصاب أحدهم شيئاً غفلة فآلمه [4].

و«**مِحَشُّ حربٍ**»[5]: أي مصليها وموقدها.

وحبائل الإسلام: مُلزِماته[6].

و«**لا يَحِلُّ لأحد أن يُحِدَّ على ميت أكثر من ثلاثة أيام**»[7]: أي يتسلَّب ويمتنع من الزينة.

---

(١) رواه أبو داود في الجهاد باب فيمن مات غازياً (٢٤٩٩). «من مات حتف أنفه في سبيل الله فهو شهيد»

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٣٥٠.

(٣) الحرورية: طائفة من الخوارج نُسبوا إلى حَرَوراء، بفتحتين وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة، وهو موضع قريب من الكوفة. انظر (معجم البلدان) ٢/ ٢٤٥.

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٣٧٧.

(٥) من قول رسول الله ﷺ لأبي بصير: «ويل أمه مِحَشَّ الحرب لو كان معه رجال» رواه البيهقي في (السنن الكبرى) كتاب الجزية باب الهدنة على أن يرد الإمام من جاء بلده مسلماً من المشركين ٩/ ٢٢٧.

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٣٢٧.

(٧) رواه البخاري الجنائز باب إحداد المرأة (١٢٨٠)، ومسلم في الطلاق باب وجوب الإحداد رقم (٣٧١٩) ولفظه عند البخاري: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تُحدُّ على ميت فوق من ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

فصل

[الخاء]

الخَبَبُ: الإسراع في السير[١].

والخُبُث: ذكور الشياطين، والخبائث: إناثها[٢].

والمُختَبِط: السَّالك في غير معرفة، ومنه: خابط عشواء[٣].

و«**طينة الخَبَال**»[٤]: وَحَل صديد أهل النار.

و«**المتخصِّرون على وجوههم النور**»[٥]:.........

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٤٦٥.

(٢) روى مسلم في الحيض باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء. رقم (٨٣٠): «أعوذ بك من الخُبُث والخبائث»

(٣) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٤٦٩.

(٤) رواه أبو داود في الأشربة باب النهي عن المسكر (٣٦٨٠)، والنسائي في الأشربة باب توبة شارب الخمر رقم (٥٦٨٦)، وابن ماجه في الأشربة باب من شرب الخمر لم تقبل له صلاة رقم (٣٣٧٧): «كان على الله حقاً أن يسقيه من طينة الخبال».

(٥) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٤٩٤، وفيه: أراد أنهم يأتون ومعهم أعمال صالحة يتكئون عليها، وقال العيني:إن صاحب الإكمال ذكر في حديث آخر «المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور» ثم قال هم الذين يصلون بالليل ويضعون أيديهم على خواصرهم من التعب، قال وقيل يأتون يوم القيامة معهم أعمال يتكؤون عليها مأخوذ من المخصرة وهي العصا وأجاب عنه شيخنا زين الدين رحمه الله، قال: هذا الحديث لا أعلم له أصلاً وهو مخالف للأحاديث الصحيحة في النهي عن ذلك، وعلى تقدير وروده يكون المراد أن يكون بأيديهم مخاصر يختصرون ويجوز أن تكون أعمالهم تجسد لهم كما ورد في بعض الأعمال وفي حديث عبد الله بن أنيس «إن أقل الناس يومئذ المتخصرون» أي يوم القيامة، رواه أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير في قصة قتله لخالد =

أي المصَلُّون بالليل، فإذا تعبوا وضعوا أيديهم على خواصرهم.

و«**خضراءُ الدِّمَن**»(١): ما نَبَتَ في المزبلة والبَعْر، فهي حسنة الظاهر خبيثة الأصل.

«**فإذا سَلَّمَ الإمام فأخلِ وجهك**»(٢) أي: فاستتر، وقيل: انفرِد من الخلْق ليسْلَموا من شَرِّكَ، وتَسلمَ من شَرِّهم.

***

= بن سفيان الهذلي، وفي رواية الطبراني خالد بن نبيح من بني هذيل وأنه ـ ﷺ ـ أعطاه عصا فقال أمسك هذه عنك يا عبد الله بن أنيس، وفيه أنه سأله لم أعطيتني هذه قال آية بيني وبينك يوم القيامة وإن أقل الناس المتخصرون يومئذ وفيه أنها دفنت معه، ينظر عمدة القاري ٧/ ٢٩٨.

(١) في الحديث: «إياكم وخضراء الدِّمَن. قالوا: يا رسول الله وما خضراء الدمن؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت السُّوء» رواه الدارقطني في (الأفراد) ٥/ ٧٨.
قال الحافظ ابن حجر: رواه الرامهرمزي والعسكري في الأمثال، وابن عدي في الكامل، والقضاعي في مسند الشهاب، والخطيب في إيضاح الملتبس كلهم من طريق الواقدي، عن يحيى بن سعيد بن دينار، عن أبي وجزة يزيد بن عبيد، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال ابن عدي: تفرد به الواقدي، وذكره أبو عبيد في الغريب فقال: يروى عن يحيى بن سعيد بن دينار، قال ابن طاهر وابن الصلاح: يعد في أفراد الواقدي، وقال الدارقطني: لا يصح من وجه. اهـ (التلخيص الحبير) ٣/ ١٤٥.

(٢) من قول ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا أدركت من الجمعة ركعة، فإذا سلم الإمام فأخل وجهك، وضم إليها ركعة». انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٥٢٩.

فصل

[الدال]

فـي حديث أشـراط السَّـاعة ذكـر دابَّـة الأرض[١]، قيل أنهـا دابَّة طولها سـتون ذراعـاً، ذات قوائـم ووَبَـر. وقيـل: خِلْقَتَهـا مختلفـة تشـبه عـدة مـن الحيوانـات، يَنْصـدع جبـل الصَّفـا فتخـرجُ منه ليلـةَ جَمْـع والناس سـائرون إلى منـى، وقيل: من أرض الطائـف ومعهـا عصا موسـى، وخاتم سـليمان، لا يدركها طالـب، ولا يفوتها هـارب، تضـرب المؤمـن بالعصا وتكتب فـي وجهه مؤمـن، وتطبع الكافـر بالخاتم وتكتـب في وجهـه كافر[٢].

والداجُّ واحدٌ: أَتباعُ الحاجّ[٣].

والدجَّال: هو الخدَّاع[٤].

وخلقَ اللهُ آدمَ من دَحْناء: هي اسم أرض[٥].

---

(١) روى مسلم في الإيمان باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان رقم (٢٤٩) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « ثلاث إذا خرجن لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في إيمانها خيرا: طلوع الشمس من مغربها، والدجال، ودابة الأرض ».

(٢) حديث وصف دابة الأرض بطوله رواه الثعلبي، وبعضه رواه الحاكم في المستدرك، وقال «هذا حديث صحيح الإسناد». وهو أبين حديث في ذكر دابة الأرض، ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي وقال: «فيه طلحة بن عمرو الحضرمي» ضعفوه، وتركه أحمد. المستدرك رقم (٨٤٩٠)، و(تخريج أحاديث الكشاف) ٢/ ١٩.

(٣) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٥٥٣.

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٥٤٤.

(٥) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٥٥٨.

و«**الدُّخ**»[1]: هو الدُّخان.

الدَّدُ: اللعب واللهو[2].

والدعابة: المزاح[3].

***

---

(١) رواه البخاري في الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلى عليه رقم (١٣٥٤)، ومسلم في الفتنة، باب ذكر ابن صياد رقم (٧٢٧٤). أن النبي ﷺ قال لابن صياد: «خبأت لك خبيئاً» قال: «هو الدُّخ».

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٥٦٠، روى البخاري في الأدب المفرد (٧٨٥) عن أنس بن مالك قال رسول الله ﷺ: «لَسْتُ مِنْ دَدٍ، ولَا الدَّدُ مِنِّي بشيء».

(٣) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٥٦٩.

فصل

[الذال]

وذَوَائب قريش: استعارة للعز والشرف، وذؤابةُ الجبل أعلاه[١].

و«**من كان عنده أسير فليُذفِّف عليه**»[٢]: أي يُجهز عليه.

و«**خلق الله في الجنة ريحاً من دونها باب مغلق، لو فُتح ذلك الباب لأذْرَتْ ما بين السماء والأرض**»[٣]، وفي رواية: «**أذرت الدنيا وما فيها**»، يقال: ذَرَتْه الرِّيْحُ وأذرته تذروه وتذريه؛ إذا أطارته.

«**فَذَعَتُّه**»[٤]: أي خنقته.

والذكاة: الذبح[٥].

والذِّمَّة، والذِّمام، وهما بمعنىً: العهد والأمان[٦].

***

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٥٩٧.

(٢) رواه البيهقي في كتاب قتال أهل البغي باب قتال أهل البغي إذا فاؤوا لم يتبع مدبرهم... (السنن الكبرى) ٨/ ١٨١ من قول علي رضي الله عنه وفيه: «ولا يُذَفَّف على جريح ولا يقتل أسير».

(٣) رواه البيهقي بنحوه في صلاة الاستسقاء باب أي ريح يكون بها المطر (السنن الكبرى) ٣/ ٣٦٤، والبزار، وقال الهيثمي: وفيه يزيد بن عياض بن جعدة وهو كذاب. (مجمع الزوائد) ٨/ ١٣٥.

(٤) رواه البخاري في العمل في الصلاة باب ما يجوز العمل به في الصلاة رقم (١٢١٠)، ومسلم بنحوه في المساجد باب جواز لعن الشيطان (١٢٠٩): «إن الشيطان عرض لي يقطع صلاتي، فأمكنني الله منه فَذَعَتُّه».

(٥) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٦٠٨.

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٦١١.

فصل

[الراء]

«**أهل الجَنَّة يَتَراءون**»[١]: أي يقصِدُون الرؤية.

والرُّوَيْبِضَة: هو الحَقير التَّافِه، الذي تربَّض عن مَعَالي الأمور[٢].

وربَّانيُّ هذه الأُمَّة: عالِمُها بالحلال والحرام[٣].

والرَّاشي: الذي يَرشُو ذا الجاه ليُعِينَه. والمُرتَشي: آخِذُ الرّشوة، والرائش: الساعي بينهما[٤].

---

(١) رواه البخاري في الرقائق باب صفة الجنة والنار (٦٥٥٥)، ومسلم في صفة الجنة باب ترائي أهل الجنة أهل الغرف (٧٠٧١). الحديث: «إن أهل الجنة ليتراءَون الغرف في الجنة كما تتراءَون الكوكب في السماء».

(٢) ومنه حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ. قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ». رواه الإمام أحمد رقم (٧٨٩٩)، وابن ماجه بهذا اللفظ في الفتن باب شدة الزمان رقم (٤٠٣٦).

(٣) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٦٢٣ وفيه: الرباني: العالم الراسخ في العلم والدين، أو الذي يطلب بعلمه وجه الله، وقيل العالم العامل المعلِّم.

(٤) روى أبو داود بلفظ: «لعن الله الراشي والمرتشي» في الأقضية باب كراهة الرشوة (٣٥٨٠)، وكذلك الترمذي في الأحكام باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم، رقم (١٣٥١)، ورواه الإمام أحمد في مسنده بلفظ «لَعَنَ اللهُ الراشي والمرتشي في الحكم» من حديث أبي هريرة (٩٠٢٣)، ورواه أحمد بن منيع عن ابن عمر: «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش». كشف الخفاء ٢/ ١٤٣.

وأَرغَمَ الله أنفه: أي أذلَّه وألصقه بالرَّغَام، وهو التُّراب[١].

الرِّفادةُ: شيءٌ كانت قريش تَرَافَد وتتعاون[٢]؛ كلُّ إنسان على قدر طاقته، فيُجمع منه مالٌ عظيم، فيصْرَفُ في إطعام الحاجِّ أيَّام الموسم[٣].

وأرفُّ شَفتَيْها: أَمصُّ وأَرتَشِف، والرَّفُّ: مصُّ الرحمِ المنيَّ[٤].

***

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٦٦٩.

(٢) هكذا العبارة في الأصل، وهي تحتاج (به) كما في كتب الغريب.

(٣) انظر (غريب الحديث للهروي) ١/ ١٧٤.

(٤) انظر (غريب الحديث) ١/ ٢٧٥، و(النهاية في غريب الحديث) ١/ ٦٧٤.

فصل

[الزاي]

«**نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة**»[١] وهي بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر، لأنه مجهول يؤدي إلى المخاصمة والمدافعة، والزَبْن: الدَّفع[٢]، ومنه: زَبَانية جهنم.

وزفَّ يَزِفُّ: مَن أقبل متبَختِراً[٣].

وانْزَوى القَوم: تَضَامُّوا. والمسجد ينزوي من النُّخَامة: أي يَنقَبض، أي: أهل المسجد، وهم الملائكة[٤].

والزِّير: الذي يُحبُّ محادثة النِّساء، ويُكثر زيارتهن[٥].

وزَهَقَت نفسه: هلكت[٦].

و«**خالطوا النَّاس وزايلوهم**»[٧]: أي فارقوهم في الأفعال.

---

(١) رواه البخاري في البيوع، باب المزابنة رقم (٢١٨٤)، ومسلم في البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر (٣٨٥٥).

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٧١٧، ولم يذكر معنى التبختر، وإنما السرعة، وكذلك في كتب اللغة.

(٣) انظر (غريب الحديث) للهروي ١/ ١٤.

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٧٣٧.

(٥) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٧٣٩.

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٧٣٨.

(٧) رواه الطبراني هكذا عن ابن مسعود بإسنادين رجال أحدهما ثقات، ينظر مجمع الزوائد ٧/ ٢٨٠، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٢٢١) أيضاً عن عبد الله بن مسعود: «خالطوا =

وزَهَوتُ القوم: أي حَزَرْتُهم، وهم زُهاء كذا: أي قدرُ كذا[1].

***

= الناس وزايلوهم وصافحوهم، ودينكم لا تكلمونه» ورواه معمر بن راشد (٢٠١٥٢) عن عمر بن الخطاب، قال: «خالطوا الناس بما يحبون، وزايلوهم بأعمالكم، وجدوا مع العامة»، ورواه الدارمي (٣٢٠) عن علي (خالطوا الناس بألسنتكم وأجسادكم، وزايلوهم بأعمالكم وقلوبكم)، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٧٤٠. وفيه: فارقوهم في الأفعال التي لا ترضي الله ورسوله.

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٧٣٩.

فصل

[السين]

«لا تُسَبِّخي عنه بدعائك عليه»[١]: أي لا تخففي عنه.

و**«أعوذ بك من السَّامَّة»**[٢]: أي كلِّ ذات سُمٍّ.

و**«ويل للمُسَمِّنات»**[٣]: اللَّائي يأكلن السِّمْنَة، وهي دواء يسمن.

والسَّائبة: النَّاقة التي وَلَدَت عشرَ إناثٍ متتابعات فتُسُيِّب، أو التي تسيب لنَذْر[٤].

والسَّنة: القحط خاصة[٥]، وقوم مُسْنِتُون: أصابتهم السَّنة[٦]، وكان عمر رضي الله عنه لا يُجيز نكاحاً عام سنة يقول: لعلَّ الضائقة تحملهم على أن يُنكحوا غير الأَكْفَاء[٧].

---

(١) رواه الإمام أحمد من حديث عائشة قالت: سرقها سارق فدعت عليه، فقال لها رسول الله ﷺ: «لا تسبخي عليه» رقم (٢٤٠٦٥)، وأبو داود في الصلاة، باب الدعاء (١٤٩٧).

(٢) رواه معمر بن راشد (١٩٨٣٥) عن الزهري، قال: بلغني أنه من قال حين يمسي وحين يصبح: «أعوذ بك اللهم من شر السامة والهامة، ومن شر ما خلقت، لم تضره دابة»، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨٠٩.

(٣) رواه نعيم بن حماد في الفتن (١٢٢٣)عن عِمْرَانَ بنِ سُلَيْمٍ الْكَلاَعِيِّ، قالَ: «وَيْلٌ لِلْمُسَمَّنَاتِ، وَطُوبَى للفقراء..)، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨٠٩.

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ١٠٦.

(٥) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨١٦.

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨١١.

(٧) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨١٦.

و«**سَمَل أعينهم**»[١]: فقأها، وسَمَّرها: إذا فقأها بالمسامير المحمية[٢].

وسَمِّتوا في الطَّعام: أي ادعوا لمن أكلتم عنده بالبركة[٣].

***

(١) رواه البخاري في الزكاة باب استعمال إبل الصدقة (١٣٠١)، ومسلم في القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين (١٦٧١). في حديث العرنيين: «فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم».

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨٠٤ وفيه: فسمَّر أعينهم أي أحمى لهم مسامير الحديد، ثم كحلهم. بها.

(٣) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨٠٢.

فصل

[الشين]

أشراط الساعة: أي علامتها[١]

و«**أمرنا أن نستشرف العين والأذن**»[٢]: أي نتفقدها خوف النقص.

و«**لا شِغار**»[٣] وهو أن يتزوج أحد الرجلين كريمة الآخر على أن يزوجه كريمته، وليس بينهما مهر غير ذلك، وهو من شغر البلد إذا خلي. كأنهما أخلايا البضع من المهر.

و«**نهى عن اشتمال الصّماء**»[٤] هو أن يتجلّل الرجل بثوب يشمله، ولا تخرج منه يده، فلا يقدر على دفاع أمر إن نزل به لأنه صَمَم عليه المنافذ أي سددها.

واستشاط: تلهب غيظاً[٥].

وتشريق اللحم: تقديده ومنه سُمِّيت أيام التشريق[٦].

وكره أن يُشبِّكَ الرجل أصابعه إذا كان يترقب الصلاة: لأنه يجلب النوم[٧].

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨٥٦.

(٢) رواه أبو داود، باب ما يكره في الضحايا رقم (٢٤٢٢)، والترمذي، باب ما يكره في الأضاحي رقم (١٤١٨)، والنسائي باب: المقابلة وهي ما قطع طرف أذنها رقم (٤٢٩٦)، وابن ماجه رقم (٣١٣٤).

(٣) رواه البخاري، كتاب النكاح باب الشغار رقم (٥١١٢)، «أنه ﷺ نهى عن نكاح الشِّغار»، ومسلم كتاب النكاح باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه رقم (٣٤٥٠).

(٤) رواه البخاري، كتاب الصلاة باب ما يستر من العورة رقم (٣٦٧).

(٥) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨٦٩.

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨٥٩.

(٧) انظر (النهاية في غريب الحديث) ١/ ٨٤٠.

فصل

[الصاد]

«**ليس منا من صلق أو حلق**»[١] أي صاح عند النياحة، وحَلَقَ الشَّعر[٢].

والصابي: المائل من دينٍ إلى آخر[٣].

و«**المُصَرَّاة**»[٤]: هي الناقة ونحوها، يُصرى لبنُها أي يحبس ويحقن أياماً ليلَبِّس بها على المشتري.

و«**صُفِّدت الشياطين**»[٥]: أي قيدت لئلا تفسد على الناس عبادتهم.

وملائكة الصفيح الأعلى: أي السماء الأعلى[٦].

و«**لا يقتل قرشي صبراً**»[٧]: أي لا يمسك حتى يقتل.

و«**لا صَرورة في الإسلام**»[٨]: أي لا مقطوع عن النكاح.

***

---

(١) رواه أبو داود في الجنائز باب في النوح (٣١٣٠) والنسائي باب شق الجيوب رقم (١٨٦٦).

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٤٧.

(٣) انظر (غريب الحديث) للهروي ١/ ١٤٨.

(٤) رواه مسلم في البيوع باب حكم بيع المصراة رقم (٣٨١٢): «من اشترى مصّراة فهو بخير النظرين».

(٥) رواه البخاري الصوم باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان رقم (١٨٩٨) ومسلم في الزكاة باب فضل شهر رمضان رقم (٢٤٩٢): «إذا دخل شهر رمضان صُفِّدت الشياطين».

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٣٥.

(٧) رواه مسلم في الجهاد والسير باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح رقم (٤٦٠٣): «لا يقتل قرشي بعد اليوم صبراً إلى يوم القيامة».

(٨) رواه أبو داود في المناسك باب لا صرورة في الإسلام (١٧٢٩).

فصل

[الضاد]

ضغَمَه الأسد عضه، واسمه الضيغم، ومن هذا «**إن لله ضنائن**»(١) أي خصائص، وهو كمثل ما يعتني به الرجل لنفاسته عنده.

ونهي «**عن ضربة الغائص**»(٢): وهو أجرة ما يخرج لا للغوص.

والضَّريح: القبر المضروح أي المشقوق(٣).

و«**لا تضامُون**»(٤): هو من الضيم أو من الانضمام، أي لن تجتمعوا

---

(١) حديث: «إن لله ضنائن من خلقه يحييهم في عافية، فإذا توفاهم توفاهم إلى جنته...» رواه الطبراني في الكبير ١١/ ١٧ رقم (١٣٢٤٤) قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه مسلم بن عبد الله الحمصي، ولم أعرفه، وقد جهله الذهبي وبقية رجاله وثقوا. (مجمع الزوائد) ١٠/ ٢٦٦.

وقال ابن حجر: والخبر منكر، تفرد به عنه إسماعيل بن عياش. قال العقيلي: مسلم بن عبد الله عن نافع مجهول بالنقل حديثه غير محفوظ. انظر (الضعفاء الكبير) للعقيلي ٤/ ١٥٢، و(لسان الميزان) ٦/ ٣٥.

(٢) الحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن شراء ما في بطون الأنعام... وعن ضربة الغائص» رواه الإمام أحمد من حديث أبي سعيد الخدري ١٠/ ١٣٣، رقم ١١٣١٦، وابن ماجه في التجارات باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام رقم ٢١٩٦.

(٣) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٧٦.

(٤) و(تضامون) يروى بالتشديد والتخفيف، ويجوز ضم التاء وفتحها. انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٩٣. والحديث عن جرير قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر فقال: «إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون هذا، لا تضامُّون في رؤيته». رواه البخاري في التوحيد باب قول الله تعالى: وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة. رقم ٧٤٣٤، ومسلم بنحوه في المساجد باب فضل صلاتي الصبح =

متضامِّيـن كمـا يقـع ذلك عنـد الخفي، بل هـو جَليٌّ ظاهر يـراه كل مؤمـن ومؤمنة.

و«**ضرب يَعْسُوب الدِّين بذنبه**»[1]: أي أسرعَ الفرارَ خوفَ الفتنة.

و«**من تركَ ضياعاً**»[2] بفتح الضاد: أي عيالاً، وضيعة الرجل: معيشته.

***

= والعصر والمحافظة عليهما رقم (١٤٣٢).

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٧٤.

(٢) رواه مسلم في الجمعة باب رفع الصوت في الخطبة وما يقول فيها، رقم (٢٠٠٢)، ولفظه: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ».

فصل

[الطاء]

«**إذا استطعمكم الإمام فأطعموهُ**»[١]: أي إذا أُرْتِجَ عليه في القراءة فذكِّروه.

و«**الطوَّافون**»[٢]: الخدم، وجعلت الهرة منهم.

و«**أطولُكُنَّ يداً**»[٣]: أمَدُّكنَّ بالعطاء.

وطَرْطَب: إذا نفخ بشدقيه في شاربه غيظاً وكِبراً[٤].

وطُبَّ الرجل: أي سُحِر[٥].

«**وطِباقَ الأرض ذهباً**»: أي ملأَها[٦].

---

(١) رواه البيهقي في (الكبرى) كتاب الجمعة باب إذا حصر الإمام لُقن ٣/ ٢١٣، والدارقطني كتاب الصلاة باب تلقين المأموم لإمامه إذا وقف في قراءته ١/ ٤٠٠، موقوفاً على علي رضي الله عنه.

(٢) الحديث: «إنما الهرة من الطوافين عليكم والطوافات» رواه أبو داود الطهارة باب سؤر الهرة رقم (٧٥) والترمذي الطهارة باب ما جاء في سؤر الهرة حديث (٩٢).

(٣) الحديث: أنه ﷺ قال لأزواجه: «أولكن لحوقاً بي أطولكن يداً فاجتمعن يتطاولن فطالتهن سودة فماتت زينب أولهن» رواه البخاري في الزكاة باب فضل زكاة الشحيح رقم (١٤٢٠) ومسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل زينب أم المؤمنين رقم (٦٢٦٦).

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ١٠٧.

(٥) ومنه حديث سحر النبي ﷺ: «عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ طُبَّ حتى أنه ليخيل إليه أنه قد صنع الشيء وما صنعه...». رواه البخاري في الدعوات باب تكرير الدعاء رقم (٦٣٩١)، ومسلم بنحوه في الطب باب السحر رقم (٥٦٦٧).

(٦) هكذا في الأصل «ملأَها»، ووجهها أن «طباقَ» منصوبة على الحكاية، والحديث ذكره ابن الأثير =

وكانا يتطاولان عليه: أي يَذُبَّان عنه، ويصولان على أعدائه يعني الأوسَ والخزرجَ، لا تفعلُ الأوس شيئاً يُسَرُّ به النبي ﷺ إلا فَعَلَت الخزرج نحوه(١).

***

= هكذا عن عمر: «لو أن لي طباقَ الأرض ذهبا..» انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ١٠٢.

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ١٢٨.

فصل

[الظاء]

الظِّئْرُ: المرضعة غيرَ ولَدها، ويقع على الذكر والأنثى[١].

وبِظُعُنِهِم وَشَائِهِم: الظُّعُن النساء، واحدتهن ظعينة، وجمع الظعينة ظُعْن أيضاً وظَعَائن وأَظْعان[٢].

و«**الجنَّةُ تحتَ ظلالِ السُّيُوف**»[٣]: وهو كناية عن الدنو من الضراب في الجهاد.

و«**إلا ظِمْءُ حمار**»[٤]: ....

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ١٣٧.

(٢) ومنه حديث هوازن عن سهل بن الحنظليَّة: «أنهم ساروا مع رسول الله ﷺ يوم حنين فأطنبوا السير حتى كانت عشية، فحضرت الصلاة عند رسول الله ﷺ فجاء رجل فارس فقال: يارسول الله، إني انطلقت بين أيديكم حتى طلعت جبل كذا وكذا، فإذا أنا بهوزان على بكرة أبيهم بظعنهم ونعمهم وشائهم اجتمعوا إلى حنين. فتبسم رسول الله ﷺ وقال: تلك غنيمة المسلمين غدا إن شاء الله...» رواه أبو داود في الجهاد باب في فضل الحرس في سبيل الله رقم (٢٥٠١)، والنسائي في الكبرى كتاب السير باب فضل الحرس رقم (٨٨٧٠).

(٣) رواه البخاري في الجهاد باب لا تمنَّوا لقاء العدو رقم (٣٠٢٥)، ومسلم كتاب الجهاد باب كراهة تمني لقاء العدو رقم (٤٥١٧)، ولفظه عندهما: «يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقِيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف».

(٤) رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال: لو أن طعاماً كثيراً كان عند عبد الله بن عمر ما شبع منه بعد أن يجد له أكلاً، قال فدخل عليه ابن مطيع يعوده، فرآه قد نحل جسمه، فقال لصفية: ألا تلطفيه لعله أن يرتد إليه جسمه، تصنعين له طعاماً. قالت: إنا لنفعل ذلك، ولكنه لا يدع أحداً من أهله ولا من يحضره إلا دعاه عليه، فكَلِّمْه أنت في ذلك. فقال له ابن مطيع: يا أبا عبد الرحمن؛ لو اتخذتَ طعاماً يرجع إليك =

أي شيء يسير وإنما خُصَّ الحمار بذلك لأنه أقلّ الدوابِّ صبراً عن الماء.

و«**إيّاكُم والظَّن فإنَّ الظَّنَّ أكذبُ الحديث**»[(١)]: أراد الشكَّ يَعرِض لك في الشيء فتتحقَّقُه وتحكُمُ به.

وظِلُّ العرش: ظِلُّ رحمة الله تعالى[(٢)].

و«**ذَكَرَ فتناً كأنها الظلَل**»[(٣)]: واحدتها ظُلَّة، أراد: كأنَّها الجِبال، أو السُّحُب.

***

= جسدك. فقال: «إنه لَيَأْتي عليَّ ثمانِي سنين ما أشبع فيها شبعة واحدة ـ أو قال لا أشبع فيها إلا شبعة واحدة ـ فالآن تريد أن أشبع حين لم يبق من عمري إلا ظِمْءُ حمار؟». رقم (٢٠٦٣٠).

(١) رواه البخاري في الأدب باب (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن) رقم (٦٠٦٦)، ومسلم في البر والصلة باب تحريم النظر والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها رقم (٦٤٨٢)، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ١٤٥.

(٢) وفي الحديث «سبعةٌ يُظلهم الله في ظِلِّه يوم لا ظل إلا ظلُّه» رواه البخاري في الآذان باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد (٦٦٠)، ومسلم الزكاة باب إخفاء الصدقة (٢٣٧٧).

(٣) الحديث: عن كرز بن علقمة الخزاعي قال: قال رجل: يا رسول الله هل للإسلام من منتهى؟ قال: «نعم أيما أهل بيت من العرب أو العجم أراد الله بهم خيراً أَدخَل عليهم الإسلام». قال: ثم مه؟ قال «ثم تقع الفتن كأنها الظُّلل» رواه الإمام أحمد رقم (١٥٨٦١)، والحاكم في الإيمان ١/ ٨٩ رقم (٩٧).

فصل

[العين]

مـا هذه العِبِـدَّى حولك: أريد بهـذا القول فقراء أهـل الصُّفَّـة[1] إذا كان القائل عامر بـن الطفيل[2].

و«**عَبِدْتُ فصَمَتُّ**»[3]: أي أنفت فسكت.

و«**كان عَبْلاً من الرجال**»[4]: أي كان ضخماً.

و«**العَتُود**»[5]: الصغير من أولاد المعز إذا قوي ورعى وأتى عليه الحول. والجمع أَعْتِده.

و«**كتاب الله وعترتي**»[6]: عترة الرجل أخصُّ أقاربه، وعترته بنو عبد المطلب،

---

(١) هكذا في الأصل (إذا) والأولى (إذ).

(٢) العبدّا بالقصر والمد جمع العبد كالعباد والعبيد. انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ١٥٠.

(٣) رواه نعيم بن حماد المروزي في كتابه الفتن قال: حدثنا ابن المبارك عن عمر بن سعيد عن عبد الكريم أبي أمية سمع جابر بن جابر بن زيد الأزدي سمع علياً رضي الله عنهيقول: «ما أمرت بقتل عثمان ولا أحببته، ولكنْ بنوا عمي اتهموني، فأرسلت اعتذرت، فأَبَوا أن يقبلوا، فأبوا أن يقبلوا، فعبِدْتُ فصَمَتُّ» ص ٨٦، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ١٥٠.

(٤) رواه سعيد بن منصور في سننه ٢/ ٢٤٢. في صفة سعد بن معاذ أثناء تشييع جنازته، قال الحسن: وقد كان سعد كثير اللحم، عبلاً من الرجال.

(٥) رواه البخاري في الأضاحي باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين (٥٥٥٥)، ومسلم الأضاحي باب سن الأضحية الحديث (٥٠٥٧). في حديث الأضحية «وقد بقي عندي عَتُود»

(٦) رواه الترمذي المناقب باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ (٣٧٨٦). والحديث: «تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا أبداً كتابَ الله، وعترتي أهلَ بيتي»

وهم أولاده وعلي وأولاده[١].

و«**العاتِقُ**»[٢]: الشَّابة أول ما تُدْرِكِ. وقيل: التي لم تَبِنْ من والدتها، ولم تُزوَّج وقد أدركت وشَبَّت.

و«**إلى الله تعالى أشكو عُجَري وبُجَري**»[٣]: أي همومي وأحزاني.

و«**كنَّا إعذار عام واحد**»[٤]: أي خُتِنَّا في سنة واحدة، وكانوا يَخْتَتِنُونَ لسن معلومة فيما بين عشر، وخمس عشرة.

***

(١) العبارة في النهاية: (وعترة النبي ﷺ بنو عبد المطلب، وقيل: أهل بيته الأقربون وهم أولاده، وعلي وأولاده). انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ١٦٥

(٢) رواه البخاري في العيدين باب خروج النساء الحُيّض إلى المصلى (٩٧٤) ومسلم في صلاة العيدين باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة (٢٠٥١). من حديث أم عطية «أمرنا أن نخرج في العيدين الحُيّض والعتّق» وفي رواية «العواتق».

(٣) قاله علي رضي الله عنه يوم الجمل عندما رأى طلحة رضي الله عنه مقتولًا، فقال: «رحمة الله عليك أبا محمد، يَعزُّ عليَّ أن أراك مجدولاً تحت نجوم السماء، ثم قال: إلى الله أشكو عُجَري وبُجَري، والله لوددت أني كنت مِتُّ قبل هذا اليوم بعشرين سنة» (البداية والنهاية) ٧/ ٢٧٦.

(٤) رواه الحربي بسنده من قول سعد بن مالك قال: حدثنا ابن أخي الأصمعي، حدثنا عمي، حدثنا إسحاق بن يحيى، عن موسى بن طلحة، قلت لسعد: أسنانكم معشر المهاجرين؟ قال: «كنا من إعذار عام واحد»، ينظر (غريب الحديث) للحربي ١/ ٢٦٦، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ١٧٢.

فصل

[الغين]

«**زُرْ غِبّاً تزدد حباً**»[١]: أي زر بعد أيام وقال الحسن في كل أسبوع.

«**وله أربع غدائر**»[٢]: وهي الذوائب واحدتها غديرة.

و«**أعلنوا بالنكاح واضربوا عليه بالغربال**»[٣]: أي بالدف لشبهه به.

وغرَزُ النقيع: ضرب من الثُّمام لا ورق له، وقيل: هو الأسل[٤].

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك في معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب حبيب بن مسلمة الفهري رقم (٥٤٧٧) ولم يذكره الذهبي في التلخيص، ورواه البزار في مسنده ٩/ ٣٨٠، ونقل الهيثمي عنه أنه قال: لا نعلم في «زُر غِبّاً تزدَد حُباً» حديثاً صحيحاً. ثم قال الهيثمي: فيه طلحة بن عمرو وهو متروك. (مجمع الزوائد) ٨/ ١٢٨.

(٢) رواه أبو داود في الترجل باب الرجل يعقص شعره، رقم (٤١٩١)، والترمذي في اللباس، رقم (١٨٤١)، وابن ماجه في اللباس باب اتخاذ الجمة والذوائب رقم (٣٦٣١) ولفظه: عن أم هانئ قالت: «قدم رسول الله ﷺ مكة وله أربع غدائر».

(٣) رواه ابن ماجه في النكاح باب إعلان النكاح رقم (١٨٩٥)، قال في الزوائد: فيه خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي وهو ضعيف، بل نسبه إلى الوضع ابن حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش. (مصباح الزجاجة) ٢/ ٨٧.

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٣٠٠. والنقيع بالنون موضع قريب من المدينة كان حمى لنعم الفيء والصدقة. والأسا: محركة نبات الواحدة بهاء، والرماح والنبل وشوك النخل وعيدان نبت بلا ورق يعمل منها الحصر. والأسلة كل عود لها عوج فيه. انظر القاموس المحيط (أسل).

و«**لم تتغضغض منها شيء**»[١]: أي لم تتلبس بولاية وعمل ينقص أجره الذي وجب له.

و«**تقرب الشمس من رؤوس الخلق يوم القيامة حتى إن بطونهم تَغِق**»[٢]: أي تغلي، وغِقْ غِقْ حكاية صوت الغليان.

و«**يتغنَّى بالقرآن**»[٣]: أي يُحسِّن القراءة ويرققها، قاله الإمام الشَّافِعيّ رضي الله عنه.

***

(١) ومنه قول عمرو بن العاص لعبد الرحمن بن عوف لما مات: «هنيئاً لك خرجت من الدنيا بِبِطنتك لم تتغضغض منها بشيء». رواه الحاكم في ذكر مناقب عبد الرحمن بن عوف وسكت عنه الذهبي في التلخيص. رقم (٥٣٣٨).

(٢) قال العسكري في كتابه (تصحيفات المحدثين): وفي حديث حكي أن شعبة وهم فيه أن النبي ﷺ قال: «إن الشمس لتقرب يوم القيامة من الناس حتى إن بطونهم تغق» وفي رواية أخرى «حتى تقول بطونهم غق غق.» فذكروا أن شعبة قال فيه: «عو عو» بعين مضمومة غير معجمة بعدها واو. اهـ ١/ ٣٣٨

(٣) وفي الحديث: «ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي أن يتغنى بالقرآن» رواه البخاري التوحيد باب قول النبي ﷺ الماهر بالقرآن مع الكرام السفرة البررة (٧٥٤٤)، ومسلم صلاة المسافر باب تحسين لصوت بالقرآن (٢٩٢). وانظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٣٢٥.

فصل

[الفاء]

الفخر: ادِّعاء العظم والكبر والشرف(١).

وفِراسة المؤمن: ما يوقعه الله في قلبه فيعلم أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظن والحدس(٢).

و«**فِرصةٌ من المسك**»(٣): هي قطعة خرقة طُيِّبت بمسك.

«**وأنا فرطكم على الحوض**»(٤): أي متقدمكم إليه.

و«**غفر له بعدد كل فصيح وأعجم**»(٥): أراد بالفصيح بني آدم، وبالأعجم البهائم.

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٣٨٤.

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٣٥٥. وفي الحديث: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه بنظر بنور الله» الطبراني وإسناده حسن كما في (مجمع الزوائد) باب ما جاء في الأتقياء ٤/ ٢٨٦، ورواه الترمذي في التفسير باب سورة الحجر رقم (٣٣٣٤). وقال: حديث غريب.

(٣) رواه البخاري في الحيض باب غسل المحيض (٣١٥)، ومسلم في الحيض باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم (٦٠).

(٤) رواه مسلم في الطهارة باب إطالة الغرة (٥٨٣).

(٥) رواه الحسن بن عرفة في « جزئه رقم (٤٥): حدثنا يحيى بن سليم الطائفي قال: سمعت عمران بن مسلم وعباد بن كثير يحدثان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر مرفوعا. الحديث «ذاكر الله في الغافلين يغفر الله له بعدد كل فصيح وأعجم»، ورواه الحافظ ابن عساكر في «فضيلة ذكر الله عز وجل» (٢/ ١٦٦) من طريق أخرى عن الطائفي به، إلا أنه أسقط من إسناده عباد بن كثير، ثم قال: «هذا حديث غريب»، ورواه أبو نعيم في (الحلية) انظر (كشف الخفاء) ١/ ٣٧١، وقال المناوي في «فيض القدير» ٣/ ٥٥٨: وكذا البيهقي في «الشعب» عن ابن عمر، وقال: قال الحافظ العراقي: =

و«**كل مولود يولد على الفطرة**»(١): أي على معرفة الله تعالى، والإقرار به، وإن أشرك معه غيره فلآفة من آفات البشر.

و«**جعل الماء يفور من بين أصابعه**»(٢): أي يغلي ويظهر متدفقاً.

***

= سنده ضعيف، أي: وذلك لأن فيه عمران بن مسلم القصير، قال في «الميزان»: قال البخاري: منكر الحديث، ثم أورد له هذا الخبر.

(١) رواه البخاري في الجنائز باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه (١٣٥٩) وفي عدة مواضع أخرى ومسلم في القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦٦٩٧)، قال ابن الأثير: والمعنى أنه يولد على نوع من الجبلة والطبع المتهيء لقبول الدين فلو ترك عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها إلى غيرها، وإنما يعدل عنه من يعدل لآفة من آفات البشر والتقليد،..... وقيل: معناه كل مولود يولد على معرفة الله والإقرار به، فلا تجد أحداً إلا وهو يقر بأن له صانعاً، وإن سماه بغير اسمه، أو عبد معه غيره. انتهى، انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٣٧٩.

(٢) الحديث عن جابر رضي الله عنه قال: «عطش الناس يوم الحديبية ورسول الله ﷺ بين يديه رَكوة، فتوضأ منها، ثم أقبل الناس نحوه فقال رسول الله ﷺ ما لكم؟ قالوا: يا رسول الله ليس عندنا ماء نتوضأ به، ولا نشرب إلا ما في رَكوتك. قال: فوضع النبي ﷺ يده في الرَّكوة، فجعل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال العيون، قال فشربنا وتوضَّأْنا. فقلت لجابر: كم كنتم يومئذ؟ قال: لو كنا مائة ألف لكفانا، كنا خمس عشرة مائة». رواه البخاري في المغازي باب غزوة الحديبية رقم (٤١٥٢)، ومسلم في الزهد باب حديث جابر الطويل رقم(٧٤٣٧).

فصل

[القاف]

«**قاتل الله اليهود**»[1]: أي قتلهُم، أو لعنهُم، أو عاداهُم.

وقُتَار قِدْرك: ريحها[2].

والمُقَفِّى: اسم من أسماء النبي ﷺ[3].

وفي حديث يأجوج ومأجوج: «**يأكلون الرمانة ويستظلون بِقحْفِها**»[4] أي قشرها.

و«**موضع قِدّةٍ في الجنة خير من الدنيا وما فيها**»[5] القِدُّ السَّوط من جلد غير مدبوغ[6].

والقَرْثَع من النساء: البلهاء، وعن بعضهم هي المرأة تُكحِّلُ إحدى عينيها

---

(١) الحديث «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبياءهم مساجد» رواه البخاري في الصلاة رقم (٤٣٧). ومسلم في المساجد باب النهي عن بناء المساجد على القبور رقم(١١٨٥).

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٤١٣.

(٣) وفي الحديث: كان رسول الله ﷺ يسمي لنا أسماء فقال: «أنا أحمد ومحمد والمقفِّي والحاشر ونبي التوبة ونبي الرحمة» رواه مسلم في الفضائل باب في أسمائه. (٦٠٦١).

(٤) وفي الحديث: «تأكل العصابة يومئذ من الرمانة ويستظلون بقحفها» رواه مسلم في الفتن باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٢٩٣٧).

(٥) الإمام أحمد في مسنده ٣/ ٤١٨، والترمذي في فضائل الجهاد باب ما جاء في فضل الغدو والرواح في سبيل الله رقم (١٦٥١).

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٤٢١.

وتترك الأخـرى وتلبس قميصـاً مقلوباً[١].

الماء القَرَاح: هو كالذي لا يخالطه شيء من عسل وغيره[٢].

***

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٤٣٣.

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٤٣٣.

فصل

[الكاف]

«**عَرضَت له كُدْيَة**»[١]: وهي قطعة غليظة صلبة لا تعمل فيها المسحاة.

و«**نظر إلى شاة في كَسر الخيمة**»[٢]: أي جانبها.

و«**لو تكاشفتم ما تدافنتم**»:[٣] أي لو علم بعضكم سريرة بعض لاستثقل تشييع جنازته[٤].

ويقول الله جل ذكره للكرام الكاتبين: «**إذا مرض عبدي فاكتبوا له مثل ما كان يعمل في صحته حتى أعافيه أو أكفته**»[٥] أي أضمه القبر.

و«**لا تسكن الكفور فإنَّ ساكن الكفور كساكن القبور**»[٦]: والكفور ما بَعُدَ من الأرض عن الناس فلا يمرُّ بها أحد[٧].

---

(١) وهذا في حديث الخندق، رواه البخاري في كتاب المغازي باب غزوة الخندق (٤١٠١).

(٢) الحديث في قصة الهجرة، رواه الحاكم في المستدرك كتاب الهجرة رقم (٤٢٧٤)، والطبراني. قال الهيثمي: وفي إسناده جماعة لم أعرفهم. ٦/ ٥٦، (مجمع الزوائد) باب الهجرة إلى المدينة، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٥٤٠.

(٣) هذا من كلام الحسن البصري كما في كشف الخفاء ١/ ٣٧٠ رقم (١٣٤٠).

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٥٤٢.

(٥) رواه الإمام أحمد (٦٨٩٥) من رواية عمرو بن العاص بلفظ «إن العبد إذا كان على طريقة حسنة من العبادة، ثم مرض، قيل للملك الموكل به: اكتب له مثل عمله إذا كان طليقا، حتى أطلقه، أو أكفته إلي»، وقال الهيثمي: وإسناده صحيح، مجمع الزوائد ٢/ ٣٠٣، وانظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٥٤٨.

(٦) رواه البخاري في الأدب المفرد باب ساكن القرى رقم (٥٧٩) ٢/ ٣٩.

(٧) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٥٤٩.

«**أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة**»:[١] وهو القائم بأمر اليتيم والمربي له[٢].

و«**كُنَيْف مُلئ علماً**»[٣]: وهو تصغير كِنْف وهو الوعاء المعروف.

* * *

(١) رواه البخاري في الأدب باب فضل من يعول يتيماً (٦٠٠٥)، ومسلم في الزهد باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم (٧٣٩٤).

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٥٥٥.

(٣) رواه الطبراني من قول عمر في ابن عباس، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، انظر (مجمع الزوائد) ٦/ ٢٣١.

فصل

[اللام]

«**لبيك اللهم لبيك**»: هو من التلبية، وهي إجابة المنادي، أي إجابتي لك يا رب[١].

«**ولا تُلِثُّوا بدار مَعْجِزَةٍ**»[٢]: بالمثلثة أي لا تقيموا بدار يُعْجِزُكُم فيها الرزق والكسب في الأصح.

و«**ألحدوا لي لحداً**»[٣]: وهو الشّق يعمل في جانب القبر لوضع الميت[٤].

و«**تعلموا السُّنة والفرائض واللحن كما تَعَلَّمون القرآن**»[٥]: واللحن اللغة والنحو[٦].

و«**إياكم وملغاةَ أول الليل**»[٧]: أي السهر في أوله باللهو والباطل؛ لأنه

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث) ٢/ ٥٧٩.

(٢) رواه معمر بن راشد في جامعه (١٩٦١٨) عن عمر بن الخطاب، ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٩٢٥٠) بلفظ «فَرِّقُوا عَنِ الْمَنِيَّةِ وَاجْعَلُوا الرَّأْسَ رَأْسَيْنِ، وَلَا تَلْبَثُوا بِدَارِ مَعْجَزَةٍ...»، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٥٨٦.

(٣) رواه مسلم في الجنائز باب في اللحد ونصب اللبن على الميت رقم (٢٢٣٧).

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٥٨٩.

(٥) رواه البيهقي في (شعب الإيمان) باب تعلموا السنة والفرائض واللحن. ٢/ ١٨٥ من قول عمر بن الخطاب.

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٥٩٣.

(٧) رواه ابن أبي شيبة باب الصلاة بين المغرب والعشاء بلفظ: «فإن ملغاة أول الليل مذهبة لآخره» في الصلاة بين المغرب والعشاء. وعبد الرزاق بلفظ: «صَلُّوا فِيمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَإِنَّهُ يُخَفِّفُ عن أَحَدِكُم مِنْ حِزْبِهِ، وَيَذْهَبُ عنه مَلْغَاةُ أَوَّلِ اللَّيْلِ، فَإِنَّ مَلْغَاةَ أَوَّلِ اللَّيلِ مَهْدَنَةٌ لآخره» باب الصلاة فيما بين المغرب والعشاء ٣/ ٤٤ من قول سلمان رضي الله عنه.

ربمـا منع قيـام الليـل[١].

و«اللِمَّةِ»[٢]: هي من شعر الرأس، وهي دون الجُمّة.

و«لُمَته من النساء»[٣]: أي شكله أو قدره سناً.

و«تُلْهِمُني بها رُشدي»[٤] والإلهام ما يلقي الله تعالى في النفس ما يبعث صاحبها على الفعل أو الترك.

«وهو أليث أصحابه»[٥]: أي أشدُّهم وأجلدهم.

***

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٦٠٥.

(٢) في الحديث: «ما رأيت ذا لِمَّةٍ أحسن من رسول الله ﷺ». رواه مسلم في الفضائل باب صفة النبي ﷺ وأنه كان أحسن الناس وجهاً. (٦٠١٩).

(٣) رواه سعيد بن منصور في سننه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أُتي بامرأة شابة زوجوها شيخا كبيراً فقتلته، فقال: «يا أيها الناس، اتقوا الله ولينكح الرجل لمته من النساء، ولتنكح المرأة لمتها من الرجال»، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٦٠٧.

(٤) في الحديث: «أسألك رحمة من عندك تلهمني بها رشدي»، الترمذي كتاب الدعوات بدون باب (٣٦٤٣)، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٦٢٤.

(٥) قال الخطابي: في حديث ابن الزبير «أنه كان يواصل ثلاثا يواصل ثم يصبح وهو أليث أصحابه» غريب الحدبث ٢/ ٥٦٤، ورواه الحاكم في المستدرك (٦٣٣٤) كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ «يُوَاصِلُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فَيُصْبِحُ يَوْمَ الثَّالِثِ وَهُوَ أَلْيَثُنَا»، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٦٢٥.

فصل

[الميم]

«**إني حرَّمت المدينة حراماً ما بين مَأْزِميها**»[(١)] والمَأزم المضيق في الجبال حيث يلتقي بعضها ببعض[(٢)].

و«**شكت إلى عليٍّ مَجْل يديها من الطّحن**»[(٣)]: أي مما ظهر فيها ما يشبه البثر من عمل الأشياء الصلبة.

و«**المؤذِّن يغفر له مدى صوته**»[(٤)] والمدى: الغاية، أي يستكمل مغفرة الله إذا استنفذ وسعه في رفعه.

و«**إنَّ من اقتراب السَّاعة أن يتمرَّسَ الرجل بدينه**»[(٥)] أي يتقلب به.

---

(١) رواه مسلم في كتاب الحج باب الترغيب في سكنى المدينة والصبر على لأوائها. (٣٣٢٣).

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٦٢٨.

(٣) حديث فاطمة: «أنها شكت إلى عليّ مجل يديها» رواه الترمذي في كتاب الدعوات باب ما جاء في التسبيح والتكبير والتحميد عند المنام (٣٦٣٣).

(٤) حديث: «إن المؤذن يفغر له مدى صوته» رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب رفع الصوت بالأذان آه آه، والنسائي في كتاب الأذان باب رفع الصوت بالأذان (٦٤٤١).

(٥) رواه الطبراني عن عروة بن محمد السعدي عن أبيه «عن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «ثلاث إذا رأيتهن فعندك عندك: إخراب العامر، وإعمار الخراب، وأن يكون الغزو رفدا، وأن يتمرس الرجل بأمانته تمرس البعير بالشجرة»، وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي وهو ضعيف، انظر مجمع الزوائد (١٢٤٦٧) ٧/ ٣٣٠، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٦٥٠ والعبارة فيه «يتلعّب بدينه ويعبث به كما يعبث البعير بالشجرة ويتحكك بها».

و«**مَسْحَة ملَك**»[١] أي أثر ظاهر من جمال.

و«**مَصَعت بذنبها**»[٢] أي حركته.

و«**من أراد المفاخرة بالأولاد فعليه بالمُقِّ من النساء**»[٣] أي الطوال منهن.

***

(١) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٥٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٣٠٢) من طريق سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس: وهو ابن أبي حازم، عن جرير، قال رسول الله ﷺ: «يطلع عليكم من هذا الباب رجل مِنْ خير ذي يَمَن، على وجهه مسحة مَلَك» فطلع جرير بن عبد الله ورواه الإمام أحمد والطبراني أيضاً قال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٣٧٢، رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«لأوسط» ورجال أحمد رجال الصحيح غير المغيرة بن شبل، وهو ثقة.، وانظر(النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٦٥٧.

(٢) رواه عبدالرزاق: عن يحيى بن سعيد، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع عبيد بن عمير يقول: «إذا طرفت أو مصعت بذنبها، أو تحركت فقد حلت»، انظر مصنف ابن أبي شيبة (٨٦٣٨)، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٦٦٣.

(٣) هو من قول علي، انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٦٧٠.

فصل

[النون]

«**لا تَنَبَّطوا في المدائن**»[١] أي لا تَشَبَّهوا بالنَّبَط في سكناها واتخاذ العقار والملك.

«**وأما بنو هاشم فأنجاد أمجاد**»[٢] أي أشداء شجعان.

و«**إذا سافرتم في الجدب فاستَنْجُوا**»[٣] أي أسرعوا السير.

«**واجعلني في النديّ الأعلى**»[٤] وهو بالتشديد النادي، أي اجعلني مع الملأ الأعلى من الملائكة وفي رواية: «**اجعلني في النداء الأعلى**» أراد نداء أهلِ الجنَّة أهلَ النَّار[٥].

وفي صفة عليّ «**البَطين الأنزع**»: كان أنزع الشعر له بطن، وقيل معناه الأنزع من الشرك المملوء البطنَ من العلم والإيمان[٦].

---

(١) قال الخطابي: في حديث عمر أنه كتب إلى أهل حمص: «لا تَنَبَّطُوا فِي الْمَدَائِنِ وَلا تُعَلِّمُوا أَبْكَارَ أَوْلادِكُمْ كِتَابَ النَّصَارَى وَتَمَعْزَزُوا عربا خشناً» (غريب الحديث) للخطابي٢/ ٧٣، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٧٠٤.

(٢) هو من قول علي، انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٧١١.

(٣) رواه ابن خزيمة (٢٥٤٨) بلفظ «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخِصْبِ فَأَمْكِنُوا الرِّكَابَ مِنْ أَسْنَانِهَا، وَلاَ تَجَاوَزُوا الْمَنَازِلَ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْجَدْبِ فَانْجُوا...»، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٧١٧.

(٤) رواه أبو داود في الأدب باب ما يقال عند النوم (٥٠٥٤).

(٥) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٧٢٦.

(٦) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٧٣١.

و«**كان ينسُّ أصحابه**» أي يسوقهم ويمشي خلفهم[١].

وكان أعداء عثمان رضي الله عنه يسمونه نَعْثَلاً تشبيهاً برجل من مصر كان طويل اللحية[٢].

***

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٧٣٦.

(٢) روى ابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ١١٠) عن عبد الله بن سلام، قال: بينما عثمان رضي الله عنه يخطب الناس إذ قام إليه رجل فنال منه، فنهاه عبد الله بن سلام رضي الله عنه، فقال له رجل من أصحابه: لا يمنعك مكان ابن سلام أن تسب نعثلا فإنه من شيعته، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٧٦٣.

فصل

[الهاء]

«**كان في مرضه يُهَادَى بين رجلين**»[١] أي: يمشي بينهما.

وفي تفسير السكينة: ريح هفَّافَة أي سريعة المرور في هبوبها وقيل هي الساكنة في سرعة سيرها[٢].

والهمهمة: الكلام[٣] الخفي.

وبرجل هِمّ أي:الكبير البالي[٤].

و«**أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم**»[٥] وهم الذين لا يعرفون بالشر فيزّل أحدهم فيحمل على سهو.

و«**المسلم هيّن ليّن**»[٦] أي سهل.

و«**كلما سمع هَيْعَة طار إليها**»[٧] وهي الصوت الذي تفزع منه وتخافه من عدو.

---

(١) رواه البخاري في الأذان باب الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم. (٧١٣)، ومسلم في الصلاة باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس (٩٤٠).

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩٠٧.

(٣) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩١٤.

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٥/ ٢٧٥.

(٥) رواه الإمام أحمد عن عائشة ١٧/ ٦٥٥. وأبو داود في الحدود باب في الجد يشفع رقم (٤٣٧٥).

(٦) روى الإمام أحمد في مسنده (٣٩٣٨) من حديث بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «حُرِّمَ عَلَى النَّارِ كُلُّ هَيِّنٍ لَيِّنٍ سَهْلٍ قَرِيبٍ مِنَ النَّاسِ»، ورواه كذلك ابن حبان في صحيحه (٤٦٩)، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩٢٤.

(٧) رواه مسلم في الجهاد باب فضل الجهاد والرباط (٤٨٦٦): «من خير معاش الناس لهم رجل ممسك عنان فرسه في سبيل الله، فيطير على متنه كلما سمع هيعة أو فزعة طار إليها يبتغي القتل والموت مظانّه»

فصل

[الواو]

«**أحب إليَّ من أهل الوبر والمدر**»[١] أي أهل البوادي والمدن والقرى.

و«**من جلس مجلساً لم يذكر الله فيه كان عليه تِرَة**»[٢] أي نقصاً، وهو من وَتَرَهُ يَتِرَهُ ترةً إذا نقصه[٣].

و«**غسل الجمعة واجب على كل محتلم**»[٤] وهو وجوب الاختيار والاستحباب دون وجوب الفرض واللزوم، وشبِّه بالواجب تأكيداً[٥].

و«**حتى يسمع وَخْطَ نعالكم**»[٦] أي: خفقها وصوتها على الأرض.

---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٨١٧، وفي الحديث عن رسول الله ﷺ: «لأن أقتل في سبيل الله أحب إلي من أن يكون لي المدر والوبر» الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن أبي عميرة رقم (١٧٨٢٠)١٣/ ٥٣٩، والنسائي في الجهاد باب تمني القتل في سبيل الله الحديث رقم (٣١٥٣).

(٢) بنحوه الإمام أحمد عن أبي هريرة رقم (٩٨٠٤) ٩/ ٣٢٨، وأبو داود كتاب الأدب باب كراهية أن يقوم الرجل من مجلسه (٤٨٥٦) والترمذي في أبواب الدعوات باب ما جاء في القوم يجلسون ولا يذكرون الله (٤١٩٣).

(٣) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٨٢١.

(٤) رواه البخاري كتاب الأذان باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل (٨٥٧)، ومسلم في صلاة الجمعة باب وجوب غسل الجمعة (١٩٥٤).

(٥) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٨٢٤.

(٦) قال الخطابي: في حديث معاذ أنه: كان في جنازة فلما دفن الميت قال ما أنتم مبارحين حتى يسمع وخط نعالكم.... انظر غريب الحديث للخطابي ٢/ ٣١٠، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٨٣٢.

و«**استوخَمُوا المدينة**»[١] أي استثقلوا ولم يوافق هواها أبدانهم.

و«**شرُّ النساء الوَذِرة المَذِرة**» وهي التي لا تستحي عند الجماع[٢].

و«**الحمد لله الذي ردَّ كيده إلى الوسوسة**»[٣] وهي حديث النفس والأفكار.

***

(١) حديث العرنيين: «اسْتَوخموا المدينة» رواه البخاري في المغازي باب عكل وعرينة (٤١٩٣)، ومسلم في القسامة باب حكم المحاربين المرتدين (٤٣٣٠).

(٢) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٨٣٨.

(٣) رواه الإمام أحمد من حديث ابن عباس رقم (٢٠٩٧) ٢/ ٥١٨.

فصل

[الياء]

«**عليكم بالجماعة فإنَّ يد الله على الفسطاط**» والفُسطَاط المصر الجامع، ويد الله كناية عن الحفظ والدفاع، كأنهم خصوا بوقاية الله وحسن دفاعه[1].

و«**سمع صوت يَراعٍ**»[2] وهي القصبة التي يُزْمَر بها.

و«**الياعرة**» ما له يُعار وهو الصوت، ويحتمل أن يكون من المقلوب لأن الرواية «**العائرة**» وهي التي تذهب كذا وكذا[3].

---

(١) قال ابن فتيبة: في حديث النَّبي ﷺ أنه قَالَ «عَلَيْكُم بِالْجَمَاعَة فإن يَد الله على الْفسْطَاط» يرويهِ سُوَيْد بن عبد الْعَزِيز عَن النُّعْمَان بن الْمُنْذر عَن مَكْحُول عَن أبي هُرَيْرَة عَن النَّبِي ﷺ، (غريب الحديث) ١/ ٣١٨، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩٢٦.

(٢) رواه ابن الأثير في جامع الأصول (٦٢٢٥) هكذا عن نافع مولى ابن عمر قال: «كنتُ مع ابن عمر في الطريق، فسمع مزماراً، فوضع إصبعيه على أُذُنَيْهِ، ونأى عن الطريق إلى الجانب الآخر، ثم قال لي بَعْدَ أنْ بَعُدْنا: يا نافعُ، هل تسمع شيئاً؟ فقلت: لا، فرفع إصبعيه من أُذُنَيْه، وقال: كنتُ مع رسولِ الله ـ ﷺ ـ، فسمع صَوْتَ يَرَاع، فصنعَ مثل ما صنعت» ونسبه إلى أبي دواد والذي في نسخ أبي داود المطبوعة (٤٩٢٤): كنت مع رسول الله ﷺ فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩٢٨.

(٣) العبارة في (النهاية) وفي حديث ابن عمر «مثل المنافق كالشاة الياعرة بين الغنمين» قال: هكذا جاء في (مسند أحمد) فيحتمل أن يكون من اليُعار: الصوت، ويحتمل أن يكون من المقلوب لأن الرواية (العائرة) وهي التي تذهب كذا وكذا. اهـ. انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩٣٠.
أقول: وهذه الرواية عند الإمام أحمد بلفظ: «مثل المنافق مثل الشاة العائرة بين الغنمين، تَعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة، لا تدري أهذه تَتْبع أم هذه» عن ابن عمر رقم (٥٠٧٩) وكذا عند مسلم بدون «أهذه تتبع أم هذه» في صفات المنافقين وأحكامهم رقم (٦٩٧٤)، أما الرواية التي أشار إليها ابن الأثير فهي عند الطبراني في الكبير (١٤١٤٨).

واليَعْفورُ: هو الخِشْف وولد البقر الوحشية[1] وكان ذلك اسم حمار النبي ﷺ[2].

و«**الحكمة يمانية**»[3]: وقال ذلك لأن الإيمان بدأ من مكة وهي من تهامة وتهامة من أرض اليمن[4].

و«**كان يحب التيمُّنَ في أموره**»[5]: وهو الابتداء في الأفعال باليد اليمنى.

و«**كان يتعوَّذُ من الأَيْهمَيْنِ**»[6] السيل والحريق لأنه لا يهتدي فيهما كيف العمل لرفعهما[7].



---

(١) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩٣٠.

(٢) ففي الحديث: «أن رسول الله ﷺ غدا إلى بني قريظة على حمار عثري يقال له يعفور». الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات. انظر (مجمع الزوائد) ٦/ ١٤١ باب غزوة الخندق وقريظة كتاب المغازي والسير، وعند البخاري اسم حمار النبي ﷺ (عفير) كما في حديث معاذ: «كنت ردف النبي ﷺ على حمار يقال له عفير» كتاب الجهاد والسير باب اسم الفرس والحمار (٥٨٥٦).

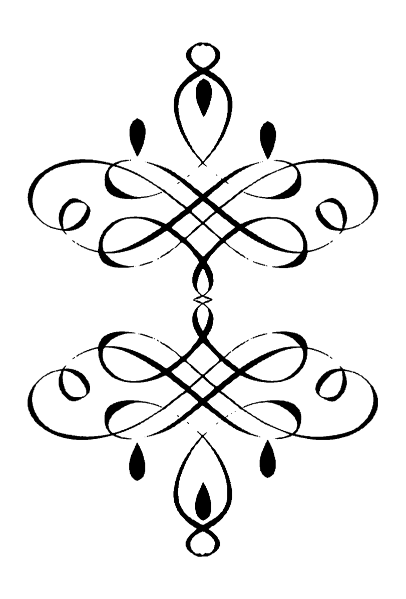
(٣) البخاري في المناقب باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ الآية رقم (٣٣٠٨). ومسلم في الإيمان باب تفاضل أهل الإيمان فيه (١٨٦).

(٤) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩٣٢.

(٥) الحديث عند مسلم: «كان يحب التيمن في شأنه كله» كتاب الطهارة باب التيمن في الطهور وغيره رقم (٦١٦)، وانظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩٣٢..

(٦) قال أبو عبيدة: الأيهمان عند أهل البادية: السيل والجمل الهائج، وعند أهل الأمصار: السيل والحريق. (إصلاح المنطق) لابن السِّكيت باب ما جاء مثنى، ص ٢٧٨.

(٧) انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٢/ ٩٣٤.





[الباب العشرون]
الوَفيات

يجب على طالب الحديث الاعتناءُ بالتاريخ، فإنه مُظهِرٌ لصدق الرواية وغيره، فإنَّ مَنْ لم يعلم ذلك قلَّ أنْ يسلم من الخطأ.

وإني ذاكرٌ هنا بعضَ المشتهرين من الصَّحابة والتابعين فمن بعدهم ليستضيء الطالب بهذا المصباح.

فأقول مبتدأً برسول الله ﷺ نُبِّيَ رسولُ الله ﷺ وهو ابن أربعين سنة.

وأقام بمكة ثلاثَ عشْرةَ سنة في الأصح بعد الأربعين، وهاجر إلى المدينة.

ولم يزل يغزو ويجاهد إلى أن أقام الله الدِّين في مدة عشر سنين.

ثم اختار اللهُ جلَّ ذكره له ما عنده في شهر ربيع الأول من سنة إحدى عشرة[1] من هجرته، وعليها بُني التاريخ العربي العمري[2].

---

(١) وبهذا يكون سنه ﷺ ثلاثاً وستين سنة وهو الصحيح الذي ذهب إليه الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وصححه الإمام ابن عبد البر والجمهور، قال الحافظ العراقي: ولا خلاف بين أهل السير في الشهر، وكذلك لا خلاف في أن ذلك اليوم كان يوم الاثنين، وإنما اختلفوا أي يوم كان من الشهر. انظر (العبر) ١/ ١١ و(شرح التذكرة والتبصرة) للعراقي ص٤٤٢ و(تدريب الراوي) ٢/ ٨٦٧.

(٢) رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد قال: «ما عَدُّوا من مبعث النبي ﷺ ولا من وفاته، ما عدوا إلا من مَقْدَمه المدينة». كتاب مناقب الأنصار باب التاريخ من أين. رقم (٣٩٣٤).

فصل

[وفيات العشرة المبشرين بالجنة]

وتوفـي خليفـة رسـول الله ﷺ أبـو بكـر الصِّدِّيـق رضـي الله عنـه فـي إحـدى الجُماديـن[1] مـن سـنة ثلاثَ عشْـرة.

وعمرُ بن الخطاب في آخر اليوم من ذي الحجة من سنة ثلاثٍ وعشرين[2].

وعثمانُ بن عفان في أوسطه من سنة خمس وثلاثين[3].

وعليُّ بن أبي طالب في شهر رمضان من سنة أربعين[4]، والحسنُ ابنُهُ في سنة سبع وأربعين[5]، والحسينُ بن علي في أوائل سنة إحدى وستين[6].

---

(١) وهذا منه إشارة إلى خلاف في وفاة الصديق رضي الله عنه فجزم ابن الصلاح بأنه في جمادى الأولى، وهو قول الواقدي، وعمرو بن علي الفلاس، وكذا جزم به المزي في (التهذيب)، وحكى ابن البر عن أكثر أهل السير أنه توفي في جمادى الآخرة، ومنهم ابن إسحاق والذهبي. انظر (التقييد والإيضاح) ص٤١٥ و(العبر) ١/ ١٣.

(٢) انظر (شرح التذكرة والتبصرة) ص٤٤٣.

(٣) انظر (شرح التذكرة والتبصرة) ص٤٤٤.

(٤) انظر (العبر) ١/ ٣٣.

(٥) قال الإمام الذهبي: توفي سنة تسع وأربعين وأرَّخه فيها الواقدي، وسعيد بن عُفير، والأكثر على أنه سنة خمسين.
وقال ابن خَلِّكان: توفي سنة تسع وأربعين وله سبع وأربعون سنة، وقيل مات سنة خمسين، وهو أشبه بالصواب.
ونقل الحافظ ابن حجر أقوالاً أخرى ليس فيها سنة سبع وأربعين، ولعل ما اشتبه على المصنف أن الأكثر ذكروا أنه عاش سبعا وأربعين سنة، انظر (العبر) ١/ ٣٩، و(وفيات الأعيان) ٢/ ٦٥، و(الإصابة) ٢/ ٦٥.

(٦) انظر (العبر) ١/ ٤٨.

وطلحةُ والزبيرُ كلاهما في وقعة الجمل، وكانت في سنة ست وثلاثين[١].

وسعدُ بن أبي وقاص في سنة خمسٍ وخمسين على المشهور[٢].

وسعيدُ بن زيد في سنة إحدى وخمسين على الراجح[٣].

وعبدُ الرحمن بن عوف في سنة ثلاث وثلاثين، وقيل سنة ثلاثين[٤].

وأبو عبيدة بن الجراح في طاعون عِمْواس[٥]، وكان في سنة ثمان عشرة[٦] رضي الله عنهم أجمعين.

***

---

(١) انظر (العبر) ١/ ٢٧.

(٢) (العبر) ١/ ٤٣.

(٣) وقيل اثنتين وخمسين وقيل ثمان وخمسين. واختار ابن الصلاح ما رجحه المصنف فقط. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٩١.

(٤) لم أجد من ذكر أنه توفي سنة ثلاثين، ولكن قيل إحدى وثلاثين، وثلاث وثلاثين، والأشهر اثنين وثلاثين كما ذكر الحافظ العراقي واقتصر عليه الإمام ابن الصلاح وكذلك الإمام الذهبي. انظر (العبر)، ١/ ٢٤ و(شرح التذكرة والتبصرة) ص٤٤٦.

(٥) قال ياقوت الحموي: رواه الزمخشري بكسر أوله وسكون الثاني، ورواه غيره بفتح أوله وثانيه، وهي قرية من فلسطين على ستة أميال من الرملة على طريق بيت المقدس. (معجم البلدان) ٤/ ١٥٧.

(٦) قال الحافظ العراقي: هو متفق عليه. انظر (شرح التذكرة والتبصرة) ص٤٤٦.

فصل

[وفيات القرن الأول]

وتوفي ابن مسعود في سنة إحدى وثلاثين[١]، وصاحباه فعلقمة في سنة إحدى وستين[٢]. ومسروق في سنة اثنتين وستين[٣].

وعائشة أم المؤمنين، وأبو هريرة، كلاهما في سنة ثمان وخمسين[٤].

وشريح بن الحارث سنة ثمان وسبعين[٥].

ومحمد ابن الحنفية في سنة ثمانين[٦].

---

(١) وذكر الإمام الذهبي أنه توفي سنة اثنتين وثلاثين. انظر (العبر) ١/ ٢٤.

(٢) وقال الإمام الذهبي: الأصح سنة اثنتين وستين. وهو علقمة بن قيس النّخعي فقيه الكوفة وعالمها ومقرؤها، ولد أيام الرسالة المحمدية، ويعد في المخضرمين، وهاجر في طلب العلم والجهاد ونزل الكوفة ولازم ابن مسعود وكان يشبه به في هديه ودلِّه وسمته. وكان غير واحد من الصحابة يسألونه ويستفتونه. انظر (سير أعلام النبلاء) ٤/ ٥٣ و(العبر) ١/ ٤٩.

(٣) وقيل ثلاث وستين وهو ما ذكره الذهبي في (العبر) ١/ ٥٠ وهو مسروق بن الأجدع الهمْداني، الفقيه العابد التابعي المخضرم أبو عائشة، يقال إنه سرق وهو صغير ثم وجد فسمي مسروقاً. قال الحافظ ابن حجر: مناقبه كثيرة. انظر (سير أعلام النبلاء) ٤/ ٦٣ و(تهذيب التهذيب) ٤/ ٥٩.

(٤) انظر (العبر) ١/ ٤٦.

(٥) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية قاضي الكوفة، وهو تابعي مخضرم، ولاه عمر قضاء الكوفة، وقد قضى بالبصرة سنة، وكان يقال له: قاضي المصرين، قال أبو نعيم: توفي سنة ثمان وسبعين، وقال خليفة: مات سنة ثمانين. انظر (سير أعلام النبلاء) ١/ ١٠٠.

(٦) وقال الذهبي في العبر: سنة إحدى وثمانين. وقيل: سنة اثنتين وثمانين. وفيه أقوال أخرى ذكرها الحافظ ابن حجر في التهذيب ومنها ما ذكره المصنف هنا. انظر (العبر)١/ ٦٨، و(تهذيب التهذيب) ٣/ ٦٥٢.

وأبو البَخْتَري الطائي[١] في وقعة الجماجم، وكانت سنة ثلاث وثمانين.

وسعيد بن المُسيَّبَ وأنس بن مالك في الأصح سنة ثلاث وتسعين[٢].

وقتل سعيد بن جبير في سنة خمس وتسعين رضي الله عنهم[٣].

***

---

(١) هو سعيد بن فيروز، وهو ابن أبي عمران أبو البختري الطائي مولاهم الكوفي الفقيه أحد العباد وثّقه يحيى بن معين وغيره. قال الذهبي: قتل في وقعة الجماجم سنة اثنين وثمانين. ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن سعد وغيره أنه مات سنة ثلاث وثمانين. انظر (سير أعلام النبلاء) ٤/ ٢٧٩، وتهذيب التهذيب ٢/ ٣٨.

(٢) صحح ابن حجر أن أنساً توفي سنة ثلاث وتسعين، أما سعيد بن المسيب ففي وفاته أقوال كثيرة، وذكره الذهبي سنة أربع وتسعين. انظر (العبر) ١/ ٨٢، و(تهذيب التهذيب) ١/ ١٩٢، و٢/ ٤٤.

(٣) انظر (العبر) للذهبي ١/ ٨٤.

فصل

[وفيات القرن الثاني]

وتوفي الإمام عمر بن عبد العزيز في سنة إحدى ومئة.

والشعبي، وعكرمة[١]، وأبو بردة سنة أربع ومئة[٢].

وطاوس، وسالم بن عبد الله سنة ست ومئة[٣].

والحسن البصري، وابن سيرين معاً في سنة عشر ومئة[٤].

وهشام بن عروة، وابن أبي خالد[٥] سنة ست وأربعين ومئة

والأعمش، وابن أبي ليلى، وغيرهما سنة ثمان وأربعين ومئة[٦].

---

(١) انظر (العبر) للذهبي ١/ ٩١.

(٢) أما أبو بردة عامر بن أبي موسى الأشعري فذكره الذهبي أنه سنة أربع ومائة وكذلك عامر بن شراحيل الشعبي. وقيل سنة ثلاث. انظر (العبر) ١/ ٩٦. و(البداية والنهاية) ٩/ ٢٥٩ أما عكرمة مولى ابن عباس ففي سنة سبع ومائة وقيل قبلها بعام. انظر (العبر) ١/ ١٠٠. و(البداية والنهاية) ٩/ ٢٧٢. وفي وفيات الأعيان: توفي سنة سبع ومائة وقيل سنة ست وقيل أربع وقيل سنة خمس وقيل سنة خمس عشرة. والله أعلم. (وفيات الأعيان) ٣/ ٢٥٦.

(٣) انظر (العبر) ١/ ٩٩ و(شذرات الذهب) ١/ ١٣٣

(٤) (العبر) ١/ ١٠٣ و(شذرات الذهب) ١/ ١٣٦

(٥) إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي الحافظ أحد الحديث سمع أبا جحيفة وابن أبي أوفى وخلقاً، وكان صالحا ثبتا حجة ذكره الذهبي في (العبر) فيمن توفي سنة خمس وأربعين ومائة، قال: وقيل في سنة ست وهو ما ذكره الحافظ ابن حجر، انظر (العبر) ١/ ١٥٦، و(تهذيب التهذيب) ١/ ١٤٧.

(٦) انظر (العبر) ١/ ١٦٠ ـ ١٦٢.

والإمام أبو حنيفة النعمان في سنة خمسين ومئة[١].

وداود الطائي، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة في سنة خمس وستين ومئة[٢].

وشَرِيك بن عبد الله، وعبد الواحد بن زياد، وغيرهما سنة سبع وسبعين ومئة[٣].

والإمام مالك بن أنس في سنة تسع وسبعين ومئة[٤].

وابن عُيينة سنة ثمان وتسعين ومئة[٥].

***

---

(١) (العبر) ١/ ١٦٤.

(٢) ذكر الذهبي داود الطائي فيمن توفي سنة سبع وستين ومائة كما في (العبر) ١/ ١٩٠، و(سير أعلام النبلاء)) ٧/ ٤٥٣، وكذلك هو في (تهذيب التهذيب) ١/ ٤٨٢.

(٣) انظر (العبر) ١/ ٢٠٨ وتهذيب التهذيب ٢/ ٦٣١. والمذكور هنا هو عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم أبو بشر. وقيل أبو عبيدة البصري أحد الأعلام ونبهت عليه لئلا يلتبس بعبد الواحد بن زيد الذي ذكره في (العبر) في هذا الموضع وهو بصري أيضا متروك الحديث، وقد استبعد الذهبي في (السير) أن يكون بقي إلى هذا التاريخ وقال إنما المتأخر هو الحافظ عبد الواحد بن زياد البصري. انظر (سير أعلام النبلاء) ٧/ ١٨٠.

(٤) انظر (العبر) ١/ ٢١٠.

(٥) انظر (العبر) ١/ ٢٥٤.

فصل

[وفيات القرن الثالث]

وتوفي الإمام الشَّافِعيّ رضي الله عنه في سنة أربع ومئتين[١].

ومحمد بن عبد الله الأنصاري سنة خمس عشرة ومئتين[٢].

وبشر الحافي الولي سنة سبع وعشرين ومئتين[٣].

ومحمد بن سعد كاتب الواقدي سنة ثلاثين ومئتين[٤].

ويحيى بن معين بعده بثلاث سنين[٥].

ومات الإمام أحمد بن حنبل في سنة إحدى وأربعين ومئتين[٦].

وابن أبي شيبة قبله بست سنين[٧].

والإمام البخاري في سنة ست وخمسين ومئتين[٨].

والإمام مسلم بن الحجاج في سنة إحدى وستين ومئتين[٩].

---

(١) أي: سنة تسع وسبعين ومئتين انظر (العبر) ١/ ٢٦٩.

(٢) انظر (العبر) ١/ ٢٨٩.

(٣) انظر (العبر) ١/ ٣١٣ وسير أعلام النبلاء١٠/ ٤٦٩.

(٤) انظر (العبر) ١/ ٣٢٠ و(البداية والنهاية) ١٠/ ٣٣٣.

(٥) (العبر) ١/ ٣٢٧ و(البداية والنهاية) ١٠/ ٣٤٣.

(٦) ابن الصلاح ص١٩١ و(العبر) ١/ ٣٤٢.

(٧) أي سنة خمس وثلاثين ومائتين. و(العبر) ١/ ٣٣١ و(البداية والنهاية) ١٠/ ٣٤٦.

(٨) (العبر) ١/ ٣٦٨.

(٩) (العبر) ١/ ٣٧٥.

والسجستاني في سنة خمس وسبعين ومئتين[١].

والترمذي بعده بأربع سنين[٢].

وابن ماجه قبل السجستاني بسنتين[٣].

والظاهري قبل ابن ماجه بثلاث سنين[٤].

وأبو بكر البزار الحافظ في سنة اثنتين وتسعين ومئتين[٥].

والفضل بن صالح في جماعة صالحة في سنة ثلاث مئة[٦].

***

---

(١) (سير أعلام النبلاء) ١٣/ ٤٢ و(العبر) ١/ ٣٦٩.

(٢) (العبر) ١/ ٤٠٢.

(٣) أي: سنة ثلاث وسبعين ومئتين، (العبر) ١/ ٣١٤ والبداية والنهاية ١١/ ٦١.

(٤) أي: سنة سبعين ومئتين، وهو داود بن علي الإمام أبو سليمان الأصفهاني ثم البغدادي الفقيه الظاهري صاحب التصانيف تفقه على أبي ثور وابن راهويه وكان زاهداً ناسكاً، قال ابن كثير: وقد كان من الفقهاء المشهورين ولكن حصر نفسه بنفيه للقياس الصحيح فضاق بذلك ذرعه في أماكن كثيرة من الفقه، فلزمه القول بأشياء قطعية صار إليها بسبب اتباعه الظاهر المجرد من غير تفهم لمعنى النص، انظر (العبر) ١/ ٣١١، و(البداية والنهاية) ١١/ ٥٦.

(٥) (العبر) ١/ ٤٢٢.

(٦) (معرفة علوم الحديث) ص٢٠٩.

فصل

[وفيات القرن الرابع]

وتوفـي أبـو مَعْشَـرٍ الدَّارِمـيُّ، وأحمـد بـن علـي[١]، وابـن ناجيـة[٢]، وغيرهم سـنة إحـدى وثـلاث مئة.

وإبراهيـم بـن شـريك، وأبـو العباس بـن الصَّلْت، وابن الصّقر السـكري سـنة اثنتين وثـلاث مئة[٣].

والنّسائي صاحب التصانيف، وأبو صالح الحسنين، وأبو العباس الحسن في سنة ثلاث وثلاث مئة[٤].

وأبو العباس أحمد بن سُريج في سنة ست وثلاث مئة[٥].

وأبو يعلى سنة سبع وثلاث مئة[٦].

---

(١) انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٩.

(٢) وهو الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن ناجية البربري الأصل البغدادي أحد الأثبات المصنفين سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته. (العبر) ١/ ٤٤١ و(معرفة علوم الحديث) ص٢٠٨.

(٣) (معرفة علوم الحديث) ص٢٠٨.

(٤) وأبو صالح الحسين هو ابن الفرج المروزي هكذا وجدته ولم أر من ذكر أنه الحسنين، وأبو عباس الحسن ابن سفيان الشيباني النسوي صاحب المسند تفقه على أبي ثور وسمع من أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. انظر (معرفة علوم الحديث) ص٢٠٩، و(العبر) ١/ ٤٤٤، و(تاريخ دمشق) ١٠٦/١٣.

(٥) (العبر) ١/ ٤٥٠ و(البداية والنهاية) ١١/ ١٤٧.

(٦) الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى التميمي الحافظ، صاحب المسند. (العبر) ١/ ٤٥١ و(البداية والنهاية) ١١/ ١٤٩.

وابن جرير الطبري في سنة عشر وثلاث مئة[١].

وأبو بكر بن خزيمة صاحب المسند بعده بسنة[٢]، وأبو حاتم البُستي، وابن حبان[٣] سنة أربع وخمسين وثلاث مئة.

والطَّبراني في سنة ستين وثلاث مئة[٤].

والدارقطني الحافظ في سنة خمس وثمانين وثلاث مئة[٥].

وأبو نصر إسماعيل الجوهري سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة[٦].

* * *

---

(١) (العبر) ١/ ٤٦٠ و(البداية والنهاية) ١١/ ١٦٥

(٢) (العبر) ١/ ٤٦٢ و(البداية والنهاية) ١١/ ١٧٠

(٣) الواو زائدة فأبو حاتم هو محمد بن حبان البستي الحافظ صاحب الأنواع والتقاسيم وأحد الحفاظ الكبار وينسب إلى بست بالضم مدينة بين سجستان وغزنين وهراة. قال ياقوت: وأظنها من أعمال كابل. (العبر) ٢/ ٩٤، و(البداية والنهاية) ١١/ ٢٩٣، و(معجم البلدان) ١/ ٤١٥.

(٤) انظر (العبر) ٢/ ١٠٥ و(البداية والنهاية) ١١/ ٣٠٥.

(٥) انظر (العبر) ٢/ ١٦٧ و(البداية والنهاية) ١١/ ٣٦٢.

(٦) انظر (العبر) ٢/ ١٨٤ و(شذرات الذهب) ٣/ ١٤٢.

فصل

[وفيات القرن الخامس]

وتوفي غُنْجَار الحافظ صاحب تاريخ بخارى في سنة اثنتي عشرة وأربع مئة[١].

وأبو علي بن شاذان الحافظ، وأبو بكر أحمد بن محمد البَرْقاني في سنة خمسن وعشرين وأربع مئة[٢].

وأبو نُعَيم الأصبهاني، وأبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله المحدث الواعظ في سنة ثلاثين وأربع مئة[٣].

والحافظ أبو يعلى القَزْويني مصنف الإرشاد سنة ست وأربعين وأربع مئة[٤].

والحافظ أبو بكر البيهقي صاحب التصانيف سنة ثمان وخمسين وأربع مئة[٥].

والحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي سنة ثلاث وستين وأربع مئة[٦].

وأبو القاسم عبد الرحمن الحافظ بن منده سنة سبعين وأربع مئة[٧].

---

(١) انظر (العبر) ٢/ ٢٢١ و(شذرات الذهب) ٣/ ١٩٦.

(٢) انظر (العبر) ٢/ ٢٥٢ و(شذرات الذهب) ٣/ ٢٢٨.

(٣) انظر (العبر) ٢/ ٢٦٢ و(شذرات الذهب) ٣/ ٢٤٥

(٤) انظر (العبر) ٢/ ٢٨٩ و(شذرات الذهب) ٣/ ٢٧٤.

(٥) انظر (العبر) ٢/ ٣٠٨ و(البداية والنهاية) ١٢/ ١١٥.

(٦) انظر (العبر) ٢/ ٣١٤ و(البداية والنهاية) ١٢/ ١٢٤.

(٧) انظر (العبر) ٢/ ٣٢٨ و(البداية والنهاية) ٤/ ١٤٥.

وصاحب الحاكم أبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي سنة سبع وثمانين وأربع مئة[١].

ومسند بغداد أبو عبيد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن طلحة في سنة ثلاث وتسعين وأربع مئة عن نحو تسعين سنة[٢].

***

(١) انظر (العبر) ٢/ ٣٥٩ و(شذرات الذهب) ٣/ ٣٧٩. وهو مسند خرسان.

(٢) وهو النّعالي قال في (العبر): رجل عامي من أولاد المحدثين عمّر دهراً وانفرد بأشياء. وقال في (السير): الشيخ المعمر مسند العراق الحافظ يعني يحفظ الحمّام وغلته. وأشار الحافظ ابن حجر في (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) أنه مسندُ بغداد وذكره في (لسان الميزان). انظر (العبر) ٢/ ٣٦٧ و(سير أعلام النبلاء) ١٩/ ١٠١ و(لسان الميزان) ٢/ ٣٣٠.

فصل

[وفيات القرن السادس]

وحجّة الإسلام الغزالي توفي سنة خمس وخمس مئة[١].

و البَغَوِيُّ صاحب التصانيف سنة ست عشرة وخمس مئة [٢].

وفاطمة الجوزدانية مسندة أصبهان سنة أربع وعشرين وخمس مئة[٣].

ومسند العصر أبو بكر محمد بن عبد الباقي قاضي المَرِسْتان ببغداد سنة خمس وثلاثين وخمس مئة عن ثلاث وتسعين سنة[٤].

والمحدث القاضي أبو الفضل محمد بن عمر الأَرْمَوي في سنة سبع وأربعين وخمس مئة[٥].

وسيدنا وشيخنا الشيخ عبد القادر القطب الغوث الكيلاني في سنة إحدى وستين وخمس مئة[٦].

والمسندة فخر النساء شُهْدَة في سنة أربع وسبعين وخمس مئة وقد نيفت على التسعين[٧].

---

(١) انظر (العبر) ٢/ ٣٨٧ و(البداية والنهاية) ١٢/ ٢٣٨.

(٢) انظر (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٤٣٩.

(٣) (العبر) ٢/ ٤٢٠ و(الأعلام) للزركلي ٢/ ٧٦٤.

(٤) (العبر) ٢/ ٤٢٠، وانظر (البداية والنهاية) ١٢/ ٢٧٠.

(٥) انظر (العبر) ٣/ ٣ و(شذرات الذهب) ٤/ ١٤٥.

(٦) انظر (العبر) ٣/ ٣٦ و(البداية والنهاية) ١٢/ ٣١٣.

(٧) هي شهدة بنتُ أبي نصر بن الفرج الدَينوري ثم البغدادي كانت ديّنة عابدة صالحة وصارت مسندة العراق، انظر (العبر) ٣/ ٦٥، وانظر (شذرات الذهب) ٤/ ٢٤٨.

ومسند خراسان عبد المنعم عبد الله الفزاري النيسابوري سنة سبع وثمانين وخمس مئة[١].

ومسند الشام أبو طاهر الْخُشُوعِيُّ بركات بن إبراهيم، ومسند مصر أبو القاسم هبة الله البوصيري كلاهما في سنة ثمان وتسعين وخمس مئة[٢].

* * *

---

(١) انظر (العبر) ٣/ ٩٤ و(شذرات الذهب) ٤/ ٢٨٩.

(٢) انظر (العبر) ٣/ ١٢١و٣/ ١٢٥ و(شذرات الذهب) ٤/ ٣٣٥و٤/ ٣٣٨.

فصل

[وفيات القرن السابع]

وتوفي مسند الوقت أبو حفص عمر بن محمد الدَّارَقَزِّي[١]، وأبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة الصالحي سنة سبع وست مئة[٢].

ومسند دمشق موسى بن مولانا الشيخ عبد القادر الكيلاني سنة ثمان عشرة وست مئة[٣].

والعلامة عز الدين علي بن محمد بن الأثير صاحب التاريخ وغيره سنة ثلاثين وست مئة[٤].

والعلامة تقي الدين بن الصلاح، والإمام علم الدين السخاوي، والحافظ ضياء الدين المقدسي، وحافظ بغداد محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن النجار، ومسند العصر أبو الحسن علي بن الحسين بمصر كلهم في سنة ثلاث وأربعين وست مئة[٥].

والحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري، والشيخ أبو الحسن الشاذلي، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن شعلة، وأبو عبد الله محمد بن حسن الفاسي شارح الشاطبية، وكلهم في سنة ست وخمسين وست مئة سنة أخذ التتاربغداد[٦].

---

(١) الدارَقَزِّيّ نسبة إلى دار القَزّ محلة كبيرة ببغداد في طرف الصحراء. وانظر (معجم البلدان) ٢/ ٤٢٢.

(٢) انظر (العبر) ٣/ ١٤٦ و(البداية والنهاية) ١٣/ ٧٠.

(٣) انظر (العبر) ٣/ ١٧٨ وفيه أنه كان عرّياً من العلم. وانظر كذلك (شذرات الذهب) ٥/ ٨٢.

(٤) انظر (العبر) ٣/ ٢٠٧ و(البداية والنهاية) ١٣/ ١٦٢.

(٥) انظر (العبر) ٣/ ٢٤٦ـ ٢٤٩ و(البداية والنهاية) ١٣/ ١٩٦ـ ١٩٨.

(٦) انظر (العبر) ٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٣ و(شذرات الذهب) ٥/ ٢٧٧ وما بعدها.

ومسند الشام زين الدين أحمد بن عبد الدائم المقدسي سنة ثمان وستين وست مئة[١].

وأمين الدين القاسم بن أبي بكر الأبلي[٢]، ومحدث دمشق جمال الدين محمد بن علي الصابوني، ومسند العراق محمد بن يعقوب البغدادي، ومسند الشام شمس الدين محمد بن عَلَّاف كلهم في سنة ثمانين وست مئة[٣].

***

---

(١) انظر (العبر) ٣/ ٣١٧ و(شذرات الذهب) ٥/ ٣٢٥.

(٢) هو الإربَلي نسبة إلى إربل من أعمال الموصل.

(٣) (العبر) ٣/ ٣٤٦ و(شذرات الذهب) ٥/ ٣٦٩.

فصل

[وفيات القرن الثامن]

وتوفي مسند مصر الشريف عز الدين موسى بن علي بن أبي طالب الموسوي سنة خمس عشرة وسبع مئة[١].

ومسند دمشق سعد الدين يحيى بن محمد بن سعد المقدسيّ روى عن الليثيّ والهمدانيّ حضوراً، وعن ابن الصَّباح وغيره إجازة ومات سنة إحدى وعشرين وسبع مئة[٢].

وأبو بكر بن محمد بن الرضى المقدسي سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة[٣].

والفاضل بهاء الدين علي بن أبي البركات بن الشَّرِيْجيّ وخازن الكتب بالشميعاتية في سنة إحدى وأربعين.

وتوفي الشيخ الفاضل عماد الدين بن كثير في شعبان سنة أربع وسبعين وسبع مئة[٤].

***

(١) (ذيل العبر) ٤/ ٤٢ و(شذرات الذهب) ٦/ ٣٨.

(٢) (ذيل العبر) ٦٣ و(شذرات الذهب) ٦/ ٥٦ وفيهما أنه روى عن ابن اللثي وليس الليثي.

(٣) (ذيل العبر) ١٠٩ و(شذرات الذهب) ٦/ ١٦٦.

(٤) (إنباء الغمر بأبناء العمر) ١/ ٣٩ و(شذرات الذهب) ٦/ ٢٣١.

فصل

[وفيات القرن التاسع]

وتوفي شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن عبد الله بن بدر بن مفرّج العَامِري الغزي يوم الخميس سادس شوال سنة اثنتين وعشرين وثمان مئة[١].

وولده الشيخ رضي الدين محمد سنة أربع وستين وثمان مئة[٢].

والشيخ ولي الدين أبو زُرْعَة بن العراقيّ في سنة ست وعشرين وثمان مئة[٣].

وبعده بثلاث سنين الشيخ تقي الدِّين أبو بكر الحِصْنيّ[٤].

وتوفي العلامة ابن الجزري في سنة ثلاث وثلاثين وثمان مئة[٥].

وتوفي العلامة شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر في أواخر سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة[٦].

***

(١) (إنباء الغمر بأبناء العمر) ٣/ ٢٠٣ و(شذرات الذهب) ٧/ ١٥٣.

(٢) (الكواكب السائرة) ٢/ ٣٠.

(٣) (إنباء الغمر بأبناء العمر) ٣/ ٣١١ و(شذرات الذهب) ٧/ ١٧٣.

(٤) أي سنة ٨٢٩هـ (إنباء الغمر بأبناء العمر) ٣/ ٨٢٩ و(شذرات الذهب) ٧/ ١٨٨.

(٥) (إنباء الغمر بأبناء العمر) ٣/ ٤٤٤ و(شذرات الذهب) ٧/ ٢٠٦.

(٦) (شذرات الذهب) ٧/ ٢٧٠.

فصل

[وفيات القرن العاشر]

وتوفي جدي لأبي الشيخ المحدث فريد عصره زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن جمال الدين في سنة تسع وتسع مئة.

والشيخ العلامة القاضي زكريا في سنة خمسن وعشرين وتسع مئة[1].

ووالد شيخنا شيخ الإسلام الشيخ رضيّ الدين ابن الشيخ رضيّ الدين الغزي العامري في سنة ست وثلاثين وتسع مئة[2] وهو شيخنا بالإجازة.

وتوفي شيخنا الشيخ تقي الدين القاري سنة أربع وأربعين وتسع مئة[3].

وجدي لأمي الشيخ أبو بكر بن محمد بن جمال الدين القطب سنة خمسين وتسع مئة.

وشيخنا الشيخ شمس الدين محمد بن طولون الصالحي سنة ثلاث وخمسين وتسع مئة[4].

---

(١) جزم صاحب (الكواكب) أنه توفِّي في السنة التي بعدها، وكذلك هو في (الأعلام) ودفن بالقرافة بالقرب من الإمام الشَّافِعِيّ رضي الله عنه. انظر (الكواكب السائرة) ١/ ٢٠٧، و(شذرات الذهب) ٨/ ١٣٥، و(الأعلام) للزركلي ١/ ٣٣٤.

(٢) قال الغَزِّي في الكواكب: توفي سنة خمس وثلاثين وتسعمائة، عن ثلاث وسبعين سنة، وصلى عليه ولده الوالد ـ أي والد الغزي ـ في الجامع الأموي، ودفن في مقبرة الشيخ أرسلان. أهـ. (الكواكب السائرة) ٢/ ٦.

(٣) في (الكواكب السائرة) ٢/ ٩١، و(شذرات الذهب) ٨/ ٢٦٠: توفي سنة خمس وأربعين وتسع مئة.

(٤) (شذرات الذهب) ٨/ ٢٩٨. و(الأعلام) ٣/ ٩٥١.

وشيخنا خاتم المحدثين الشيخ علاء الدين بن جبريل الغزي في سنة ثمان وخمسين وتسع مئة.

***

فصل

آداب المحدث

إذا أحاط الطالبُ بما ذكرناه علماً حُقَّ له أن يُحدِّث، ويُسْمِعَ مِنْ غير نظرٍ إلى غيره، بعد نية صالحة يقدِّمُها، ولا يمسك حتى يقارب الخرف ولا يختصُّ بزمان في الأقوى[١]، وليجلس معظّماً لحديث رسول الله ﷺ[٢].

سُئل بعضهم لِمَ قلّت العلماء في زماننا؟ فقال لأنهم لم يعظّموا العلم فيجب أن يجلس للتحديث موقّراً ما يحفظه وينصت السامعون له ويرفع صوته عليهم.

***

(١) لأن الناس في بلوغ هذا السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم وقد حده بعضهم بالثمانين ولا يلزم ذلك وقد حدث جماعة من الصحابة فمن بعدهم بعد الثمانين فمن الصحابة أنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن سعد في آخرين، ومن التابعين شريح القاضي ومجاهد والشعبي في آخرين، ومن أتباعهم مالك بن أنس والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وغيرهم منهم وممن بعدهم. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٢٠ و(شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي ص ٢٧٣ وتدريب الراوي ٢/ ٥٦٨.

(٢) مقتدياً بذلك بالإمام مالك فقد روى ابن الصلاح بسنده عنه أنه إذا أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتمكن من جلوسه بوقار وهيبة وحدث. فقيل له في ذلك؟ فقال: أحب أن أعظم رسول الله ﷺ. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٢١.

فصل

فإذا ذكر حديثاً وله أسانيد قد يتساوى رجالها في طبقة واحدة، واختلف اللفظ فليقل حدثنا فلان واللفظ له، وهذا من فعل المجيدين للخروج من خلاف فيه، ويتأكَّد ذلك عند الاشتباه.

وإن أتى بلفظ الكلِّ فهو حسن ما لم يقع في الشُّبهة.

وجوَّز بعضهم تخليط الأحاديث على الحكاية لا على الرواية يعني إذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه من آخر جاز له روايته جملة واحدة إذا طال[1].

***

(١) انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١١٨ وانظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٢٦١.

فصل

وإذا روى حديثاً بإسناده، وذكر إسناداً حذف متنه إحالةً على الأول بقوله مثله أو نحوه، فهل يجوز للسامع أن يقتصر على السند الثاني ويسوق طرف الأول؟ الأظهر المنع من ذلك.

وجـوَّز بعضُهُـم[1] ذلـك إنْ عُـرف أن الـراوي لذلـك حافظـاً ضابطـاً، ومـال المتأخـرون[2] إلـى جـوازه فـي قولـه مثلـه، وعدمه فـي قولـه نحـوه، لأنَّ نحوه من الـراوي شـكٌّ، وعلـى مذهب من أجـاز الروايـة بالمعنى لا فـرق عنده بيـن مثله أو نحـوه، ويتخلـص من هـذا كلـه مـن روى بالإجازة.

* * *

---

(١) وهم سفيان الثوري وابن معين. انظر (تدريب الراوي) ١/ ٥٥٨.

(٢) ومن هذا ما رواه الإمام ابن الصلاح عن الحاكم أنه قال مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرّق بين أن يقول (مثله) أو يقول (نحوه) إذا كان على مثل معانيه. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص ١١٦.

فصل

وإذا سمع حديثاً من شيخ عن شيخه، واقتصر شيخه في نسب شيخه هل له أن يزيد فيه؟ على أقوال: أشهرها الزيادة عليه بلفظ يعني[١].

ولا يستحب له أن يقتصر في إملائه على الرواية عن شيخ واحد من شيوخه بل يروي عن جماعتهم مقدِّماً من علا إسناده منهم[٢]، وينبه على فضل ما يرويه، ويتجنب في أماليه ما يُوقِعُ بعضَ الناس في الشُّبهة[٣].

وليتجنب ذكرَ ما وقع بين الصَّحابة رضي الله عنهم فإنَّه مع اجتهاد.

و الصُّدُوفُ[٤] عن رواية أحاديث الرخص للعوام أولى[٥].

***

---

(١) أو نحوها مثل (هو فلان ابن فلان الفلاني). انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١١٢ وانظر (شرح التبصرة والتذكرة) ص ٢٦٣.

(٢) انظر (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) ٢/ ٨٧.

(٣) وذلك بأن يجتنب من الأحاديث ما لا تحتمله عقولهم وما لا يفهمونه. روى البخاري في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوماً دون غيرهم كراهية أن لا يفهموا: عن علي رضي الله عنه أنه قال: «حدثوا الناس بما يعرفونه أتحبون أن يُكذَّب اللهُ ورسوله» ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه عند مسلم باب النهي عن الحديث بكل ما سمع. ١/ ٣٥. «ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة».

(٤) الصُّدُوفُ: المَيْلُ عَنِ الشَّيْءِ، (لسان العرب) فصل الصاد المهملة.

(٥) وهذا فيما يُسبِّب لهم تهاوناً في الدين وقد مثّلوا لذلك بالرخصة في النبيذ، انظر (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) ٢/ ١٠٩.

فصل

يستحب للمحدّث العارف أن يتخذ مجلساً للإملاء، ويتخذ مستملياً متيقظاً إذا كثُرَ الناس.

ولا أرى هذا بقي يكون لتقهقر الناس فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وليقل المستملي مَنْ ذكرتَ رحمك الله؟ أو من أخبرك؟ وليستنصت الناس.

وعلى المستملي أن يتبع لفظ المملي فيأديه على وجهه، ويفتتح المجلس بالثناء على الله تعالى وحمده، ويختتم بالدعاء والسلام على النبي ﷺ، وبشيء من الملح والنوادر والحكايات التي لا محظور فيها[1].

* * *

(١) وذلك بأن تكون ثابتة، وليس فيها مجازفات. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٢٢.

فصل

ليحسن المحدِّث ثناء من روى عنه بأوصاف جميلة، فإنْ كان له لقبٌ لا يُعْرَف إلا به ذكره بلقبه مقتصراً على الحاجة فقط متجنِّباً الهوى[١].

وإذا كان حافظاً من مشايخه ورأى في كتابه ما يخالف حفظه ووثق بحفظه لا يتجاوز حفظه.

وإن كان حافظاً من كتابه، أو لم يكن حافظاً، فلا يتجاوز كتابه، ومنه ما إذا كان عن النبي ﷺ ليس له أن يقول عن رسول الله ﷺ في الأظهر[٢]، وذلك للإعلام بأن مثل هذا لا يفعلونه فكيف بأقوى منه.

* * *

---

(١) وذلك كغندر لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة ونحو ذلك. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١٢٣.

(٢) هذا رأي ابن الصلاح، وقال الإمام النووي: والصواب والله أعلم جواز ذلك لأنه لا يختلف به هنا معنى وإن كان أصل النبي والرسول مختلفاً. انظر (مقدمة ابن الصلاح) ص١١٧، و(إرشاد طلاب الحقائق) ص ١٦٥.

فصل

فائـدة التحديـث العمـلُ بـه، وجعلُهُ مذهبَـه، فإنَّـه الطَّريق الحق، وما سـواه لا يعتمـده الطالب.

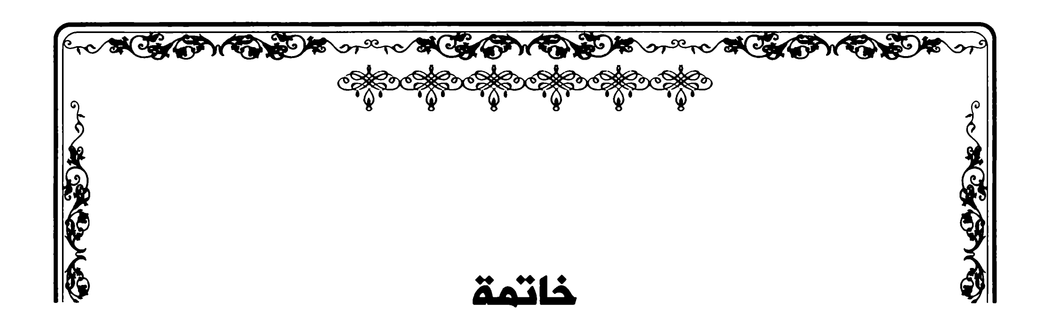
وليخلص النيّة في ذلك كلِّه، وليعلمْ بأنَّ الله سائله عمَّا علمه خصوصاً في الجرح والتعديل، فإنَّ بعض العلماء[1] يقول: (أعراض المسلمين حفرة من حفر النيران وقف على شفيرها طائفتان من الناس إحداهما المحدثون).

ومـا يسـتدعي التصحيـح أو التحسـين فـلا يحكـم علـى شـيء بشـيء حتـى يتحقَّـق ذلـك.

ومن الأدب ألا يتكلم وفي مجلسه من هو أعلم منه إلا بعد إذنه؛ وليقدِّم الإسناد على المتن، وله أن يأخره عنه، أو يذكره في أواسط السند في الأظهر.

***

(١) هو الإمام ابن دقيق العيد، والطائفة الثانية التي ذكرها هم الحكام. انظر (الاقتراح). ص ٣٤٤.



خاتمة

يجبُ على المحدِّث أن ينشر العلم، ولا يبخل به على أهله الحديثَ الوارد[١]، وليتألف الطلاب عليه، ولا ينظر إلى قلتهم وقلة طلبهم، فإنَّ الزمان متقهقر والأمر عجيب، ولهذا اخُتصرت المطولات، وصُنِّفت المختصرات وياليتهم يشتغلون بها، وقد صدق القائل: هذا الزمان الذي كنا نُحذَّره.... الأبيات[٢].

ونحن نسأل من الله أرحم الراحمين أن ينفع بكتابنا هذا، وبغيره من كتبنا المستفيدين إنه جواد كريم، وكمُلَ[٣] مصباح الظلام في أواخر ذي الحجة الحرام من شهور سنة اثنتين وستين وتسع مئة للهجرة المطهرة، والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده..

---

(١) وهو «من سُأل عن علم فكتمه ألجمه الله عز وجل بلجام من نار يوم القيامة» رواه أبو داود في العلم باب كراهية منع العلم رقم (٣٦٥٨) والترمذي في العلم باب ما جاء في كتمان العلم رقم (٥٧٨٧)، وابن ماجه بنحوه في المقدمة باب من سأل عن علم فكتمه رقم (٢٦١)

(٢) القائل فرج بن سلام:

هذا الزَّمان الذّي كنَّا نُحذَّره ... فيما يحدِّثُ كعبٌ وابنُ مسعود

إن دام ذا الدَّهر لم نحزن على أحدٍ ... يموتُ منّا ولم نفرح بمولود

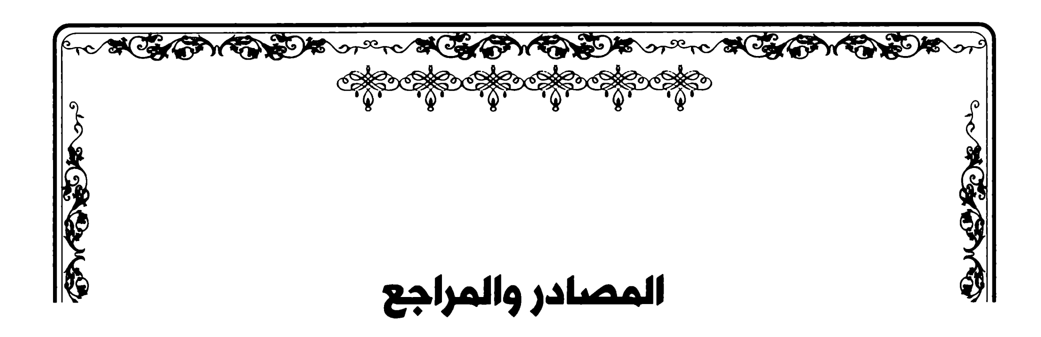
انظر (العقد الفريد) ٢/ ٣٤١

(٣) بتثليث الميم، والكسر أردؤها. (المصباح).

وكان الفراغ منه بالجامع الأموي في سلخ جمادى الآخرة سنة ٩٩٨.

وكتبه العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير، إبراهيم بن أبي الفتح، المصري بلداً، الشَّافِعيّ مذهباً، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين.

* * *



المصادر والمراجع

١ ـ الأدب المفرد، الإمام البخاري، فضل الله الصمد، دار الترمذي، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.

٢ ـ اختصار علوم الحديث، لابن كثير، مع شرحه الباعث الحثيث، لأحمد شاكر، تحقيق: د. بديع السيد اللحام، طبع دار الفيحاء/ دمشق، ودار السلام/ الرياض، ط١: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣ ـ إرشاد طلاب الحقائق، للنووي، ت: د. نور الدين عتر، مطبعة الاتحاد، ط١: ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨.

٤ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥ ـ إصلاح المنطق، لابن السِّكيت، دار المعارف، ط٢: ١٩٥٦م.

٦ ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي، المطبعة العربية/ مصر، ١٣٤٥هـ ـ ١٩٢٧م.

٧ ـ الاقتراح، لابن دقيق العيد، ت: قحطان عبد الرحمن الدوري، طبع بغداد، ١٩٩٨م.

٨ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، ت: حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

* الباعث الحثيث = اختصار علوم الحديث

٩ ـ البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي، مكتبة أسامة بن زيد/ حلب، دار إحياء التراث/ بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٠ ـ بلوغ المرام، لابن حجر، ت: صفي الرحمن المباركفوري، مكتبة السلام/ الرياض، والفيحاء/ دمشق، ط٢: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١١ ـ التاريخ الكبير، البخاري، ت: هاشم الندوي، دار الفكر/ بيروت.

١٢ ـ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية/ بيروت.

١٣ ـ تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، عمر بن غرامة العمري، دار الفكر/ بيروت، ١٩٩٥م.

١٤ ـ تدريب الراوي، للسيوطي، دار الكلم الطيب/ بيروت، ط٣.

١٥ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي، طبع دار الكتب العلمية/ بيروت، عن الطبعة الهندية.

١٦ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية/ بيروت، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط٢: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٧ ـ التقييد والإيضاح، زين الدين العراقي، مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت، ط٤: ١٤١٦ ـ ١٩٩٦م.

١٨ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، ت: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة/ بيروت.

١٩ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية/ المغرب، ١٣٨٧هـ، ت: مصطفى بن أحمد العلوي محمد عبد الكبير البكري.

٢٠ ـ تهذيب الأسماء واللغات، للإمام النووي، دار الفكر/ بيروت، ط١: ١٤١٦ ـ ١٩٩٦.

٢١ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر، ت: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط١: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٢ ـ الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، ت: د. محمود طحان، مكتبة المعارف/ الرياض، ١٤٠٣هـ.

٢٣ ـ جامع الترمذي بشرح المباركفوري، دار الكتب العلمية/ بيروت.

٢٤ ـ حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، دار الفكر/ بيروت، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ١٩٩٥ ـ ١٤١٥.

٢٥ ـ الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، ت: د. نور الدين عتر، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط٢: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٦ ـ الرسالة، للإمام الشَّافِعِيّ، ت: أحمد شاكر، ١٣٠٩.

٢٧ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي الهندي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية/ حلب، ط٨: ١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤.

٢٨ ـ روضة الطالبين، للإمام النووي، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية.

٢٩ ـ سنن الدارقطني، ت: عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة/ بيروت، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٣٠ ـ سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني، دار الجنان/ بيروت، ط١: ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٣١ ـ سنن ابن ماجه، لابن ماجه القزويني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث/ القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٢ ـ السنن الكبرى، للبيهقي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية/ الهند، ١٣٤٧هـ.

٣٣ ـ سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة/ بيروت ١٤٠١ ـ ١٩٨١، ت: شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد.

٣٤ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث/ بيرت.

٣٥ ـ الشمائل المحمدية، للترمذي، ت: عزت عبيد دعاس، دار الإرشاد ودار الترمذي/ حمص، ط٢: ١٩٨٥.

* صحيح البخاري = فتح الباري

٣٦ ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٣: ١٤١٨هـ.

٣٧ ـ صحيح مسلم شرح النووي دار المعرفة بيروت ط١ ١٤١٤ ـ ١٩٩٤.

٣٨ ـ الضعفاء الكبير للعقيلي دار المكتبة العلمية ـ بيروت ط١ ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤ ت: عبد المعطي أمين قلعجي.

٣٩ ـ طريق الهجرتين، لابن قيم الجوزية، دار ابن القيم/ الدمام، ت: عمر بن محمد، ط٢.

٤٠ ـ العالي الرتبة في شرح النخبة، أحمد بن محمد الشمني، ت: معتز الخطيب، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط١: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤١ ـ العبر في خبر من غبر، للحافظ الذهبي، ت: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٢ ـ العقد الفريد، لابن عبد ربه، ت: أحمد الزين وإبراهيم الأبياري، مكتبة الهيئة العامة لقصور الثقافة/ مصر، ٢٠٠٤م.، سلسة الذخائر ١١.

٤٣ ـ علوم الحديث، لابن الصلاح، دار الحكمة/ دمشق، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٤٤ ـ غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.

٤٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب وقصي محب الدين، دار الريان/ القاهرة، ط٢: ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧.

٤٦ ـ فتح المغيث، للسخاوي، ت صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١: ١٤١٤ ـ ١٩٩٣م.

٤٧ ـ فتح المغيث، للعراقي، ت: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١: ١٤١٣ ـ ١٩٩٣م.

٤٨ ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ت: محمد بن يعقوب، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٣: ١٤١٣ ـ ١٩٩٣.

٤٩ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لجمال الدين القاسمي، دار العلمية/ بيروت.

٥٠ ـ الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب/ بيروت.

٥١ ـ كشف الخفاء عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني، إحياء التراث العربي/ بيروت، ط٢: ١٣٥١هـ.

٥٢ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي.

٥٣ ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد، ١٣٥٧.

٥٤ ـ كنز العمال، للمتقي الهندي، ت: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٥ ـ لسان العرب، ابن منظور، دار الحديث/ القاهرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٦ ـ لسان الميزان، لابن حجر، دار الفكر/ بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٧ ـ مجمع الزوائد، للهيثمي، دار الكتاب العربي/ بيروت، ط٣: ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢.

٥٨ ـ المجموع، لأبي زكريا النووي، مكتبة الإرشاد/ جدة، ت: محمد نجيب المطيعي.

٥٩ ـ مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، دار الإرشاد/ حمص، ط١٠: ٢٠٠٠م.

٦٠ ـ المستدرك، للحاكم النيسابوري، ت: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١: ١٤١١ ـ ١٩٩٠م.

٦١ ـ مسند أحمد بن حنبل، ت: أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث/ القاهرة، ط١: ١٤١٦ ـ ١٩٩٥.

٦٢ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للشهاب البوصيري، ت: موسى محمد علي ود. عزت علي عطية، دار الكتب الحديثة/ مصر.

٦٣ ـ المصباح المنير، الفيومي، المؤسسة العربية الحديثة/ القاهرة.

٦٤ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر/ بيروت.

٦٥ ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم، دار الآفاق الجديدة وإحياء التراث/ بيروت، ط٤: ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠.

٦٦ ـ منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر.

٦٧ ـ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ابن جماعة، د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر/ دمشق، ط٢: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٨ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر، مطبعة الصباح/ دمشق، ت: د. نور الدين عتر، ط٣: ٢٠٠٠ ـ ١٤٢١.

٦٩ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي، ت: أيمن صالح شعبان، دار الحديث/ القاهرة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٧٠ـ النكت، لابن حجر العسقلاني، ت: مسعود عبد الحميد السعدني ومحمد فارس، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١: ١٤١٤ـ ١٩٩٤.

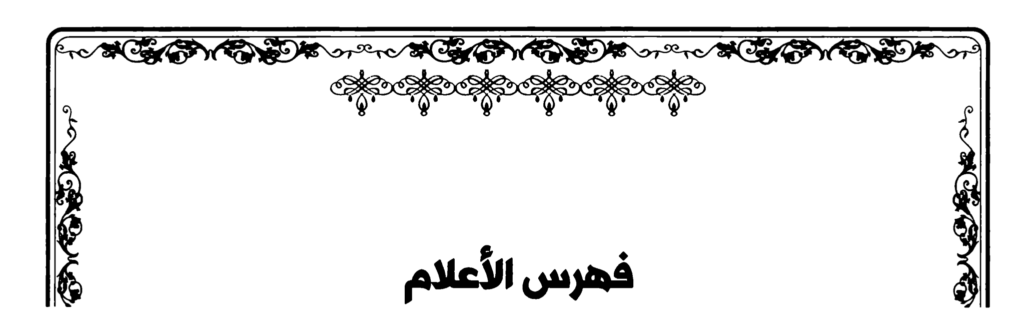
٧١ـ النكت، لبدر الدين الزركشي، ت: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١.

٧٢ـ النهاية في غريب الحديث، دار المعرفة/ بيروت، ت: خليل مأمون شيحا، ط٢: ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٧٣ـ الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي المصطفى، دار إحياء التراث/ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٤ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار الثقافة/ لبنان.

* * *



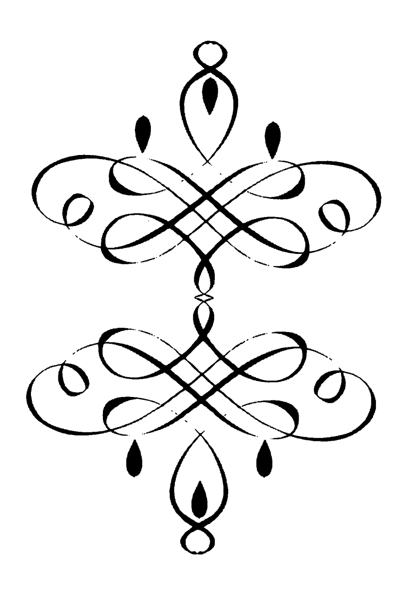
فهرس الأعلام

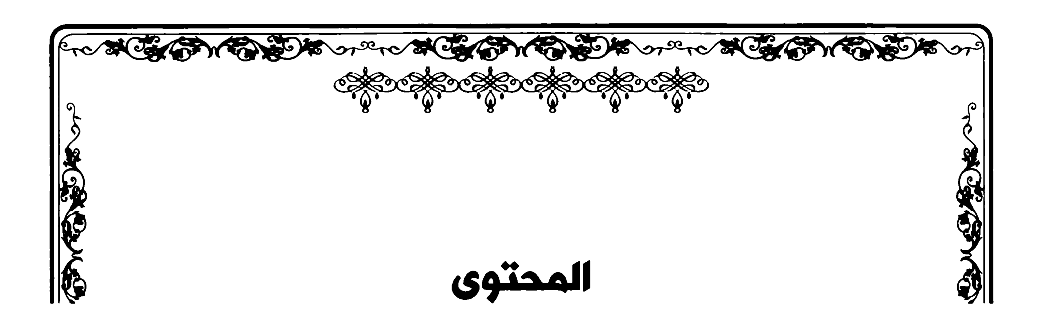


العلم الصفحة

العلم الصفحة

* * *





المحتوى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *